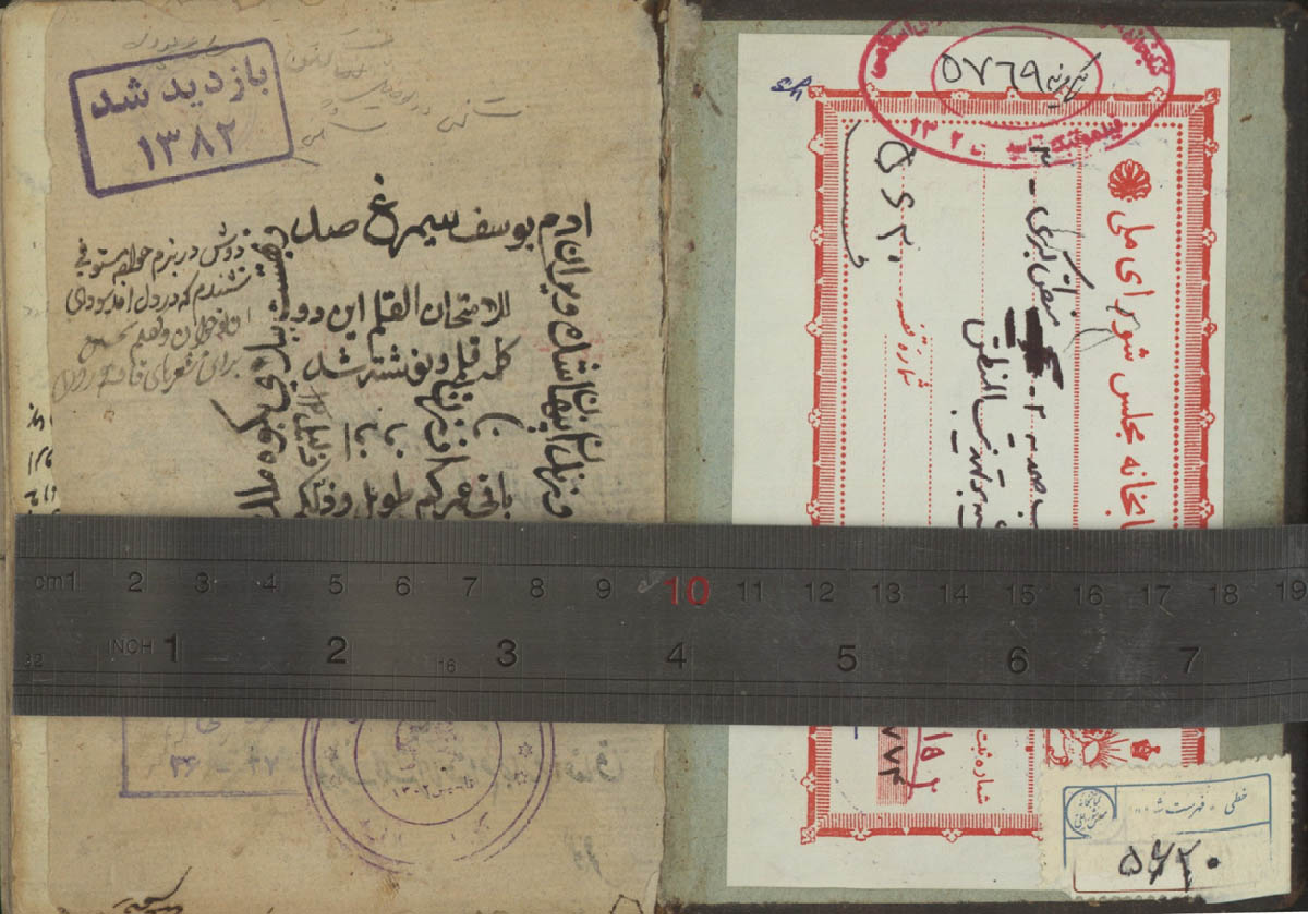


بازدید شد
۱۳۸۲
ادم یوسف سیمرغ صدف
للامتحان القلم این دو
کلمه قلمی و نوشته شد
خانه مجلس شورای ملی
۵۷۶۹
خطی فهرست شد
۵۶۲۰



بازدید شد
۱۳۸۲
دوش در بزم حوالم ستو فیج
شنیدم که در دل آمد بودی
بازرسی شد
کتابخانه مجلس شورای ملی
خطی . فهرست ش
۵۶۲۰

ادم یوسف سیمرغ صلح

للامتحان القلم این دو

کلمه قلمی و نوشته شد

دوش در بزم حوالم ...

شنیدم که در دل امید بودی



كتاب بسم الله الرحمن الرحيم صمدية

احسن كلمة يبتدئ بها الكلام وخير خبر
يختتم به المرام حمدك اللهم على جزيل
الانعام والصلوة والسلام على سيد
الانام محمد واله البررة الكرام سيما
ابن عمه علي الذي نصب علماً للاسلام
ورفع لكسر الاصنام جازم اعناق

النواصب

النواصب اللئام وواضع علم النحو لحفظ الكلام
اما بعد فهذه الفوائد الصمدية في علم العربية
حوت من هذا الفن ما نفعه اعم ومعرفته للمبتدئين
اهم وتضمنت فوائد جليلة في قوانين الاعراب و
البناء وفوائد لم يطلع عليها الا اولوا الالباب و
وضعتها للاخ الاعز عبد الصمد جعله الله من العلماء
العاملين ونفعه بها وجميع المؤمنين وتشتمل
على خمس حدائق الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه
غرة النحو علم بقوانين الفاظ العرب من حيث الا
عراب والبناء وفائدته حفظ اللسان عن الخطاء

في المقال وموضوعه الكلمة والكلام فالكلمة
لفظ موضوع مفرد وهي اسم وفعل وحرف
والكلام لفظ يفيد بالاسناد ولا يتأتى الا
في اسمين او في فعل واسم اصطلاح الاسم
كلمة معناها مستقل غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
ويختص بالجر والتنوين والنداء واللام والتثنية
والجمع و الفعل كلمة معناها مستقل مقترن باحد
الازمنة الثلثة ويختص بقد ولم و الحرف كلمة معنا
ها غير مستقل ولا مقترن ويعرف الحرف بعدم قبول
شيء من خواص اخويه تقسيم الاسم ان وضع لذات

فاسم

فاسم عين او لحدث فاسم معنى كضرب والمنسوب
اليه حدث فمشتق كضارب و ايضا ان وضع
الاسم لشيء بعينه فمعرفة كزيد والرجل وذا والذي
وهو و المضاف الى احدها معنى والمعرف بالنداء
والا فنكرة و ايضا ان وجد فيه علامة التانيث لفظا
ولو تقديرا كناقة ونار فمؤنث والا فمذكر والمؤنث
ان كان له فرج فمؤنث حقيقي والا فمؤنث لفظي
تقسيم آخر الفعل ان يقترن بزمان سابق وضعا
فماض ويختص بلحوق احد التاءات الاربع او
بزمان مستقبل او حال وضعا فمضارع ويختص بالسين

وسوف ولم واحدى زوائد انيت او ناتي او
اثنين او باتي ل فقط وضعاً فامر ويعرف بفهم
الامر منه مع قبوله نوني التاكيد **تبصرة** الماضي
مبني على الفتح الا اذا كان اخره الفاً او اتصل به
ضمير الرفع متحرك والمضارع ان اتصل به نون اناث
كيضربن بني على السكون او نون تاكيد مباشرة
كيضربن بني على الفتح والا فمرفوع ان تجرد عن ناصب و
جازم والا فمنصوب او مجزوم وفعل الامر بني على
ما يجزم به مضارعه **فائدة** الاعراب اثر يجلبه العامل
في اخر الكلمة لفظاً او تقديراً وانواعه رفع ونصب وجر

وجزم

وجزم فالاولان يوجدان في الاسم والفعل والثالث
يختص بالاسم والرابع بالفعل والبناء في اخر
الكلمة لا يجلبها عامل وانواعه ضم وكسر وفتح وسكون
فالاولان يوجدان في الاسم والحرف نحو حيث و
امس ومنذ ولام الجر والاخيران يوجدان في الكلم
الثلث نحو اين وقام وسوف وكم وقم وهل **توضيح**
علائم الرفع اربع الضمة والالف والواو والنون
فالضمة تكون في الاسم المفرد والجمع المكسر والجمع
المؤنث السالم والمضارع الواحد والالف في
المثنى وهو ما دل على اثنين واغنى المتكلم عن متعاطفين

وملحقاته وكلا وكلتا مضافين الى مضمر واثنان
وفرعاه والواو في الجمع المذكر السالم وملحقاته وهي
الو وعشرون وبابه والاسماء الستة وهي ابوه و
اخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال حالة كونها مفردة
مكبرة مضافة الى غير الياء المتكلم والنون في المضارع
المتصل به ضمير رفع لمثنى او جمع او لواحدة مخاطبة نحو
يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين
اكمال علائم النصب خمس الفتحة والياء والالف و
الكسرة وحذف النون الاعرابية فالفتحة في الاسم المفرد
والجمع المكسر منصرفين والمضارع والالف في اسماء

الستة

الستة والياء في المثنى والجمع وملحقاتهما والكسرة في جمع
المؤنث السالم وحذف النون في الافعال الخمسة و
علائم الجر ثلاث الكسرة والياء والفتحة فالكسرة
في الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين وجمع المؤنث
السالم والياء في الاسماء الستة والمثنى والجمع والفتحة في
غير المنصرف وعلامتا الجزم السكون والحذف فالسكون
من المضارع صحيحا والحذف فيه معتلا وفي افعال الخمسة
فائدة يجب تقدير الاعراب في سبعة مواضع كما هو
المشهور فيقدر مطلقا في الاسم المقصور كموسى و
المضاف الى الياء كغلامي وفي المضارع بنون التأكيد

غير مباشرة كيضربان ورفعا وجرا في الاسم المنقوص
كقاضي ورفعا ونصبا في المضارع المعتل بالالف كيسعى
ويخشى ورفعا في المضارع المعتل بالواو والياء كيدعوا
ويرمي ورفعا في جمع المذكر السالم المضاف الى الياء
كمسلمي **الحديقة الثانية** فيما يتعلق بالاسماء الاسم ان
اشبه الحرف فمبني والا فمعرب والمعرب انواع **الاول**
ما يرد مرفوعا لا غير وهو اربعة اقسام **القسم الاول** الفاعل
وهو ما اسند اليه العامل فيه قائما به اما ظاهر او مضمر
فالظاهر ظاهر والمضمر قسمان بارز او مستتر والاستتار
يجب في الفعل في ستة مواضع **الاول** فعل الامر للواحد

المذكر

المذكر **و** المضارع المبدوء بتاء الخطاب للواحد او
بالهمزة او بالنون والفعل الاستثنائي وفعل التعجب
والحق بذلك نحو زيد قام او يقوم واما ما يظهر في
بعض هذه المواضع كاقوم انا فتاكيد للفاعل
انا **تبصرة** ويلزم الفعل علامة التانيث ان كان
فاعله ظاهرا حقيقي التانيث كقامت هند او ضميرا
متصلا مطلقا كهند قامت والشمس طلعت ولك الخيار
مع الظاهر غير المؤنث اللفظي كطلعت او طلع الشمس
وترجح مع ثبوت الخيار ذكرها مع الفصل بغير الا نحو
دخلت او دخل الدار هند وتركها مع الفصل بها

نحو ما قام الا امرأة وفي باب نعم وبئس نحو نعم المرأة
هند ومسئلة والاصل تقدمه على المفعول ويجب تقديمه
اذا خيف اللبس او كان ضميرا متصلا والمفعول
متأخرا عن الفعل ويمتنع اذا اتصل به ضمير المفعول او
اتصل المفعول بالفعل وهو غير متصل او وقع منها
بعد الا او معناها وجب تأخيره الثاني نائب الفاعل
وهو مفعول نفي الفاعل مقامه وصيغته فعل او
يفعل ولا يقع ثاني باب علمت ولا الثالث من باب
اعلمت ولا المفعول له ولا مفعول معه والا تعين
المفعول به له فان لم يكن مفعول به فالجميع سواء

الثالث

الثالث والرابع المبتدا والخبر فالمبتدا هو المجرد
عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة
بعد نفي او استفهام رافعة لظاهر او حكمه فان
طابقت مفردا فوجهان نحو زيد قائم وما قائم او
اقائم الزيدان او زيد وقد يذكر المبتدا او بدونه
الخبر نحو كل رجل وضيعته وضربي زيدا قائما واكثر
شربي السويق ملتوتا ولولا علي لهلك العمر
ولعمرك لافعلن ولا يكون نكرة الا مع الفائدة
والخبر هو المجرد المسند به وهو اما مشتق او جامد
فالمشتق الغير الرافع لظاهر يتحمل الضمير فيطابق

وفي حكمه اسم الا له
والزمان والمكان لا

وفي حكم المنسوب ١٢

دائما بخلاف غيره نحو الكلمة لفظ وهند قائم ابوها
قاعدة المجهول ثبوته للشيء عند السامع في اعتقاد
المتكلم يجعل خبرا او يؤخر وذلك الشيء المعلوم يجعل
مبتدأ ويقدم ولا يعدل عن ذلك في الغالب
فيقال لمن عرف باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوك
زيد اخوك ولمن يعرف ان له اخا ولم يعرف اسمه اخوك
زيد فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين فصل
قد تدخل على المبتدأ والخبر افعال وحروف فتجعل
المبتدأ اسما لها والخبر خبرا لها وتسمى هذه النواسخ
وهي خمسة انواع النوع الاول الافعال الناقصة و

المشهور

المشهور منها كان وصار واصبح وامسى واضحى
وظل وبات وليس ومازال ومابرح ومانفك
ومافتئ ومادام وعملها رفع الاسم ونصب الخبر و
يجوز في الكل توسط الخبر وفي سوى الخمسة الاخيرة تقديمه
عليها ويجوز في ما عدا مافتئ وليس ومازال ان يكون
تامة وما ينصرف منها يعمل عملها مطلقا ويختص
كان بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون
نحو قوله تعالى ولم اك بغيا بشرط عدم اتصاله بضمير
نصب ولا بساكن ومن ثم في نحو ان لم تكنه ولم
يكن الله ليغفر وكذا في نحو الناس مجزيون

ان خيرا فخير وان شرا فشر وهذه اربعة اوجه الاول
نصب الاول ورفع الثاني والثاني رفعهما معا
نصبهما معا والثالث عكس الاول والاول اقوى
والاخير اضعف والمتوسطان متوسطان الثاني
حروف المشبهة بالفعل وهي ان وان ولكن
وكان وليت ولعل وعملها عكس عمل كان ولا
يتقدم احد معموليها عليها مطلقا ولا خبرها على
اسمها الا اذا كان خبرها ظرفا او شبهه نحو
ان في ذلك لعبرة وقد تلحقها ما فتكفها عن العمل
نحو انما زيد قائم والمصدر ان حل محل

ان

ان ومعموليها فتحت همزتها والا كسرت فان
جاز الامران جاز الامران نحو اولم يكفهم انا انزلنا ه
وقال اني عبد الله واول قولي اني احمد الله و
المعطوف على اسماء هذه الاحرف منصوب و
تختص ان وان ولكن بجواز رفعه بشرط مضي
الخبر الثالث ما ولا المشبهتان بليس وتعملان عملها
بشرط بقاء النفي وتاخر الخبر وبشرط فيما عدم زيادة
ان وفي لا تنكير معموليها وان تلحقها التاء واختصت
بالاحيان وكثر حذف اسمها نحو ولات حين
مناص الرابع لا النافية للجنس وتعمل عمل

إلا بشرط عدم جار عليها فإن كان اسمها مضافاً
أو شبيهاً به نُصب وإلا بُني على ما يُنصب به نحو
لا رجل ولا رجلين في الدار وبشرط في اسمها تنكيره
ومباشرته لها فإن عُرف أو فُصل أُهملت وكُررت
نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة
تنبيه يتصل ذلك في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله
خمسة أوجه الأول فتحهما على الأصل والثاني رفعهما بالابتداء
أو على الإعمال كليس والثالث فتح الأول بالأ
ورفع الثاني بالعطف على المحل أو إعمال الثانية
كليس الرابع عكس الثالث على إعمال الأولى

كليس

~~كليس الرابع عكس الثالث على إعمال الأولى~~
كليس أو إلغائها الخامس فتح الأول ونصب
الثاني بالعطف على لفظه لشبهه الفتح النصب
الخامس أفعال المقاربة وهي كاد وكرب
وأوشك لدنو الخبر وعسى لرجائه وأنشأ وطفق
للشروع فيه وتعمل عمل كان وأخبارها جملة
مبدوءة بمضارع ويغلب في الأوليين تجرده
عن أن نحو وما كادوا يفعلون وفي
الوسطيين اقترانه بها عسى نحو ربكم أن يرحمكم وفي
الأخيرين منعه نحو طفق زيد يكتب وعسى

وانشى وكرب ملازمة للمضي وجاء يكاد ويكون
ويطفق تتمة تختص عسى واوشك
باستغنائهما عن الخبر في نحو عسى ان يقوم زيد واذا
قلت زيد عسى ان يقوم فلك وجهان احدهما
اعمالها في ضمير زيد فما بعدها خبرها وثانيهما
تفريغها عنه فما بعدها اسم لها مغن عن الخبر ويظهر
اثره في التانيث والتثنية والجمع فعلى الاول تقول
هند عست ان تقوم والزيدان عسيا ان يقوما
والزيدون عسوا ان يقوموا وتقول في الوجه الثاني
عسى في الجميع النوع الثاني ما يرد منصوبا به

خبر

ذلك

لا غير وهو ثمانية الاول المفعول به وهو
الفضلة الواقع عليه الفعل والاصل فيه تاخره عنه وقد
يتقدم جوازا للافادة الحصر مثلا نحو زيدا ضربت و
وجوبا للزومه الصدر نحو من ضربت الثاني المفعول المطلق
وهو المصدر الذي يؤكد عامله او يبين نوعه او عدده
نحو ضربت ضربا او ضرب الامير او ضربتين والمؤكد مفردا
دائما وفي النوع خلاف ويجب حذف عامله في نحو سقيا
ورعيا وقياسا في نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد و
اما فداء اوله على الف درهم اعترافا نحو زيد قائم حقا
ونحو ما انت الا سيرا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا او مررت به

المنصوبات

المنصوبات

سماعا في

فاذا الصوت صوت حمار ولبيك وسعديك
الثالث المفعول له وهو الاسم المنصوب بفعل
قد فعل لتحصيله او حصوله نحو ضربته تاديبا وقعدت
عن الحرب جبنا وشرطه كونه مصدرا متحدا بعامله وقتا
وفاعلا ومن ثم جيء باللام في نحو قوله تعالى والارض
والارض وضعها للانام وتهيات للسفر وجئتك
لمجيئك اياي الرابع المفعول معه وهو المذكور بعد
واو المعية لمصاحبة معموله ولا يتقدم على عامله نحو سرت
وزيدا وما لك وزيدا وجئت انا وزيدا والعطف في
الاولين قبيح وفي الاخير سائغ وفي نحو زيدا ضربت

عمروا

وعمروا او اجب الخامس المفعول فيه وهو اسم زمان او
مكان مبهم او بمنزلته احدهما منصوب بفعل فعل فيه نحو
يوم الجمعة وصليت خلف زيد وسرت عشرين يوما او
عشرين فرسخا واما نحو دخلت الدار فمفعول به على الاصح
السادس المنصوب بنزع الخافض وهو الاسم
الصريح او المؤول المنصوب بفعل لازم او بتقدير حرف جر
وهو قياسي مع ان وان نحو او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم
وعجبت ان زيدا قائم وسماعي في غير ذلك نحو ذهبت الشام
السابع الحال وهو المبينة للهيئة غير نعت وشرط
تنكيرها والاغلب كونها منتقلة مشتقة مقارنة لعاملها

وقد تكون ثابتة وجامدة ومقدرة والاصل تاخرها عن
صاحبها ويجب ان كان مجرورا ويمتنع ان كان نكرة محضة
وهو قليل ويجب تقدمها على العامل ان كان لها الصدر
نحو كيف زيد جاء ولا تجيء من المضاف اليه الا اذا صح
قيامه مقام المضاف نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا
او كان المضاف بعضه نحو اعجبني وجه هند راكبة او
عاملا في الحال نحو اعجبني ذهابك مسرعا التاسع
التمييز وهو النكرة الرافعة للابهام المستقر عن ذات
او نسبة ويفترق عن الحال بغلبة جموده وعدم
المجيء جملة وعدم جواز تقدمه على عامله على الاصح

منصوبا

فان كان

فان كان مشتقا احتمل الحال فالاول عن مقدار
غالبا والخفض قليل وعن غيره قليلا والخفض كثير والثاني
عن نسبة في جملة او نحوها او اضافة نحو طاب زيد نفسا وخاتم فضة
واشتعل الراس شيبا ولله دره فارسا والناصب للمبين
الذات هي وللمبين النسبة هو المسند من فعل وشبهه النوع
الثالث المجرور ولا غير وهو اثنان الاول المضاف اليه
وهو ما نسب اليه شيء بواسطة حرف جر مقدر مرادا ويمتنع
في المضمرات واسماء الاشارة واسماء الاستفهام و
اسماء الشرط واسماء الموصول سوى اي في الثلثة وبعض
الاسماء يجب اضافته اما الى الجمل وهو اذ وحيث واذا

وإلى المفرد ظاهراً أو مضمراً وهو كلا وكلتا وعند و
لدى وسوى أو ظاهراً فقط وهو أولو وأولات وذو وفروعهما
أو مضمراً فقط وهو وحده ولبيك وأخواته **تكميل**
يجب تجريد المضاف من التنوين ونوني المثنى والجمع
وملحقاتهما فإن كانت إضافة صفة إلى معمولها فلفظية
ولا تفيد إلا تخفيفاً وإلا فمعنوية وتفيد تعريفاً مع
معرفة وتخصيصاً مع النكرة والمضاف إليه فيها إن كان
جنساً للمضاف فهي بمعنى من أو ظرفاً للمضاف فبمعنى في وإلا
غيرهما فبمعنى اللام وقد يكتسب المضاف المذكر من
المضاف إليه المؤنث تأنيثه وبالعكس بشرط الاستغناء

عنه

عنه بالمضاف إليه كقوله كما شرقت صدر القناة
من الدم وقوله إنارة العقل مكسوف بطوع هوى
وعقل عاصي الهوى ومن ثم امتنع قامت غلام هند
الثاني المجرور بالحرف وهو ما نسب إليه شيء بواسطة
حرف جر ملفوظ والمشهور من حروف الجر أربعة عشر سبعة
منها تجر الظاهر والمضمر وهي من وإلى وعن وعلى وفي
والباء واللام والظاهر فقط وهي مذ ومنذ وتختصان
بالزمان ورب وتختص بالنكرة والتاء وتختص باسمه
تعالى وحتى والكاف والواو ولا تختص بظاهر معين
النوع الرابع ما يرد منصوباً وغير منصوب وهي أربعة

اقسام الاول المستثنى وهو المذكور بعد الا واخواتها
للدلالة على عدم اتصافه بما نسب الى سابقه ذكرا وحكما
فان كان مخرجا فمتصل والا فمنقطع فالمستثنى بالا
ان لم يذكر معه المستثنى منه اعرب بحسب العوامل ويسمى
مفرغا والكلام معه غير موجب غالبا وان ذكر فان كان
الكلام موجبا نصب والا فان كان متصلا فالاحسن
اتباعه على اللفظ نحو ما فعلوه الا قليل فان تعذر حمل
على المحل نحو لا اله الا الله فان كان منقطعا فا
لحجازيون يوجبون النصب والتميميون يجيزون الا
تباع نحو ما جاءني القوم الا حمارا او حمار تتمه

والمستثنى

والمستثنى بخلا وعدا وحاشا ينصب مع فعليتها
ويجر مع حرفيتها وبليس ولا يكون منصوب بالخبرية
منتصب وجوبا وبما خلا وما عدا منصوب وبغير وسوى
مجرور بالاضافة ويعرب غير اعراب المستثنى بالا
وسوى كغير عند قوم وظرف عند آخرين الثاني
المشتغل عنه العامل اذا اشتغل عامل عن اسم مقدم
بنصب ضميره او متعلقه كان لذلك الاسم حالات
فيجب نصبه بعامل مقدر يفسره المشتغل اذا تلا ما
لا يتلوه الا الفعل كادوات التخصيص نحو هلا زيدا اكرمته
ويجب رفعه بالابتداء اذا تلا ما لا يتلوه الا الاسم كاذاء

العجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو او فصل
بينه وبين المشتغل ما له الصدر نحو زيد اهل رأيته ويترجح
نصبه اذا تلى لفظا ما ظنا الفعل نحو ازيدا ضربته او حصل
بنصبه تناسب الجملتين في العطف نحو قام زيد وعمرا اكرمته
او كان المشتغل فعل طلب نحو زيدا اضربه ويستوي الامران
اذا لم تفت المناسبة في العطف على التقديرين نحو زيد
قام واكرمته وان رفعت الاسم عطفا على الاسمية
او نصبت فعلى الفعلية لا ولوية ويترجح الرفع فيما عدا ذلك
لعدم التقدير نحو زيد ضربته الثالث المنادى وهو المدعو
بيا او هيا او اي او ابا لمدا او وا مع البعد وبالهمزة

مع القرب

مع القرب وبيا مطلقا وبشرط كونه مظهرا او بايتها ضعيف
وخلوه عن اللام الا في لفظ الجلالة وقد يحذف حرف النداء الا
مع اسم الجنس والا المندوب والا المستغاث واسم الاشارة لفظا

تفصيل

الجلالة مع عدم الميم في الاغلب فان وجد الميم لزم الحذف

محل

المفرد المعرفة والنكرة المقصود يبنيان على ما يرفعان
يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا رجلان والمضاف وشبهه
والنكرة غير المقصودة تنصب نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا و
يا رجلا والمستغاث يخفض باللام ويفتح لالفها ولام نحو يا لزيد
ويا لزيداه والعلم الموصوف المفرد بابن او ابنة مضافا الى
علم آخر يختار فتحه نحو يا زيد بن عمرو والمنون ضرورة يجوز ضمه

ونصبه نحو قول الاحوص سلام الله يا مطر عليها والمضاف
المكرر بضم الاول وليس عليك يا مطر السلام نحو ضمه ونصبه في نحو
يا تيم تيم عدي بتصحيح وتوابع المضاف تنصب مطلقا اما
المفرد فتوابع المعرب تعرب باعرابه وتوابع المبني على ما يرفع
به من التاكيد والصفة وعطف البيان ترفع على اللفظ وان تنصب على
محله والبدل كالمنادى المستقل مطلقا واما في المعطوف فان
كان مع ال فالخليل يختار رفعه ويونس نصبه فالمبرد ان كان
كالخليل فهو كالخليل والا فكيونس والا فالبدل وتوابع
ما يقدر ضمه كالمعتل والمبني قبل النداء كتوابع المضموم لفظا
للبناء المقدر على اللفظ وبنصب على النصب المقدر على المحل

[illegible]

الرابع

الرابع المميز اسماء العدد وتمييز الثلاثة الى العشرة مجرور
ومجموع وتمييز ما بين العشرة والمائة منصوب ومفرد
وتمييز ما بين العشرة والمائة مجرور ومجموع وتمييز المائة والالف
وتثنيتهما وجمعهما مجرور ومفرد ورفضوا جمع المائة وهو الاصل والعدد
اثنا عشر كلمة واحد الى عشرة ومائة والف فالواحد والاثنان
يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث ولا يجامعان المعدود
بل يقال رجل ورجلان والثلاثة الى العشرة بالعكس نحو سخرها
عليهم سبع ليال وثمانية ايام حسوما تتميم ويقول احد
عشر واثنا عشر في المذكر احدى عشرة واثنتي عشرة في المؤنث
وثلاثة عشر الى تسعة عشر في المذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة

سبع

المؤنث وبنو باقي عشرين واخواتها لعطف
فتقول احد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة
واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة
فتقول ثلاثة وعشرون رجلا ثلاث وعشرون امرأة
وهكذا الى تسعة وتسعين امرأة المبنيات منها المضمر
وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب سبق ذكره او رتبة او
لو حكما فان استقل فالمنفصل والا فالمتصل والمتصل مرفوع
او منصوب او مجرور والمنفصل غير مجرور فهذه خمسة انواع
ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وانت في هاء
سلنيه وشبهها بالخيار مسئلة وقد يتقدم على الجملة

ضمير

ضمير غائب يفسر بها ويسمى ضمير الشان والقصة ويجئ
تأنيثه ان كان المؤنث فيها عمدة وقد يستتر هذا الضمير ولا
يعمل فيه الا الابتداء او نواسخه ولا يثنى ولا يجمع ولا يفسر
بمفرد ولا يتبع ونحو هو الامير راكب وهي هند كريمة وانه امير
راكب وكان الناس صنفان فائدة ذكر بعض المحققين ان
عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة في خمسة مواضع اذا كان
مرفوعا باول المتنازعين واعملنا الثاني نحو اكرمني واكرمت
زيدا او كان فاعلا في باب نعم وبئس مفسرا بتمييز نحو نعم رجلا
زيدا او كان مبدلا منه لظاهر نحو ضربته زيدا او كان مجرورا
برب على ضعيف نحو ربه رجلا او كان للشان والقصة

مر ومنها اسماء الاشارة وهي ما وضع لمشار اليه وفي
المفرد المذكر ذا ولمثناه ذان مرفوع المحل وذين منصوبه
ومجرورة وان هذان لساحران متأول وللمؤنث ذي و
ذه وتي وته ولمثناه تان رفعا وتين نصبا وجرا
ولجمعهما اولاء مدا وقصرا وقد تدخلها هاء التنبيه وتلحقها
كاف الخطاب واللام للمتوسط ومعه للبعيد الا في المثنى
والجمع عنده فمده وفيما دخله حرف التنبيه ومنها الموصول
وهو حرفي واسمي فالحرفي كل مصدري مع صلته والمشهور
منها خمسة ان وان وما وكي ولو نحو اولم يكفهم انا انزلناه
وان تصوموا خير لكم وبما نسوا يوم الحساب ولكيلا يكون

اي صيامكم خير لكم

على

على المؤمنين حرج ويود احدهم لو يعمر الف سنة
تكميل والموصول الاسمي ما افتقر الى صلة وعائد
وهو الذي للمذكر والتي للمؤنث ولمثناهما اللذان
واللتان بالالف ان كانا مرفوعي المحل وبالياء ان
كانا منصوبين او مجرورين والاولى والذين لجمع
المذكر مطلقا واللاتي واللائي واللواتي لجمع المؤنث
ومن وما وال واي وذو وذا بعد من او ما الاستفهاميتين
للمذكر والمؤنث مسئلة اذا قلت ماذا صنعت ومن
ذا رأيت فذا موصولة وما ومن مبتدآن والجواب
رفع ولك الغاؤه فهما مفعولان او تركيبهما

فكل منهما معا بمعنى اي شيء واي شخص فالكل مفعول و
الجواب على تقدير من وقس عليه ماذا عرض ومن ذا
قام الا ان الجواب الرفع مطلقا ومنها المركب وهو
ما ركب من لفظين ليس بينهما نسبة فان تضمن الثاني
حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتها الا
اثني عشر وفرعيه اذ الاول منهما معرب على المختار والجزء
والاعراب الثاني كبعلبك ان لم يكن قبل
التركيب مبنيا كسيبويه التوابع كل اسم هو مرفوع
باعراب سابقه من جهة واحدة وهي خمسة الاول
النعت وهو ما دل على معنى في متبوعه مطلقا والاغلب

الثاني مع

اشتقاقه

اشتقاقه وهو اما كحال موصوفه ويتبعه اعرابا وتعريفا
وتنكيرا او افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا او كحال
متعلقه ويتبعه في الثلاثة الاول واما البواقي فان
رفع ضميرا لموصوف فموافق ايضا نحو جاءتني امرأة كريمة
الاب ورجلان كريما الاب ورجال كرام الاب و
الا فكالفعل نحو جاءني رجل حسنة جاريته او عالمة
او عال داره ولقيت امرأتين حسنا عبدهما او قائما
او قائمة في الدار جاريتهما الثاني المعطوف بالحروف
وهو تابع بواسطة الواو والفاء وثم او حتى او ام
او او او بل او لا او لكن او اما نحو جاءني زيد وعمرو

وجعلناكم والاولين وقد يعطف الفعل على اسم مشبه
له او بالعكس ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل
بارزا او مستترا الا مع الفصل بالضمير المنفصل او الفاصل
ما غير الضمير او مع توسط لا النافية بين العاطف
والمعطوف نحو جئت انا وزيد يدخلونها ومن صلح وما
اشركنا ولا اباؤنا تتمة ويعاد الخافض على ضمير مجرور
نحو مررت بك ولا العطف على معمولي عاملين مختلفين
اعرابا على المشهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
الثالث الثالث التاكيد وهو تابع يفيد تقرير
متبوعه او شمول الحكم لافراده وهو اما لفظي وهو

اللفظ

اللفظ المكرر او معنوي والفاظه النفس والعين ويطابقان
المؤكد في غير التثنية وهما فيها كالجمع تقول جاء زيد نفسه والزيدان
نفسهما وكلتا وكلا للمثنى وكل وجميع وعامة لغيره من
ذي اجزاء يصح افتراقها ولو حكما نحو اشتريت العبد كله او
جميعه ويتصل الضمير مطابق للمؤكد وقد يتبع كل باجمع واخواته
مطابقة مثل كلتاه ولا تؤكد النكرة الا مع الفائدة ومن ثم
امتنع رايت رجلا نفسه وجاز شربت العبد اكله واذا
اكد المرفوع المتصل بارزا او مستترا بالنفس او العين فبعد
المنفصل نحو قوموا انتم كلكم وقم انت نفسك الرابع البدل
وهو التابع المقصود اصالة بما نسب الى متبوعه وهو

بدل الكل من الكل والبعض من كل والاشتمال وهو
الذي يشتمل عليه المبدل منه بحيث يتشوق السامع معه
نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه والبدل
مباين وهو ان ذكر للمبالغة بدل بداء كقولك حبيبي
قمر وشمس ويقع من الفصحاء او ذكر لتدارك الغلط
فبدل الغلط نحو جاءني زيد الفرس ولا يقع من فصيح
هداية لا يبدل الاسم الظاهر من المضمر بدل الكل من
الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا وقال بعض
المحققين لا يبدل المضمر من مثله ولا من الظاهر وما
مثل به لذلك مصنوع على العرب وقمت انت و نفيت

زيدا

زيدا اياه تاكيد لفظي الخامس عطف البيان وهو
تابع يشبه الصفة في توضيح متبوعه نحو جاء زيد اخوك ويتبعه
في اربعة من عشرة كالنعت غير البدل في نحو هند قام خوها
زيد لان المبدل منه مستغنى عنه وههنا لا بد منه وفي
نحو يا زيد الحارث وجاء الضارب الرجل زيد لان المبدل
في نية تكرار العامل وبالحارث والضارب زيد ممتنعان
العامل المشبهة بالافعال وهي ايضا خمسة الاول المصدر
وهو اسم الحدث الذي اشتق منه الفعل ويعمل عمل
فعله مطلقا الا اذا كان مفعولا مطلقا الا كان اذا
بدلا من الفعل والاكثر ان يضاف الى فاعله ولا يتقدم

معموله عليه مطلقا وإعماله مع اللام ضعيف كقوله ضعيف
النكاية أعداءه الثاني والثالث اسم الفاعل
واسم المفعول فاسم الفاعل ما دل على حدث وفاعله على
معنى الحدوث فإن كان صلة لأل عمل مطلقا وإلا فبشرط
كونه للحال أو الاستقبال واعتماده على نفي أو استفهام أو مخبر
عنه أو موصوف أو ذي حال ولا يعمل بمعنى الماضي خلافا للكسائي
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد حكاية حال واسم
المفعول ما دل وضعا على حدث ومفعوله على معنى الحدوث
وهو في العمل وشرطه كاسم الفاعل الرابع الصفة المشبهة
وهي ما دل على حدث وفاعله على معنى الثبوت والفرق

من اسم الفاعل بصوغها من اللازم دون المتعدي
كحسن وصعب وبعدم جواز كونها صلة لأل وبعملها من
غير شرط زمان وبمخالفة فعلها في العمل وبعدم جريانها على
المضارع بتصرف ولمعمولها ثلاث حالات الرفع على الفاعلية
والنصب على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة وبالتمييز إن كان نكرة
والجر بالإضافة وهي مع كل من هذه الثلاثة إما باللام أو لا
والمعمول مع كل من الستة إما مضاف أو باللام أو مجرد
صارت ثمانية عشر فالممتنع منها نحو الحسن وجهه والحسن
وجه واختلفا أما البواقي فالأحسن ذو الضمير الواحد وهو
تسعة والحسن ذو الضميرين وهو اثنان وجهه والقبيح

الثانية والرابعة الخامس اسم التفضيل وهو ما دل
على موصوف بزيادة على غيره وهو افعل للمذكر وفعلى
للمؤنث ولا يبنى الا من فعل ثلاثي تام المتصرف فيه
قابل للتفاضل غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل فلا
يبنى من نحو دحرج ونعم وصار وما ولا من عور
وخضر وحمق لمجيء اعور واخضر واحمق لغيره فان
اشترط توصل باشد ونحوه واحمق من ابن هبنقة شاذ
وابيض من اللبن نادر تتمة ويستعمل اما بمن او
او مضافا
بال فالاول مفرد مذكر دائما نحو زيد او هند او الزيدان
او الهندان افضل من عمرو وقد يحذف كلمة من نحو الله
اكبر

اكبر والثاني يطابق وجوبا موصوفه ولا يجامع
من نحو هند الفضلى والزيدان الافضلان والثالث
ان قصد به تفضيله على من اضيف اليه وجب كونه منهم
وجاز المطابقة وعدمها نحو الزيدان اعلم الناس او اعلموهم
وعلى هذا امتنع يوسف احسن اخوته وان قصد تفضيله
مطلقا فالمطابقة نحو يوسف احسن اخوته والزيدان
احسنا اخويهما والزيدون احسنوا اخوانهم اى احسن الناس
من بينهم تنبيه ويرفع الضمير المستتر اتفاقا ولا ينصب
المفعول اجماعا ورفعه للظاهر قليل نحو رايت رجلا
احسن منه ابوه ويكثر من ذلك في نحو ما رايت

رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى الفعل

خاتمة موانع صرف الاسم تسعة فعجمة وجمع وتانيث
وعدل ومعرفة وزائدة فعلان ثم تركيب كذاك وزن
الفعل ووصف الصفة فالعجمة تمنع صرف العلم العجمي بعلميته بشرط
زيادة على الثلثة كابراهيم ولا اثر لتحرك الاوسط عند الا
كثر فالجمع يمنع صرف ما هو وزن مفاعل ومفاعيل كد
راهم ودنانير بالنيابة عن علتين والحق به حضاجر علماً
حل واما سراويل للشبه فالتانيث ان كان بالالف كحبلى
وحمراء ناب عن علتين والا منع صرف العلم حتماً ان كان
بالتاء كطلحة او زائداً على الثلثة كزينب او متحرك الوسط

كسقر

كسقر او العجمي كجور فلا يتحتم منع صرفه كهند خلافاً للزجاج
والعدل يمنع صرف الصفة المعدولة عن اواصلها كرباع
ومربع وكاخر في مررت بنسوة اخر اذ القياس بنسوة الاخر
مفرداً لكون اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة مفرداً مذكراً
دائماً ولتقدير العدل فيما سمع غير منصرف وليس فيه سوى
العلمية كزحل وعمر بتقدير زاحل وعامر والتعريف شرط
تاثيره في منع الصرف العلمية والالف والنون يمنع صرف
العلم كعمران والوصف غير القابل للتاء كسكران فعريان
منصرف ورحمان ممتنع والتركيب المزجي يمنع صرف العلم
كبعلبك ووزن شرط الاختصاص بالفعل او تصديره

يزاد من زوائده ويمنع صرف العلم كشمر والوصف
لغير تقابل التاء كاحمر فيعمل منصرف لوجود علة ووصف
تمنع صرف الموازن الاسم للفعل بشرط كونها الاصل
فيه وعدم قبول التاء فاربع في نحو مررت بنسوة اربع
لوجهين وجميع الباب يكسر مع اللام والاضافة
ومع الضرورة **الحديقة الثالثة** فيما يتعلق
بالافعال يختص المضارع بالاعراب فيرتفع بالتجرد
عن الناصب والجازم وينتصب باربعة احرف لن
وهي للتاكيد نفي المستقبل وكي معناها السببية وان
وهي المصدرية والتي بعد العلم غير ناصبة وفي التي

بعد الظن

بعد الظن وجهان واذن للجواب والجزاء وينصبه
مصدرة مباشرة ومقصودا به الاستقبال نحو اذن
اكرمك لمن قال ازورك ويجوز الفصل بالقسم وفي بعد
التالية للواو والفاء الوجهان تكميل وينتصب بان مضمرة
جوازا بعد الحروف الاربعة العاطفة على اسم صريح للبس عباءة
وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف وبعد لام كي
اذا لم تقترن بلا نحو اسلمت لادخل الجنة ووجوبا
بعد خمسة لام الجحود وهي المسبوقة بكون منفي نحو وما
كان الله ليعذبهم واو بمعنى الى او الا نحو لالزمنك
او تعطيني حقي وفاء السببية وواو المعية المسبوقين

بجواو طلب نحو زرني فاكرمك ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن وحتى بمعنى الى او كي اذا اريد به الاستقبال
نحو اسير حتى تغرب الشمس اسلمت حتى ادخل الجنة فان اردت
بالمضارع هذه الحال كانت حرف ابتداء **فصل**
الجوازم نوعان فالاول ما يجزم فعلا مضارعا واحدا
وهو اربعة احرف اللام ولاء الطلبيتان نحو ليقم زيد ولا
تشرك بالله ولم ولما النافيه وهما تشتركان في النفي
وتقلب للمضي وتختص لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان
لم تقم اقم وبجواز انقطاع نفيها عن الحال نحو لم يكن ثم كان
وتختص لما بجواز حذف مجزومها نحو قاربت المدينة ولما

ويكونه

ويكونه متوقعا غالبا كقولك لمترقب ركوب الامير للمتوقع
ركوبه الثاني ما يجزم فعلين وهو ان واذما ومن
وما ومهما ومتى واي وايان وانى واين وايما وحيثما
فالاولان حرفان والبواقي اسماء على الاشهر وكل منها
يقتضي شرطا وجزاء ماضيين او مضارعين او مختلفين
فان كانا مضارعين او الاول مضارعا فالجزم
ان كان الثاني وحده مضارعا فالوجهان وكل جزاء
يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمة له كان يكون جملة اسمية
او انشائية او فعلا جامدا او ماضيا مقرونا بقد نحو ان
تقم فانا اقوم او فاكرمني او فعسى ان اقوم او

او فقد قيّد مسئلة ويجزم بعد الطلب بان تقدّر
مع قصد السببية نحو زرني اكرمك ولا تكفر تدخل
الجنة ومن ثم امتنع لا تكفر تدخل النار بالجزم لفساد
المعنى فصل افعال المدح والذم افعال وضعت
لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وساء وكل
فعل منها يرفع فاعلا معرّفا بال او مضافا الى معرّف
بها او ضميرا مستترا مفسّرا بتمييز ثم يذكر المخصوص
للفاعل ويجعل مبتدأ مقدما الخبر او خبرا المحذوف المبتدأ
نحو نعم امرأة هند وبئس الرجال الهندات وساء رجلا
زيد ومنها حبّذا لا حبّ وهما كنعم وبئس والفاعل

ذا مطلقا

ذا مطلقا وبعده هو المخصوص ولك ان تأتي قبله
او بعده بتمييز او حال على وفقه نحو حبذا الزيدان وحبذا
زيد راكبا وحبذا امرءة هندا فصل فعل التعجب
فعلان وضعا لانشاء التعجب وهما ما افعله وافعل به
ولا يبنيان الا مما يبنى منه اسم التفضيل ويتوصل من الفاقد
باشد ونحوه ولا يتصرف فيهما وما مبتدأ اتفاقا
وهل هي بمعنى شيء وما بعدها خبرها او ما بعدها صلتها والخبر
محذوف فيه خلاف وما بعد الباء فاعل عند سيبويه وهي زائدة
ومفعول عند الاخفش وهي للتعدية او زائدة
افعال القلوب وهي افعال تدخل على الاسمية لبيان ما نشأت

عنه من ظن او يقين وتنصب المبتداء والخبر مفعولين ولا
يجوز حذف احدهما وحده وهي وجد والفي لتيقن الخبر
نحو انهم الفوا اباءهم ضالين وجعل وزعم لظنه نحو زعم
الذين كفروا ان لن يبعثوا وعلم ورأى والغالب اليقين نحو
انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا وظن وخال وحسب لهما في
الغالب فيهما الظن نحو حسبت زيدا قائما مسئلة
واذا توسط بين المبتداء والخبر او تأخرت جاز ابطال
عملها لفظا ومحلا ويسمى الغاء نحو زيد علمت قائم وزيد
قائم علمت واذا دخلت على الاستفهام او النفي او اللام
او القسم وجب ابطال عملها لفظا فقط ويسمى التعليق نحو

لنعلم

لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت لزيد قائم خاتمة حديقة
الافعال اذا تنازع عاملان اسما ظاهرا بعدهما فلك
اعمال ايهما شئت الا ان البصريين يختارون الثاني
وعدم استلزام اعماله الفصل بالاجنبي والعطف على الجملة
قبل تمامها والكوفيون يختارون اعمال الاول لسبقه وعدم
استلزامه اضمارا قبل الذكر واذا اعملت الثاني اضمرت الفاعل
في المهمل موافقا للظاهر واما المفعول في المهمل ان كان هو
الاول حذف او هو الثاني اضمر الا ان يمنع مانع ويبين
منه نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
كما قال بعض المحققين حديقة الرابعة في الجمل

وما يتبعها الجملة قول تضمن كلمتين بالاسناد فهي اعم
من الكلام عند الاكثر فان بدئت باسم فاسمية نحو
زيد قائم وان تصوموا خير لكم وان زيدا قائم اذ لا
عبرة بالحرف او بفعل ففعلية كقام زيد وهل قام زيد
وهلا زيدا ضربته ويا عبد الله وان احد من المشركين
استجارك لان المقدر كالمذكور ثم ان وقعت خبرا
فتسمى صغرى او كان خبر المبتداء فيها جملة فتسمى كبرى
نحو زيد قام ابوه او ابوه قائم فقام ابوه صغرى والمجموع
كبرى وقد تكون جملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو
زيد ابوه غلامه منطلق وقد لا تكون صغرى ولا

كبرى

كبرى له
كقام زيد والجمل التي لها محل من الاعراب سبع الخبرية
والحالية والمفعول بها والمضاف اليها والواقعة جوابا
لشرط جازم والتابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محل و
التي لا محل لها سبع ايضا المستانفة والمعترضة والتفسيرية
والمجاب بها القسم والمجاب بها شرطا غير جازم والتابعة
لما لا محل لها من الاعراب تفصيل الاولى مما له محل
الخبرية وهي الواقعة خبر المبتداء او لاحد النواسخ ومحلها
الرفع او النصب ولا بد فيها من ضمير مطابق له مذكورا او
مقدرا الا اذا اشتملت جملة الخبر على المبتداء او على شامل
له او اشارة اليه او كانت نفس المبتداء الثانية

حالية وشرطها ان تكون خبرية غير مصدرة بحرف
الاستقبال ولا بد من رابطة فالاسمية بالواو والضمير
او احدهما والفعلية ان كانت مبدوة بمضارع مثبت
بدون فاصلة وحدة نحو جاء زيد يسرع او غيرها تكون
مع الواو نحو لم تؤخذ ونحو وقد تعلمون والا تكن
في كالجملة الاسمية ولا بد في الماضي المثبت من قد ولو
تقديرا الثالثة الواقعة مفعولا بها ومحلها النصب وتقع
محكية بالقول نحو قال اني عبد الله ومفعولا ثانيا
لباب ظن مثل ظننت زيدا يكتب وثالثا لباب اعلم
ومعلقا عنها العامل نحو لنعلم اي الحزبين احصى وقد

تنوب

تنوب عن الفعل ويختص ذلك بباب القول نحو فقال
زيد عالم الرابعة المضاف اليها وتقع بعد ظروف
الزمان نحو والسلام علي يوم ولدت واذكروا اذ انتم
قليل وبعد حيث ولا يضاف الى الجمل من ظروف المكان
سواها والاكثر اضافتها الى الفعلية الخامسة الواقعة جوابا لشرط
جازم الخامسة مقرونة بالفاء او اذا الفجائية ومحلها الجزم
نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون واما نحو ان تقم اقم وان
قمت قمت فالجزم فيه للفعل وحده السادسة التابعة لمفرد
ومحلها بحسبه نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ونحو

اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن ز

التابعة لجملة لها محل ومحلها بحسبها نحو زيد قام وقعد ابوه

بالعطف على الصغرى ويقع بدلا بشرط كونها اوفى

بتادية المراد اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ع لتفصيل

آخر الاولى ومما لا محل لها من الاعراب المستأنفة وهى

المفتتح بها الكلام او المنقطعة عما قبلها نحو فلا يحزنك

قولهم ان العزة لله جميعا وكذلك جملة العامل الملغى

لتاخره اما الملغى لتوسط فجملة معترضة الثاني المعترضة

وهى المتوسطة بين الشيئين من شأنهما عدم توسط اجنبى

بينهما وتقع غالبا بين الفعل ومعموله وبين المبتدأ وخبره

وبين الموصول

ج والموصول وصلتها والقسم وجوابه والموصوف وصفته

المفسرة وهى الفضلة الكاشفة لما تليه نحو ان

مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب فى الاصح

انه لا محل لها من الاعراب وقيل هى بحسب ما تفسره

الرابع صلة الموصول ويشترط كونها خبرية معلومة

للمخاطب مشتملة على ضمير مطابق للموصول الخامسة

المجاب بها القسم نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين

ومتى اجتمع شرط وقسم اكتفي بجواب المتقدم منهما

الا اذا تقدمهما ما يفتقر الى خبر فيكتفى بجواب الشرط مطلقا

السادس المجاب بها شرط غير جازم نحو اذا جئتنى اكرمتك

وفي حكمها الجواب بها شرط جازم ولم يقترن بالفاء

ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم السابعة التابعة لما لا محل له

نحو جاءني زيد فاكرمته وجاء الذي زارني فاكرمته

اذا لم تقدر الواو للحال بتقدير قد خاتمة للحديقة الرابعة

في احكام الجار والمجرور والظرف اذا وقع احدهما

بعد المعرفة المحضة فحال او النكرة المحضة فصفة او

غير المحضة فيحتمل لهما ولا بد من تعلقهما بالفعل او ما

فيه رائحته ويجب حذف المتعلق اذا كان احدهما صفة او

صلة او خبرا او حالا واذا كان احدهما كذلك او اعتمد

على نفي او على استفهام جاز ان يرفع الفاعل نحو جاء الذي

في الدار

في الدار ابوه وما عندي احد وافي الله شك الحديقة

الخامسة في المفردات الهمزة حرف يرد لنداء القريب

والمتوسط وللمضارعة وللتسوية وهي الداخلة على

جملة في محل المصدر نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم

وللاستفهام فيطلب بها التصور والتصديق نحو

أزيد في الدار ام عمرو وافي الدار زيد ام في السوق

بخلاف هل لاختصاصها بالتصديق ان

بالفتح والتخفيف ترد اسمية وحرفية فالاسمية هي ضمير المخاطب

كانت وانتما اذ ما بعدها حرف خطاب اتفاقا والحرفية

ترد ناصبة للمضارع ومخففة من الثقيلة ومفسرة

وشرطها التوسط بين جملتين او لهما بعض لقول وعدم
دخول جار عليها او زائدة وتقع غالبا بعد لما وبين لو
وفعل القسم **إن** بالكسر والتخفيف ترد شرطية
ونافية نحو ان الكافرون الا في غرور ومخففة
من المثقلة نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون
في قراءة التخفيف ومتى اجتمعت ان وما فالمتأخرة
زائدة **أنّ** بالفتح والتشديد حرف توكيد وتؤول
مع معموليها بمصدر خبرها ان كان مشتقا وبالكون ان كان جامدا
نحو بلغني انك منطلق وبلغني ان هذا زيد **إنّ**
بالكسر والتشديد ترد حرف تاكيد تنصب الاسم وترفع

الخبر ونصبهما

ونصبهما لغة وقد تنصب ضمير شان مقدر فالجملة خبرها
وقد ترد حرف جواب كنعم وجعل المبرد من ذلك
قوله تعالى ان هذان لساحران ورد بامتناع اللام
في خبر المبتداء **إذ** ترد ظرفا للماضي فتضاف للجمل
زمان نحو يومئذ وللمفاجاة بعد بينما او بينا
وهل هي ظرف او حرف خلاف فيه **إذا** ترد
ظرفا للمستقبل فتضاف الى شرطها وتنصب بجوابها
فتختص بالفعلية واذا السماء انشقت وان احد
من المشركين استجارك وللمفاجاة فتختص
بالاسمية والخلاف فيها كالخلاف في إذ **أم** ترد للعطف

علي امتناع ح د

منصلة او منقطعة فالمتصلة هي المرتبط ما بعدها
بما قبلها وتقع بعد همزة التسوية والاستفهام
والمنقطعة كبل وتعرف حرف وهي لغة حمير أمّا
بالفتح والتشديد وهي حرف تفصيل غالبا وفيها معنى
الشرط للزوم الفاء وعوض بينهما عن فعلها وجزء
مما في حيزها وفيه اقوال ثلاثة وقد تفارق التفصيل
كالواقعة في اوائل الكتب إمّا بالكسر والتشديد
حرف عطف على المشهور وترد للتفصيل نحو إمّا شاكرا
وإمّا كفورا وللابهام والشك والتخيير والاباحة قبل
المعطوف عليه ولا تنفك عن الواو غالبا أيّا بالفتح والتشديد

ترد اسم

ترد اسم شرط نحو أيّا ما تدعو فله الاسماء الحسنى واسم استفهام
نحو اي الرجلين قام ودالة على معنى الكمال نحو رجل اي
رجل ووصلة لنداء ذي اللام نحو يا ايها الرجل وموصولة
ولا يعرب من الموصولات سواها نحو اكرم ايهم اكرمك بل
حرف عطف وتفيد بعد الاثبات صرف الحكم عن
المعطوف عليه الى المعطوف وبعد النفي والنهي تقرير
حكم الاول واثبات ضده للثاني او نقل حكمه اليه عند
بعض حاشا ترد للاستثناء حرفا جارا او فعلا جامدا
او فاعلها مستتر عائد الى مصدر ما قبلها او اسم فاعل او
بعض مفهوم عنه وللتنزيه نحو حاشا لله وهل هي

اسم بمعنى براءة او فعل بمعنى برأت او اسم فعل بمعنى
ابرأ خلاف **حتى** ترد عاطفة للجزء اقوى او اضعف
بمهلة وبغاية وتختص بالظاهر عند بعض وحرف ابتداء
فتدخل على جمل المستانفة اسمية ام فعلية ولا محل للجمل
بعدها وقد ينصب بعدها المضارع بان مضمرة لا بها خلافا
للكوفيين **الفاء** ترد رابطة للجواب الممتنع جعله شرطا
وحصر في ستة مواضع وربطت شبه الجواب نحو الذي
يأتيني او في الدار فله درهم وعاطفة فيفيد التعقيب
والترتيب بنوعيه فالحقيقي نحو قام زيد فعمرو والذكري
ونادى نوح ربه فقد تفيد ترتيب لاحقها على سابقها

تسمى

فتسمى فاء السببية نحو فتصبح الارض مخضرة وقد تختص
باسم النتيجة وتسمى التفريع وقد تنبئ عن محذوف
فتسمى فصيحة عند بعض نحو فاضرب بعصاك الحجر
فانفجرت **قد** ترد اسما بمعنى يكفي او حسب نحو قدني
او قدي درهم وحرف تقليل اتفاقا مع المضارع
وتحقيق مع الماضي غالبا قيل وقد تقرب من الحال
ومن ثم التزمت في الحالية المصدرة وفيه بحث جمهور
قط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما تحلى بالفاء نحو قام
زيد فقط وظرفا لاستغراق الماضي منفيا وفيها خمس
لغات ولا تجامع مستقبلا **كم** خبرية واستفهامية

وبشر كان في البناء والافتقار الى التمييز ولزوم الصدر
وتختص الخبرية بجر التمييز مفرداً او مجموعاً والاستفهامية
بنصبه ولزوم افراده **كيف** ترد شرطية فيلزم
الفعلين عند الكوفيين واستفهامية فيقع خبراً
في نحو كيف رجل وكيف كنت ومفعولاً في نحو
كيف ظننت نبيلاً وحالاً في نحو كيف جاء زيداً
ترد شرطية فيقتضي امتناع شرطها واستلزامه لجوابه
وتختص بالماضي ولو مؤولاً وبمعنى ان الشرطية و
جازمة خلافاً لبعضهم وبمعنى ليت نحو لو ان لنا
كرة ومصدرية وقد مضت **لولا** حرف يرد لربط

امتناع

امتناع جوابه بوجود شرطه وتختص بالاسمية ويغلب
حذف الخبر ان كان كوناً مطلقاً وللتوبيخ فتختص بالماضي
وللتحضيض والعرض فتختص بالمضارع ولو تأويلاً
لما يرد لربط مضمون جملة بوجود مضمون اخرى
نحو لما قمت قمت وهل هي ظرف او حرف خلاف
وحرف استثناء في نحو ان كل نفس لما عليها حافظ وجازمة للمضارع
كلم ويفترقان في خمسة امور **ما** وترد اسمية وحرفية
فالاسمية ترد موصولة ونكرة موصوفة نحو مررت بما معجب لك
وصفة لنكرة نحو لامر ما جدع قصير انفه وشرطية زمانية
وغير زمانية واستفهامية والحرفية ترد مشبهة بليس

ومصدرية زمانية وغير زمانية وتقع صلةً وكافةً **هل**
حرف استفهام وتفترق عن الهمزة بطلب التصديق
وحده وعدم الدخول على العاطف والشرط وان واسم
بعده فعل والاختصاص بالايجاب فلا يقال هل
لم يقم بخلاف الهمزة نحو الم نشرح لك صدرك

ووقع الفراغ من تسويد هذه الاوراق
على يد الحقير المشتاق الى رحمة الله
وفضل الكريم الرزاق محمد حسين
الحسيني الكاشاني كرعلما
قسمة من قليل الارزاق في
صبح يوم الاربعا احد وعشرين

هذا کتاب کبرا از گفته سید مرتضی

کتاب بسم الله الرحمن الرحیم و به نستعین کبرا
بدانکه آدمی را قوتیست در آنکه منتقش میگردد
در وی صور اشیاء چنانکه در آیینه لیکن در آیینه حاصل
نگردد مگر صور محسوسات و در قوه مدرکه انسان حاصل شود
صور محسوسات و معقولات و محسوس آنست
که بیکی از حواس پنجگانه که آن باصره و سامعه و
شامه و ذائقه و لامسه است مدرک شود و معقول

نیست که هیچ یکی از آنها مدرک نشود **فصل**
و هر صورتی که در قوهٔ مدرکه نقش یابد که او را ذهن خوانند
حاصل شود یا تصور باشد یا تصدیق زیرا که آن صورت
حاصله اگر نسبت خبریست بچیزی خواه با یجاب چنانکه
گویی زید نویسنده است یا بسلب چنانکه گویی
زید نویسنده نیست آن صورت را تصدیق خوانند
و اگر آن صورت حاصله غیر صورت مذکوره است آنرا
تصور خوانند پس علم که عبارت از ادراکست
منحصر شد در تصور و تصدیق **فصل**
پس بعد از این معلوم میشود که نسبت خبری

بچیزی

نسبت حکمیه لیکن هیچ یک از تصورات ثلث نزد اهل
تحقیق جزو تصدیق نیستند بلکه شرطند بدانکه
تصور بر دو قسم است آنکه در حصول وی احتیاج
بنظری و فکری نباشد چون تصور حرارت و برودت
و سیاهی و سفیدی و مانند آن و این قسم را
تصور ضروری خوانند و بدیهی آنکه در حصول وی
احتیاج باشد بنظری و فکری چون تصور روح و ملک
و جن و مانند آن و این قسم را تصور نظری و کسبی خوانند
و بر همین قیاس تصدیق نیز بر دو قسمست
ضروری که محتاج بنظری و فکری نباشد چنین تصدیق

بانکه آفتاب روشن است و آتش گرم است و
مانند آن   نظری که محتاج باشد بنظری و فکری
چون تصدیق بانکه صانع موجود است و عالم حادث
است و غیر آن   تصور نظری را از تصور ضروری
و تصدیق نظری را از تصدیق ضروری حاصل میتوان
کرد بطریق نظر و فکر و این عبارتست از ترتیب تصورات
یا تصدیقات حاصله بروجهی که ادا کند بحصول تصوری
یا تصدیقی که حاصل نبوده باشد چنانکه تصور حیوان را با
ناطق جمع کنی و گوئی حیوان ناطق از اینجا تصور
انسان که حاصل نبوده حاصل میشود چنانکه تصدیق

بانکه

بچیزی خواه بایجاب و خواه بسلب بر سه وجه
است اوّل حملی چنانکه معلوم شد در مثال مذکور
دوّم اتصالی چنانکه گوئی اگر آفتاب بر آمده
باشد شب باشد سیّم انفصالی چنانکه گوئی که
این عدد یا زوج باشد یا فرد و یا گوئی نیست چنین
که این شخص یا انسان یا حیوان پس ادراک
نسبت حملی و اتصالی و انفصالی بایجاب و سلب
تصدیق باشد و او را حکم نیز خوانند و ادراک
ماورای اینها تصور باشد و چون تصدیق ادراک
نسبت چیز است بچیزی بایجاب یا بسلب ناچار باشد

این نسبت [illegible]
[illegible]
موجود

اورا از سه تصور یکی تصور منسوب الیه که اورا
محکوم علیه نیز خوانند دوم تصور منسوب به که اورا
محکوم به نیز خوانند سیم تصور نسبت چون پیش که
او را نسبت حکمیه خوانند مثلا گر تصدیق بآنکه زید عالم
است ناچار باشد از سه تصور اول تصور زید که محکوم علیه است
و دوم تصور عالم که محکوم به است و سیم تصور نسبت
میان زید و عالم که آن نسبت حکمیه است تا بعد از
این ادراک نسبت بر وجه ایجاب یا سلب حاصل
شود پس تصدیق موقوف باشد بر سه تصور یکی
تصور محکوم علیه و دوم تصور محکوم به و سیم تصور

نسبت

بآنکه عالم متغیر است با تصدیق بآنکه هرچه متغیر است
حادث است جمع کنی و گوئی که عالم متغیر است و هرچه متغیر
است حادث است از انجا تصدیق بآنکه عالم حادث است که
حاصل نبود حاصل شود فصل امتیاز آدمی از دیگر حیوانات
بآن است که وی مجهولات را از معلومات بطریق نظر و فکر
حاصل میتواند کرد بخلاف دیگر حیوانات پس بر همه کس لازم
است که طریق نظر و بحث و فکر را نیز بشناسد که تا چو
خواهند که مجهولات تصوری یا تصدیقی را از معلومات
تصوری یا تصدیقی بر وجه صواب حاصل کنند حاصل توانند
کرد مگر آنکه که مؤید من عند الله باشند

بنفوس قدسیه که ایشان را در دانستن چیزی
محتاج نباشند **فصل** بدانکه در عرف علمای این فن
آن تصورات مرتبه را که ملبشوند موصل بتصور
دیگر معرف و قول شارح خوانند و آن تصدیقات
مرتبه را که موصل شوند بتصدیقی دیگر حجت و دلیل
خوانند پس مقصود از این فن دانستن و حجت بود
و شک نیست که معرف و حجت معانیند نه الفاظ
مثلا معرف انسان حیوان ناطق است نه الفاظ آن
و حجت حدوث عالم معانی آن قضایای مذکوره است نه الفاظ
آن پس صاحب این فن را بالذات احتیاج بالفاظ نیست

لكن

لیکن چون تفهیم و تفهم معانی معتاد بالفاظ و عبارات
است از این جهت واجب شد بروی که نظر کند در حال
الفاظ باعتبار دلالت او بر معانی **فصل** دلالت بودن
شیء است بحیثیتی که از علم بوی لازم آید علم بشیء
دیگر و آن شیء **اول** را دال خوانند و **دوم** را مدلول و
وضع تخصیص شیء است بشیء بر وجهی که از علم بشیء
اول حاصل شود علم بشیء ثانی پس علم بوضع بشیء
از اسباب دلالت و اقسام دلالات بحکم استقراء
است **اول** دلالت وضعیه که وضع را در وی مدخلیت
است و آن در الفاظ باشد چون دلالت لفظ زید بر ذات زید

و در غیر الفاظ باشد چون دلالت خطوط و عقود و اشارات
و نصب بر معانی خود ازانکه ازان مفهوم گردد دوم
دلالت عقلیه که بمقتضاء عقل است و این نیز در
الفاظ باشد چون لفظ دیز مسموع از وراء جدار
بر وجود لافظ و در غیر الفاظ نیز باشد چون دلالت مصنوع
بر صانع سیم دلالت طبعیه که بمقتضای طبع باشد
و این نیز در الفاظ یافت شود چون دلالت اح اح
بر درد سینه و در غیر الفاظ نیز باشد چون حمرۀ خجل
و صفرۀ وجل فصل بدانکه آنچه از دلالات معتبر
است دلالت لفظیه وضعیه است زیراکه افاده و استفاده

معانی

معانی معتاد باین طریق است و این دلالت منحصر است
در مطابقه و تضمن و التزام و مطابقه دلالت لفظ
است بر تمام معنی موضوع له خود ازان جهة که تمام موضوع
له اوست چون دلالت انسان بر معنی حیوان ناطق
و تضمن دلالت لفظ است بر جزء معنی موضوع له خود
ازان جهة که جزء موضوع له اوست لفظ چون دلالت
انسان بر معنی حیوان تنها یا بر معنی ناطق تنها و التزام
دلالت لفظ است بر معنی خارج لازم موضوع له
خود ازان جهة که ان خارج لازم موضوع له اوست
چون دلالت لفظ انسان بر معنی قابل علم و صنعت

کنایت **فصل** پوشیده نیست که لفظ عام بر موضوع
له خود بمجرد وضع دلالت کند و بر جزء موضوع له خود دلالت
کند بواسطه آنکه فهم کل بی فهم جزء ممکن نیست و لیکن دلالت
لفظ بر خارج معنی موضوع له خود محتاج است بلزوم آن
خارج مر موضوع له خود را در ذهن یا بمعنی که آن خارج
خارج بحیثیتی باشد که هرگاه که موضوع در ذهن حاصل
شود او نیز در ذهن حاصل شود که اگر چنین نباشد آن
لفظ را بروی دلالت کلی دائمی نباشد و نیز پیش اصحاب این
فن دلالت کلی دائمی معتبر است و اما پیش علمای اصول
و بیان دلالت فی الجمله کافیست پس لزوم عقلی پیش ایشان

شرط

شرط نباشد بلکه لزوم فی الجمله بسنده است
فصل هرگاه که موضوع له لفظ بسیط باشد و او را
لازم ذهنی نباشد آنجا دلالت مطابقه باشد نه
تضمن و التزام چون همزه استفهام لیکن تضمن و التزام
بی مطابقه صورت نبندد زیرا که ایشان تابع وضع‌اند
و هر جا که وضع هست مطابقه هست و اگر موضوع له
لفظ بسیط باشد و او را لازم ذهنی باشد آنجا دلالت
التزام باشد نه تضمن چون لفظ الله و چون موضوع له
لفظ مرکب باشد و او را لازم ذهنی نباشد آنجا دلالت
تضمن باشد نه التزام **فصل** لفظ را چون در موضع

که خود استعمال کنندان لفظ را حقیقه خوانند و چون
در جزو موضوع له یا خارج موضوع له خود استعمال
کنندان را مجاز خوانند و انجا احتیاج بقرینه باشد
فصل لفظ را چون یک موضوع له او را مفرد گویند
واگر زیاده باشد او را مشترک گویند و در هر معنی
احتیاج بقرینه باشد چون لفظ عین واگر دو لفظ از
برای یک معنی باشد او را مترادفان گویند چون انسان
و بشر واگر بر یکی را موضوع له جدا باشد آن را متباینان
گویند چون انسان و فرس فصل لفظ دال بر معنی
مطابقه بر دو قسمست مرکب و مفرد مرکب آن باشد

که جزو

که جزو وی دلالت بر جزو معنی مقصود وان دلالت
مقصود بود چون رامی الحجارة و مفرد آنست که این
چنین نباشد و این بر چهار قسمست اول آنکه
جزو ندارد چون همزه استفهام دوم آنکه جزو دارد
لیکن آن جزو دلالت اصلا چون زید سیم آنکه
جزو دارد وان جزو وی دلالت هم دارد لیکن
بر جزو معنی مقصود دلالت ندارد چون عبد الله در
حالت علمیت چهارم آنکه جزو دارد وان جزو وی
دلالت بر جزو معنی مقصود هم دارد ولیکن آن
دلالت بر جزو معنی مقصود نباشد چون حیوان

ناطق که علم شخص از نوع است **فصل** لفظ مفرد بر سه
قسمت اسم و کلمه و اداة زیرا که معنی لفظ مفرد
اگر ناتمام است یعنی صلاحیت آن ندارد که محکوم علیه
یا محکوم به واقع شود او را در این فن اداة گویند
و در نحو حرف خوانند و اگر معنی وی تمام است پس
خالی از آن نیست که صلاحیت دارد که محکوم به
شود یا نه اگر ندارد در این فن کلمه و در نحو فعل خوانند
و اگر صلاحیت محکوم علیه بودن دارد آن را اسم
خوانند **فصل** لفظ مرکب بر دو قسم است تام و غیر تام
آن است که بر وی سکوت صحیح باشد یعنی چون متکلم آنجا

سکوت

سکوت کند مخاطب را انتظاری نباشد چنان انتظار
که با محکوم علیه یا بی محکوم به یا با محکوم به بی محکوم
علیه و مرکب تام اگر فی نفسه محتمل صدق و کذب
است آن را خبر و قضیه خوانند و این عمده است در باب تصدیقات
و اگر محتمل نباشد آن را انشا خوانند خواه دلالت کند
بالذات بر طلب چون امر و نهی و استفهام و خواه نکند
چون تمنی و ترجی و تعجب و ندا و مانند آن و این قسم
یعنی انشا در محاورات معتبر است و غیر تام آن است
که بر وی سکوت صحیح نباشد و این منقسم می‌شود بر ترکیب
تقییدی که جزء ثانی در وی قید اول باشد خواه باضافه

چون غلام زید و خواه بوصف چون حیوان ناطق
و این عمده است در باب تصورات و ترکیب غیر
تقییدی چون فی الدار و خمسة عشر **فصل** ادراک
معانی الفاظ مفرده و ادراک معانی مرکبات غیر تامه
و ادراک معانی مرکبات تامه انشائیه مجموع تصور باشد
و ادراک معنی خبر و قضیه تصدیق باشد این است
مباحث الفاظ چنانچه مباحث مقام است و چون
تصدیق موقوف بر تصورات است ازین جهت
بیان احوال تصورات را مقدم داشتیم بر بیان احوال
تصدیقات **فصل** هرچه در ذهن متصور شود اگر

نفس

نفس تصور وی مانع از وقوع شرکت بین کثیرین
باشد او را جزئی حقیقی خوانند چون زید و اگر نفس
تصور وی مانع از وقوع شرکت بین کثیرین نباشد
آن را کلی خوانند چون مفهوم انسان و هر یک ازین
این کثیرین را افراد آن کلی و جزئی اضافی وی خوانند
و جزئی اضافی شاید که جزئی حقیقی باشد چون زید قیاس
بانسان و شاید که کلی باشد فی نفسه لیکن جزئی اضافی
کلی دیگر باشد چون انسان قیاس با حیوان و حیوان قیاس
با جسم نامی و نامی جسم قیاس با جسم مطلق و جسم
مطلق قیاس با جوهر **فصل** کلی را چون قیاس کنی

با حقیقت افراد خود یا تمام حقیقت افراد باشد یا جزء
حقیقت افراد باشد یا خارج حقیقت افراد باشد انکه
اگر تمام حقیقت افراد باشد ان را نوع حقیقی خوانند چون
انسان که تمام ماهیت زید و عمرو و خالد و ولید و بکر
است وایشان را از یکدیگر امتیازی نیست الا بعوارض
مشخصه معینه که در ماهیت و حقیقت انسان مدخل ندارد
و چنین نوع حقیقی تمام افراد هست پس افراد وی
متفق الحقیقة باشد پس هرگاه که از فرد یا از افراد
وی بما هو سؤال کنند آن نوع در جواب مقول گردد
پس آن کلی باشد که مقول شود بر امور متفق الحقیقة

در جواب ما هو مثلا هرگاه که گویند ما زید و ما عمرو
و ما بکر در جواب انسان باشد و آنکه جزء حقیقت افراد
باشد انرا ذاتی گویند وان منحصر در جنس و فصل است
زیرا که آن جزء حقیقت افراد اگر تمام مشترک باشد
میان آن حقیقت و حقیقت دیگر آنرا جنس خوانند
و مراد ازاین تمام مشترک انست که میان ما
حقیقت هیچ جزء مشترک خارج ازان نباشد
چون حیوان که تمام مشترک است میان حقیقت
انسان و حقیقت فرس زیرا که انسان و فرس با
یکدیگر مشترکند در ذاتیات بسیار چون جوهر و قابل

ابعاد و نامی و حساس و متحرک بالاراده و حیوان
عبارت از این مجموع است و چون حیوان تمام
مشترک است میان امور مختلفة الحقایق پس اگر
که از امور مختلفة الحقایق بما هو سؤال کنند تمام
جنس در جواب مقول شود مثلا که هرگاه از انسان
و فرس بما هو سؤال کنند جواب حیوان باشد زیرا که
در این هنگام سؤال از تمام حقیقت مشترک است
و آن حیوان است و اگر از انسان تنها سؤال کنند جواب
از تمام حقیقت مختصه او باشد و حیوان در جواب نشاید
بلکه جواب حیوان ناطق باشد و از اینجا معلوم شد

که جنس کلی

که جنس کلی است که مقول شود بر امور مختلفة الحقائق
در جواب ما هو و شاید که یک حقیقت اجناس متعدده
باشد بعض فوق بعضی چون حیوان که جنس انسان است
و فوق او جسم نامی است و فوق جسم نامی جسم مطلق
است و فوق جسم مطلق جوهر است و در این هنگام
آن جنس که جواب از جمیع مشارکات در آن جنس
واقع شود او را جنس قریب خوانند چون حیوان که
بالنسبه بانسان در حیوانات مشارکست چون او را
با انسان در سؤال جمع کنی جواب حیوان باشد و آن جنس
که جواب از جمیع مشارکات در وی واقع شود

ان را جنس بعید خوانند چون جسم نامی که مشترکست
میان و نباتات و حیوانات لیکن در جواب سؤال
از انسان با نباتات جسم نامی مقول میشود و در
جواب سؤال از انسان با حیوانات نمیشود و هر جنس
که جواب از جمیع مشارکات خود بود باشد بعید بیک مرتبه
باشد چون جسم نامی و اگر جواب در آن سه جنس
باشد بعید بدو مرتبه باشد چون جسم مطلق و علی
هذا القیاس و ابعد اجناس را جنس عالی
خوانند چون در مثال مذکور و اقرب را جنس
سافل خوانند چون حیوان در این مثال مذکور

واکه

واکه میان جنس عالی و سافل باشد از اجناس متوسطه خوانند
جسم چون نامی و جسم مطلق در این مثال نسبت بیان
آن جزء که تمام مشترکست و اگر جزء حقیقة افراد تمام مشترک
نباشد آن را فصل خوانند زیرا که آن حقیقت را تمیز کند از غیر
تمیز جوهری خواه آن جزء مشترک نباشد اصلا چون ناطق که مخصوص است
بحقیقة افراد انسان پس این ناطق حقیقة را از همه ماهیات
تمیز کند و این فصل را فصل قریب خوانند و خواه مشترک
نباشد که وی نیز ممیز حقیقة باشد از بعض ماهیات
چون حساس و این فصل را بعید خوانند و بالجمله فصل
ممیزیست جوهری پس آن کلی باشد که در جواب ای شی



هو فی جوهره مقول شود و بدانکه معنی نوع را دو کر
است که آن را نوع اضافی خوانند و آن ماهیتی است
که جنس مقول بروی و بر ماهیتی دیگر در جواب ما هو
چون انسان که مقول شود بروی و بر فرس حیوان در
جواب ما هو و نوع اضافی شاید که نوع حقیقی نباشد چنانکه گفتیم
و شاید که نباشد چون حیوان که نوع اضافی جسم نامی است
و جسم نامی که نوع جسم مطلق است و جسم مطلق که نوع
جوهر است و اما آن کلی که از حقیقت افراد خود خارج است
اگر مخصوص بیک حقیقت باشد آن را خاصه خوانند مثل
ضاحک و آن حقیقت تمیز کند از غیر تمیز عرضی پس اگر کلی
باشد

باشد که مقول شود در جواب ای شیء هو فی
عرضه چون ضاحک نسبت بانسان و اگر مشترک
باشد میان دو حقیقت یا بیشتر آنرا عرض عام خوانند
چون ماشی که مشترک است میان انسان و حیوان
پس کلیات منحصر شد در پنج اول نوع ب جنس
ج فصل د خاصه ه عرض عام فصل
معرف بر چهار قسم است زیرا که معرف خالی نیست
که مشتمل بر ذاتیات فقط است یا نه اگر مشتمل بر
ذاتیات فقط است که مشتمل بر مجموع ذاتیات است
حد تام و اگر نه حد ناقص و اگر مشتمل بر ذاتیات مع

بعرضیات است رسم تام واگر مشتمل بر عرضیات است
رسم ناقص **اول** حد تام وان مرکب باشد از جنس
قریب وفصل قریب چون حیوان ناطق در تعریف انسان
ب حد ناقص وآن مرکب باشد از جنس بعید وفصل
قریب چون جسم نامی ناطق یا جسم ناطق یا جوهر
ناطق در تعریف انسان **ج** رسم تام وآن مرکب
باشد از جنس قریب وخواصه چون حیوان ضاحک
در تعریف انسان **د** رسم ناقص وآن مرکب
باشد از جنس بعید وخواصه چون جسم نامی ضاحک
یا جسم ضاحک یا جوهر ضاحک در تعریف انسان و

که رسم

که رسم ناقص مرکب باشد از عرض عام وخواصه چون
ماشی ضاحک در تعریف انسان و پیش اهل اصول
وعربیه معرف بالجمیع اقسام حد خوانند **فصل**
در تعریفات استعمال الفاظ مجازیه مشترکه جائز نباشد
الا در فنی که قرینه واضح باشد **فصل** بدانکه دانستن حقایق
موجودات چون انسان وفرس ومانند آن وتمیز کردن
میان اجناس وفصول آن حقایق ومیان اعراض
عامه وخواصه اینها در غایه اشکال است اما دانستن
مفهومات اصطلاحیه وتمیز کردن میان اجناس واعراض
عامه ومیان فصول وخواص آن آسان است چون

مفهوم کلمه و اسم و فعل و حرف و معرب و منصرف و
مانند آن **فصل** چون فارغ شدیم از مباحث تصورات
شروع کردیم در مباحث تصدیقات و هم چنانکه در
تحصیل تصورات نظریه محتاج بود و چیز یکی بیان
موصل بتصور که آن قول شارح است باقسام خود دیگر
بیان کلیات خمس که قول شارح از آن مرکب میشود و در تحصیل
تصدیقات نظریه نیز محتاجیم بدو چیز یکی بیان موصل بتصدیق
که آن دلیل و حجت است باقسام خود دیگر بیان قضایا که حجت
از آن مرکب میشود و ناچار است که مباحث قضایا مقدم
باشد بر مباحث حجت پس میگوییم قضیه قولیست مرکب که صحیح
باشد

باشد تصدیق و تکذیب قائل وی و قضیه بحسب معنی مرکب
است از چهار چیز محکوم علیه و محکوم به و نسبت حکمیه
و حکم بایجاب یا بسلب و فرق میان نسبت حکمیه و حکم در صورت
شک ظاهر شود چرا که اینجا نسبت حکمیه هست زیرا که
در وی شک است و حکم اصلا نیست **فصل** قضیه
بر سه قسم است حملیه و شرطیه متصله و شرطیه منفصله
زیرا که محکوم علیه و محکوم به در قضیه اگر مفرد باشد یا در حکم
مفرد آن را قضیه حملیه خوانند خواه موجبه باشد خواه
سالبه موجبه اش مثل زید قائم است و سالبه اش چون
زید قائم نیست و اگر مفرد یا در حکم مفرد نباشد آن را

قضیهٔ شرطیه خوانند پس اگر حکم باتصال است آن را
قضیهٔ متصله شرطیه خوانند خواه موجبه چنانکه گوئی اگر آفتاب
طالع است روز موجود است و خواه سالبه چنانکه گوئی
نیست چنین که اگر آفتاب طالع است شب موجود است
و اگر حکم بانفصال است آن را قضیهٔ شرطیه منفصله خوانند
خواه موجبه چنانکه گوئی که این عدد یا زوج است یا فرد
و خواه سالبه چنانکه گوئی نیست چنین که این عدد یا زوج
است یا مرکب از فرد **فصل** اطلاق حملیه و شرطیه
متصله و شرطیهٔ منفصله بر موجبات ظاهر است و بر
سوالب بواسطهٔ مناسبت است با موجبات در اطراف

فصل

فصل محکوم علیه را در قضیهٔ حملیه موضوع خوانند و محکوم
به را محمول و آن لفظ که دلالت کند بر حکم و نسبت
حکمیه معا آن را رابطه خوانند چون لفظ هو در زید هو قائم
و لفظ است در زید قائم است و حرکت کسره در زید
دبیر و در زید چنین و بالجمله هر چه دلالت کند بر ربط
میان موضوع و محمول آن را رابطه خوانند و در قضیهٔ شرطیه
محکوم علیه را مقدم خوانند و محکوم به را تالی **فصل**
موضوع در قضیهٔ حملیه اگر جزئی حقیقی باشد آن را قضیهٔ
شخصیه خوانند چون زید نویسنده است و زید نویسنده
نیست و اگر کلی باشد پس اگر بیان کمیت افراد کرده

هست انرا قضیهٔ مهمله خوانند چون انسان نویسنده است
یا نویسنده نیست و اگر بیان کمیّهٔ افراد کرده است آن
را قضیهٔ محصوره خوانند و این بر چهار قسم است موجبه
کلّیه سالبه کلّیه موجبه جزئیه سالبه جزئیه فصل قضیه
شخصیه در علوم معتبر نیست و قضیه مهمله در قوه
محصوره جزئیه است پس قضایای معتبره در علوم
محصورات اربع فصل حرف سلب چون در قضیه
حملیه جزء محمول شود آن قضیه را معدولة المحمول خوانند
چون زید نانویسنده است و اگر جزء محمول نشود آن
را محصله خوانند چون زید نویسنده است فصل

نسبت

نسبت محمول با موضوع خواه با یجاب و خواه بسلب
شاید که ضروری باشد یعنی مستحیل الانفکاک باشد
انرا قضیه ضروریه خوانند چون کلّ انسان حیوان
بالضرورة ولا شیء من الانسان بحجر بالضرورة
و شاید که نسبت ضروری نباشد از هر دو طرف و آن
را ممکنه خاصه خوانند چون کل انسان کاتب بالامکان
الخاص ولا شیء من الانسان بکاتب بالا
مکان الخاص موجبه و سالبه را معنی یکی است یعنی
بودن کتابت و سلب کتابت هیچکدام انسان را
ضروری نیست و یا از یکطرف که آن مخالف

حکم هست آن را ممکنهٔ عامّه خوانند چون کل انسان
کاتب بالامکان العام یعنی سلب کتابت از انسان
ضروری نیست ولا شیء من الانسان بکاتب بالامکان
العام یعنی ثبوت کتابت انسان را ضروری نیست
و شاید که بدوام باشد یعنی همیشه بی اعتبار ضرورت
چون کل انسان حیوان دائماً آن را قضیه دائمه
خوانند و شاید که بالفعل باشد یعنی فی الجمله و آن را
مطلقهٔ عامّه خوانند چون کاتب بالفعل

فصل

عکس قضیهٔ حملیه آن باشد که موضوع را محمول سازی
و محمول را موضوع بر وجهی که ایجاب و سلب و صدق
و کذب

و کذب اصلی وی محفوظ باشد پس موجبهٔ کلیه بموجبه منعکس
شود مثلاً هرگاه که کل انسان حیوان صادق آید
بعض الحیوان انسان صادق آید و همچنین موجبه
جزئیه منعکس شود بموجبه جزئیه مثلاً چون بعض الحیوان
انسان صادق آید بعض الانسان حیوان صادق
شود که موضوع و محمول باهم متلاقی شده اند در ذات و
شاید که محمول اعم باشد پس در عکس کلی صادق نباشد
و سالبه کلیه کنفسها منعکس شود مثلاً هرگاه که لا شیء من الانسان
بحجر صادق شود لا شیء من الحجر بانسان صادق شود و سالبه
جزئیه عکس ندارد چون لیس بعض حیوان بانسان صادق

صادق است و مدعکس وی لیس بعض الانسان
بحیوان صادق نیست **فصل** نقیض بر قضیه
قضیهٔ دیگر باشد که با وی در سلب و ایجاب مخالف باشد
بحیثیتی که صدق هر یک لذاته مستلزم کذب دیگری
باشد و کذب هر یک مستلزم صدق دیگری باشد
پس نقیض موجبهٔ کلیه سالبهٔ جزئیه است و نقیض
سالبهٔ کلیه موجبهٔ جزئیه باشد **فصل** قضیهٔ متصله لزومیه
باشد اگر اتصال یا سلب اتصالی ضروری باشد چنانکه
گذشت و اتفاقیه باشد اگر اتصال یا سلب اتصالی
ضروری نباشد و قضیهٔ منفصله حقیقیه باشد

اگر انفصال در وجود و عدم است چون این عدد یا زوج
باشد یا فرد یعنی هر دو مجتمع و مرتفع نشوند یا مانعة الجمع باشد
اگر انفصال در وجود است و بس چنانکه گوئی این شیء
یا حجر باشد یا شجر یعنی هر دو با هم مجتمع نشوند لیکن ارتفاع
شاید یا مانعة الخلو باشد اگر انفصال در عدم باشد و بس چنانکه
گوئی زید یا در دریاست یا غرق نشود یعنی مرتفع نشوند
لیکن اجتماع شاید **فصل** تناقض و عکس در شرطیات
بر قیاس حملیات معلوم شود **فصل** حجت بر سه قسم است
اول قیاس که استدلال است بحال کلی بر حال جزئی
چنانکه گوئی کل انسان حیوان و کل حیوان جسم فکل

انسان جسم پس استدلال کرد بحال حیوان که کلی است
بر حال جزئی وی که انسانست ب استقرا که
استدلالست بحال جزئی بر حال کلی چنانکه گوید که هر
یک از انسان وطیور وبهائم حرکت اسفل را میجنبانند
در حالت مضغ پس جمیع حیوان چنین الا تمساح پس
استدلال کرد وی بحال جزئیات بر حال کلیات که جزئیات
انسان وطیور وبهائمست وکلیات حیوان است نسبت
بایشان ج تمثیل وان استدلال بحال جزئی بر حال
جزئیست چنانکه گوید نبیذ حرام است بنابر انکه خمر حرام
وهر دو جزئی اضافی مسکرند فصل استقرا وتمثیل مفید

ظنی باشد

ظنی باشد وقیاس مفید یقین باشد پس عمده در باب
تحصیل یقینیات قیاس است وان عبارتست از قول
مؤلف از قضایا که لازم آید از وی قول دیگر چنانکه گوئی
عالم متغیر است وهر چه متغیر است حادث است پس عالم حادث
است وقیاس بر دو قسم است اول اقترانی که در وی
نتیجه یا نقیض نتیجه بالفعل مذکور نباشد چنانکه مذکور شد ب
استثنائی که در وی نتیجه یا نقیض نتیجه بالفعل مذکور باشد چنانکه
گوئی اگر آدمی باشد حیوان باشد لیکن آدمی است پس حیوان باشد
لیکن حیوان نیست پس آدمی نیست فصل قیاس اقترانی حملی
باشد یعنی مرکب از حملیات صرف ویا غیر حملی وقسم اول

ظاهرتر است پس بر وی اقتصار کنیم واین بر چهار نوع
است زیرا که نسبت میان موضوع ومحمول مجهول باشد
احتیاج بمتوسطی که اورا با هر دو طرف نسبت باشد تا بواسطه
وی نسبت میان موضوع ومحمول معلوم شود واورا حدّ اوسط
خوانند چنانکه موضوع مطلوب را اصغر خوانند ومحمول وی را اکبر
خوانند وحدّ وسط اگر محمول شود اصغر را وموضوع شود اکبر
را آن را شکل اول خوانند واگر عکس آن باشد آن را
شکل رابع خوانند واگر محمول شود هر دو را شکل ثانی خوانند
واگر موضوع شود هر دو را شکل ثالث خوانند **فصل**
شکل اول را شرط آن است که صغرای وی یعنی قضیه

که مشتمل

که مشتمل بر اصغر است موجبه باشد تا افراد اصغر در اوسط مندرج
شود وکبری وی یعنی قضیه که مشتمل بر اکبر است کلیه باشد تا حکم
از اوسط متعدی باصغر شود بیقین پس صغری شکل اول
موجبه باشد وکبری وی کلیه باشد وضروب نتیجه وی چهار است ۱
موجبتین کلیتین نتیجه موجبه کلیه باشد ۲ موجبه جزئیه صغری
با موجبه کلیه کبری نتیجه موجبه جزئیه باشد سیم موجبه کلیه صغری با سالبه
کلیه کبری نتیجه سالبه کلیه بود ۴ موجبه جزئیه صغری با سالبه
کلیه کبری نتیجه سالبه جزئیه باشد پس شکل اول منتج محصورات
اربع است وشرط شکل ثانی آنست که مقدمتین وی مختلف
باشد بایجاب وسلب یعنی یکی موجبه باشد ودیگری سالبه باشد

ب ان است که کبری وی کلیه باشد و ضروب نتیجه وی نیز
چهار است اول موجبه کلیه صغری و سالبه کلیه کبری چنانکه
گوئیم همه ج ب است و هیچ از ا ب نیست پس هیچ از
ج ا نیست ب عکس این یعنی نتیجه سالبه کلیه باشد چنانکه
گوئیم هیچ از ج ب نیست و همه ا ب است پس هیچ از
ج ا نیست سیم موجبه جزئیه صغری و سالبه کلیه کبری
نتیجه سالبه جزئیه باشد چنانکه گوئیم بعض ج ب است و هیچ
از ا ب نیست پس بعض ج ا نیست چهارم سالبه جزئیه
صغری و موجبه کلیه کبری نتیجه سالبه جزئیه باشد چنانکه بعض
ج ب نیست و همه ا ب است پس بعض ج ا نیست

بس

پس نتیجه شکل ثانی نیست الا سالبه اما کلیه و اما جزئیه و شرط شکل ثالث
ان است که صغری وی موجبه باشد و شرط دوم یکی از مقدمتین
وی کلیه باشد و ضروب نتیجه وی شش است سه منتج ایجاب جزئی
و سه منتج سلب جزئی و ان سه که منتج ایجاب جزئی است این است
اول موجبتین کلیتین باشد چنانکه همه ج ب است و همه
ب ا است دوم صغری موجبه جزئیه و کبری موجبه کلیه چنانکه
گوئی بعض ج ب است و همه ب ا است سیم
صغری موجبه کلیه و کبری موجبه جزئیه چنانکه همه ج ب
است و بعض ب ا است نتیجه این ضروب ثلثه این است
که بعض ج ا است و اما آن سه ضرب که منتج سلب جزئیست
اول موجبه کلیه صغری و سالبه کلیه کبری چنانکه همه ج ب است

و هیچ از ا ب نیست ب ج موجبهٔ جزئیه صغری و سالبهٔ کلیه
کبری چنانکه بعض ب ج هست و هیچ از ا ب نیست
ب ج موجبهٔ کلیه کبری و سالبهٔ جزئیه صغری چنانکه همه
ب ج هست و بعض ب ا نیست و نتیجه این سه ضرب
این هست که بعض ج ا نیست و شکل رابع بعید است
از طبع پس او را نیاوردیم اما قیاس استثنائی بر دو قسم است
اتصالی و انفصالی. اتصالی آن هست که مرکب باشد از متصله
لزومیه با وضع مقدم و او را نتیجه وضع تالی باشد چنانکه
گوئی اگر جسم انسان هست حیوان هست لیکن او انسان
هست پس او حیوان هست و یا مرکب باشد از متصلهٔ لزومیه
و رفع تالی آن را نتیجه رفع تالی باشد چنانکه گوئی

در مثال

در مثال مذکور لیکن او حیوان نیست پس انسان نیست
و اما انفصالی آن هست که مرکب باشد از منفصلهٔ حقیقیه
با وضع احد الجزئین و آن نتیجه وضع جزو دیگر باشد پس
او را چهار نتیجه باشد چنانکه گوئی این عدد یا زوج باشد یا
فرد لیکن فرد هست پس زوج نیست لیکن زوج هست پس
فرد نباشد لیکن زوج نیست پس فرد باشد لیکن فرد نیست پس
زوج باشد و یا مرکب باشد از منفصلهٔ مانعة الجمع با وضع
احد الجزئین آن را رفع جزو دیگر باشد پس او را نتیجه دو
هست چنانکه گوئی این جسم یا شجر هست یا حجر لیکن شجر
هست پس حجر نباشد لیکن حجر هست پس شجر نباشد و یا مرکب

باشد از منفصله مانعة الخلو با رفع احد الجزئین
وانرا نتیجه وضع جزء دیگر باشد پس نتیجه او نیز [illegible] باشد
چنانکه گوئی این یا لا حجر باشد یا لا شجر هست پس لا حجر باشد
لیکن شجر هست پس لا شجر باشد تمت الکتاب بعون
۲۲
الملک الوهاب بتاریخ صبح یوم جمعه بیست و دوم
شهر رجب المرجب من شهور سنه ۱۲۴۶ هزار و دویست و چهل
و شش کتبه سید حسین ابن السید محمد تقی ابن
میر عبد الوهاب الحسینی سنه ۱۲۴۶
کتابی نوشتم بصد عز و ناز بوقت جوانی و عمر دراز
من از بعد مرگم بترسم که باز کتابم فروشند بنرخ پیاز

صار لی و انا اقل خلق الله
ابن امیر محمد تقی عبد الوهاب
الحسینی

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

شرح تهذيب يزداني

حاشيه

بسم الله الرحمن الرحيم جل شانه ذكره الاعلى

تهذيب المنطق والكلام توشيحه بذكر المتفضل المنعام وترسيمه بالصلوة والسلام على صفوة الانام وآله وصحبه الغر الكرام وبعد فهذه مقالة نافعة وعلالة رابعة تروي غليل طالبي صناعة الميزان وتشفي عليل السائلين الى ساق البرهان لم الف شيئا الى ما اشتهر فالحق احق بالاتباع ولم احد على ما ذكر فلك النظر انما اتباع بل محضت النصح النصيح ومحضت عن زبدة الحق الصريح وانت تحفات خلاعنها الزبر المتداولة واشرت الى تدقيقات لم تحوها الصحف المتطاولة مع اني امليتها بالاستعجال على طريق الارتجال حال اشتغال بعض من له توقد في الذكاء والاشتعال وقصد للاستكمال ورقاه الى معارج الكلام منطق التهذيب الذي هو العلم في رشاقة الترتيب فليسعد بها كل ذكي ولتفطن بها كل غبي ولئن رد ها القاصرون فقبلها الماهرون وان ذمها الجهلة فسوف يمدحها الكملة هذا وعلى الله التكلان انه خير من اعان لا نعبد ولا نستعين الا اياه ولا حول ولا قوة الا بالله قوله

الحمد لله الذي هدانا سواء الطريق وجعل لنا التوفيق خير رفيق

الحمد لله هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل والمراد بالجميل الاختياري لانه صفة الفعل وهو بالاختياري كذا ذكره المص رحمه الله في حاشية الكشاف والمدح يعم الاختياري وغيره مدحت اللؤلؤ ولا تقال حمدتها وقيل المدح انه مخصوص بالاختياري ومثال اللؤلؤ مصنوعه وقيل الحمد يعم الاختياري وغيره انه كالمدح الا انه يجب ان يكون المحمود عليه اختياريا بخلاف الممدوح عليه لانه اعم فتامل قه الذي هدانا قيل والهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب وقيل هي الدلالة الموصلة الى المطلوب ورجح الاول ونسب الثاني الى البعض ونقض بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم والاول انه منقوض بقوله تعالى انك لا تهدي من احببت واحتمال التجوز مشترك ولكن فرق في اشتباع حمله على هذا المعنى مجال فتامل وقال المص في حاشية الكشاف ما حاصله انها تتعدى بنفسها وبالى وباللام ومعناها على الاول الايصال وعلى الثانيين اراءة الطريق فافهم قوله وسوى الطريق اي الطريق المستوي والصراط المستقيم والمراد به نفس الامر عموما وكان يخص في الاسلام لكن الاول انسب قه وجعل لنا التوفيق خير رفيق التوفيق جعل الاسباب موافقة والتبت ثم خص بالخير وحاصله توجيه الاسباب باسرها نحو المسببات

والصلوة على من ارسله هدى هو بالاهتداء حقيق ونورا به الاقتداء يليق وعلى آله واصحابه الذين سعدوا في مناهج الصدق بالتصديق وصعدوا معارج الحق بالتحقيق وبعد فهذا

وقوله الظاهر فيه من حيث المعنى تعلقه بيليق لكن اللفظ لا يساعده
لامتناع تقدم ما في حيز المضاف اليه ولان المعمول لا يقع الا حيث يصح
وقوع العامل فاما ان يتعلق بمحذوف يفسره المذكور او يقال الظرف
مما يتوسع فيه اذ يكفيه رائحة من الفعل على محاذاة ما ذكره المص قدس سره
في قول صاحب التلخيص واكثرها للاصول جمعا واما تعلقه بيحل فركيك
من حيث المعنى كما لا يخفى على من له فطرة سليمة وفطنة مستقيمة قوله
والصلوة على من ارسله هدى فعل مصدر بمعنى اسم الفاعل والحاصل انه
اسم للحاصل بالمصدر اطلق عليه مبالغة قوله هو بالاهتداء حقيق
مصدر مبني للمفعول اي بان يهتدى به قوله ونورا به الاقتداء
يليق به متعلق بالاقتداء ولا يتعلق بيليق فافهم قوله بالتصديق
متعلق بسعدوا والباء للسببية قوله بالتحقيق يحتمل تعلقه
بصعدوا والباء للسببية كما سبق في قوله بالتصديق والمعنى صعدوا
معارج الحق وبلغوا اقصاها بسبب التحقيق والاتقان ويحتمل الاستقرار
والمعنى هذا الحكم محقق لا ريب فيه فتامل قوله وبعد فهذا
اشارة الى المرتب الحاضر في الذهن سواء كان وضع الديباجة
قبل التصنيف او بعده اذ لا حضور للالفاظ المرتبة ولا لمعانيها
في الخارج فما قيل من انه ان كان وضع الديباجة بعد التصنيف

متن

غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام وتقريب المرام من تقرير عقائد الاسلام جعلته تبصرة لمن حاول التبصر

فالاشارة الى الحاضر في الخارج لا تستقيم الا بان يراد به الاشارة
الى النقوش الكتابية دون الالفاظ ودون معانيها ودون المركب
منها والاظهر انه لا يناسب هذا المقام للاخبار عنه بغاية تهذيب
الكلام الا ان يحمل على المجاز تسمية للمعبر باسم المعبر عنه وفيه نظر بعد لا يخفى على المستنبط
لان الحاضر من النقوش لا يكون الا شخصا ومن البين ان الشخص لا يوصف
ذلك الشخص فلا تسميه ذلك الشخص بذلك الاسم بل النوع وصنف نوعه
ونسبه وهو نقش الكتابي الدال على تلك الالفاظ المخصوصة الموضوعة
بازاء المعاني المخصوصة اعم من ان يكون ذلك الشخص او غيره مما شاركه
في ذلك المفهوم ولا شك في انه لا حضور لهذا الكلي في الخارج فالاشارة
الى الحاضر في الذهن على جميع التقديرات ومن ههنا علمت ان اسامي الكتب
المدونة من اعلام الاجناس عند التحقيق فتفطن قوله غاية تهذيب
الكلام اي هذا الكلام كلام مهذب غاية التهذيب او يصنف هذا
الكتاب غاية تهذيب الكلام والثاني انسب كما ترى وتوجيه الاول كما لا يخفى
قوله في تحرير المنطق والكلام اي تنقيحهما وبينهما تناسب ما غالبا في الحشو والطرفية
تجوز به تشبيها للشمول العمومي بالشمول الظرفي واستعارة لفظ الموضوع
للثاني للاول قوله وتقريب المرام اي هذا مقرب على صيغة الفاعل غاية التقريب
للمرام الى الافهام ويحتمل ان يكون التقريب معطوفا على التحرير والمعنى هذا غاية

لدى الافهام وتذكرة لمن اراد ان يتذكر من ذوي الافهام سيما الولد الاعز الحفي الحري بالاكرام سمي حبيب الله عليه التحية والسلام لا زال له من الله توفيق قوام ومن لطائفه عصام وعلى الله

قوله هذا بيان الكلام في ترتيب المقاصد اي سوق الكلام على وجه يستلزم المطلوب قوله يتيسر رعاية الاسلام يحتمل ان يكون بيانا للمرام والتعلق بالتيسير بعيد عناية الاسلام الاضافة بيانية او للملابسة ويمكن ان يراد بالاسلام اهله على طريقة المجاز المرسل او مجاز الحذف قوله جعله تبصرة اي جعل الشاتم على اي تبصر او كونه تذكرة قوله لدى الافهام اي بعلم الغير قوله سيما الولد الحري يعني مثل يقال لا سيما ان سلمان ومعنى لا سيما لا مثل وما زائدة او موصولة او موصوفة هذا اصله ثم استعمل بمعنى التخصيص وقد يحذف لا في اللفظ لكنه مراد وعده النحاة من كلمات الاستثناء عن الحكم المتقدم لحكم عليه على وجه اتم بحكم من جنس الحكم السابق وفي ما بعده ثلثة اوجه الرفع على كونه خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ما او صفته والنصب على الاستثناء ولا سيما يوم بدارة جلجل قوله القسم الاول في المنطق القسم الاول هو الطرف الاول من الكتاب على معانيه التي سبقت الاشارة والمعاني المخصوصة او الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة من حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة او المركب من اثنين منها او من ثلثة فمعانيه المحتملة سبعة ثلثة احادية وثلثة ثنائية وواحد ثلاثي وعلى التقادير فالظرفية في قوله في المنطق مجازية افادة للشمول العرفي اما بحسب الوجود فما سوى المطلب الثالث في مقدمة الكتاب وتكميله ينبغي ما يذكر قبل الشروع في المقاصد لارتباطها به ونفعه فيها وهي مقدمة الكتاب واما مقدمة العلم فهي ما يتوقف عليه الشروع في مسائله وهو حده وموضوعه وغايته

والجر على الاضافة وكلمة ما على الاول زائدة وقد روي على الاوجه الثلثة قول امرئ القيس ص

او بحسب الصدق وهو في مقام الشمول الظرفي وفي المعنى الثالث خاصة يكون من قبيل كون الجزء في الكل بناء على ان المنطق مجموع المسائل ص

التوكل وبه الاعتصام

القسم الاول في المنطق مقدمة العلم

وموضوعه فمقدمة الكتاب هي طرف من الكلام ومقدمة العلم هي الادراكات التي تتوقف عليها ادراكات مسائل العلم فالمتن هو مقدمة الكتاب وادراكات مبنيها مقدمة العلم على ما يرد وما قيل ان المصنف جعل الامور الثلثة في المطول مقدمة العلم وفي شرح الرسالة مقدمة الكتاب لانه انما جعل هناك بيان الامور الثلثة مقدمة لا ادراكها وجعل في المطول نفسها مقدمة العلم واراد ادراكها الا انه تسامح في العبارة قوله العلم هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل حصول صورة الشيء في العقل فيه مسامحة من حيث ان العلم هو نفس الصورة فلانه من مقولة الكيف على الاصح لا حصولها الذي هو نسبة بين الصورة والعقل ولان المتبادر من صورة الشيء الصورة المطابقة فلا يشتمل الجهليات المركبة ولانه يخرج عنه العلم بالجزئيات المادية عند من لم يقل بارتسام صورها في القوى والآلات دون النفس والمراد به مطلق الصور الحاضرة عند المدرك سواء كانت عين حقيقته وهو التصور بالكنه او غيرها وهو في غيره وسواء كانت تحت الصورة الخارجية وهو في العلم الحصولي او عينها وهو في العلم الحضوري وسواء كانت في ذات المدرك كما في علم النفس بالكليات او في الالات كما في علمها بالمحسوسات وسواء كانت عين المدرك كما في علم الباري تعالى بذاته او غيره كما في علمه بالممكنات وقد يخص هنا بالعلم الحصولي او الحادث مطلقا

الحاصل ان الالفاظ الموضوعة بازاء المعاني مقدمة العلم هي مقدمة الكتاب

لان الصورة يخص بالمطابقة كالعلم او المراد بالمطابقة بينهما هو المطابقة للواقع وجهل الانفعال لا يوجد فيه المطابقة لانتفاع وجوده بما يسمى الخارج

الا ان كان اذعانا للنسبة فتصديق والا فتصور ويقتسمان بالضرورة

الانقسام الى البداهة والكسب ايضا كما في غيرهما لا حاجة اليه فان الانقسام
يجري في المطلق وان لم يجر في كل نوع منه على انه تخصيص اللفظ من غير ضرورة
داعية مع ان التعميم انسب بقواعد الفن قوله ان كان اذعانا للنسبة
فتصديق عدل عن العبارة المشهورة وهي ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
لانه يدخل فيه التخييل فانه ادراك بوقوع النسبة او لا وقوعها وكذا الشك
والوهم ضرورة ان المدرك في جانب الوهم هو الوقوع او اللاوقوع الا ان
تلك الادراكات ليست على وجه الاذعان والتسليم بل على سبيل التخييل
والتجويز وفي هذا اشارة الى تحقيق الغرض في المقام وهو ان التصديق
نوع آخر من الادراك مغاير للتصور مغايرة ذاتية لا باعتبار المتعلق كما يشهد
بالرجوع الى الوجدان وان التصور يتعلق ايضا بما يتعلق به التصديق
اعني ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ولا حجر فيه فيتعلق بكل شيء قوله
والا فتصور سواء لم يكن ادراك للنسبة اصلا كتصور الاطراف او ادراكها
لا على وجه الاذعان اما بان لا يشك ادركها الاذعان كالنسبة التقييدية
والانشائية او بان يكون تامة خبرية لكن لم يحصل الاذعان بها كما في
الصورة المذكورة قوله ويقتسمان الضرورة اي يأخذ كل من
التصور والتصديق قسما من الضرورة اي الضروري والاكتساب اي
المكتسب بالنظر بالضرورة يعني ان انقسام كل من التصور والتصديق الى

ادراكه

كالنسبة التقييدية

الضروري

الضرورة والاكتساب بالنظر

الضروري والنظري بديهي فان كل عاقل يجد في نفسه انه يحصل له بعض التصورات
والتصديقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان الكل اعظم من الجزء
من غير نظر واكتساب ويحصل له بعض آخر منهما كتصور الملك والجن والتصديق بان
العالم حادث بالنظر والاكتساب وهذا الطريق اعني الاحالة الى البداهة
اسلم من تكلف الاستدلال عليه بانه لو كان الكل نظريا يلزم الدور او التسلسل او
بديهيا لما احتاج في شيء منها الى الفكر فانه مع ما فيه من التوقف على امتناع
اكتساب التصديق من التصور ثم على حدوث النفس على ما هو المشهور لا يتم
الا بدعوى البداهة في مقدمات الدليل واطرافه وهي كافية في نفس
كذا الكل فلا حاجة الى الدليل عليه لا بد من دعوى البداهة في ثبوت
الاحتياج الى الفكر وذلك بعينه دعوى البداهة في عدم بداهة الكل فظهر ان
الاستدلال بالآخرة يؤول الى دعوى البداهة في المطلوب فليكتف بها اولا فتم
ذلك فانه مما لا يحتاج فيه الى النظر في تلك بطريقة المشهورة في هذا الجواب
قوله الضرورة هو والاكتساب بالنظر المشهور تعريف الضروري بما لا يتوقف
حصوله على النظر وما لا يتوقف عليه ويرد انه ما من تصور وتصديق الا ويمكن
حصوله بالنظر بل بالحدس لان صاحب القوة القدسية يعلم المطالب كلها
بالحدس ولا يمكن الجواب بانها وان كان بديهيا بالنسبة اليه نظري بالنسبة الى
غيره اذ حصول مثل تلك القوة لكل فرد ممكن فلا يتوقف حصولها بالنسبة الى غيره على الفكر

وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول وقد يقع فيه الخطأ م

اذ التوقف ان لا يمكن حصول الشيء الا بعد حصول شيء آخر والجواب انا لا نم
ان التوقف ما ذكرتم فانهم جوزوا تعدد العلل المستقلة للمعلول الشخصي على سبيل
التبادل بان يكون هناك علتان يمكن حصول المعلول بكل منهما لو حصل
ابتداء ثم اذا وجد باحدى العلتين لا يمكن حدوث العلة الاخرى ولا شك انه
يمكن حصوله بدون كل واحد منهما لامكان وجود الاخرى فلو كان التوقف
ما ذكرتم لم يكن شيء منهما علة له اذ العلة هو ما يتوقف عليه الشيء بل التوقف
هو الامر المصحح للتفاوت ولا شك انه يصح في الصورة المذكورة ان يقال تحقق
العلة فتحقق المعلول وكذا اذا حصل علم بالكسب يصح ان يقال حصل الكسب فحصل العلم
وان امكن حصول ذلك العلم بدون هذا الطريق سلمنا ذلك لكن لا نم امكان
حصول هذا العلم المخصوص بغير الكسب فان العلم الحاصل بالكسب غير العلم
الحاصل بالحدس بالشخص ومن عرفها بما يحتاج في تحصيله الى نظر وكذا بما لا يحتاج
وما لا يحتاج فيه اليه فالامر عليه اهون فان النظري قد يكون للقوة القدسية حتى انه
يصدق عليه انه يحتاج تحصيل الطالب الى الكسب قطعا وكان هذا المعنى هو
مراد من عرفها بالمتوقف وعدمه ومن هذا البحث يعلم ان النظرية والبداهة
تختلف باختلاف الاشخاص والاوقات فتأمل **قوله** وهو ملاحظة
المعقول لتحصيل المجهول لما كان معرفة القسم الثاني بل التعيين موقوفا على معرفة
النظر عرفه والملاحظة هو توجه النفس نحو المعلوم كما ظهر لك اذا حصل بك صورة شيء

المعلول

فاحتيج الى قانون يعصم عنه وهو المنطق م

والتفت اليه بها وربما يتخلف الملاحظة عن حصول صورة الشيء بان يحصل تلك الصورة
آلة لملاحظة غيره وذلك كما في معاني الحروف وغيرها فالنظر هو توجه النفس والتفاتها
الى المعقول نحو المجهول تصورا او تصديقا واحدا كان التصور كالحد بالفصل
وحده والرسم بالخاصة وحدها والجواب بان المعرف يجب ان يكون معلوما بوجه
فالتعريف باسم المركب عند ذلك بالوجه والمفرد او بان التعريف بالمفرد انما يكون
بالمشتقات وهو مركب من حيث اشتمالها على الذات في الصفة او من حيث انها
اعم بحسب المفهوم فلا بد من قرينة تخصصه فالتعريف بالمركب من معنى المشتق
والقرينة او بان التعريف به مما هو صادق لانه يتم بعضه وبعض بعضه الى نوع يتخلف
فلذلك عدل المص الى هذا التعريف لشموله جميع افراد النظر بلا كلفة سواء كان
بالمفرد او المركب معلوما كان او مظنونا او مجهولا بالجهل المركب على ان المراد
بالملاحظة هو التوجه نحو المعلوم قصدا كما ينبه عليه السياق سيما وقد قيده
بالغاية فلا ينتقض بتخيل المبادي المرتبة وقصد في الحدس لان ليس بقصد النفس
واختياره بل يسنح لها بغير اختياره اما عقيب شوق وتعب او بدونه **قوله**
وقد يقع فيه الخطأ كانت هذه منه ومن غيرها اذ لولاه لما تناقض النتائج التي
تأدى اليها الافكار فاحتيج الى قانون اي قاعدة كلية يستنبط منها الاحكام
الجزئيات يعصم ذلك القانون عن الخطأ اذا روعي وبهذا التقرير
لا حاجة فيه الى اثبات عدم الكفاية بالفطرة الانسانية في التمييز بين الصواب.

والخطأ اذ وقوع الخطأ في الفكر كاف في استلزام الاحتياج الى العاصم على انه لو كفت لم يقع الخطأ وقوعات يجاحبها مل عليه لفظة الصحيفة والعبه الاستقبالية الاستمرارية ثم طوى حديث نظرية المنطق وبداهته اولا اشار اليه في البيان الحاجة فان قلت وقوع الخطأ انما يستلزم الاحتياج الى معرفة الطرق الفكرية وجوده اما على الوجه الجزئي لا على الوجه الكلي فقد ثبت الاحتياج الى جزئيات المنطق لا اليه فلا يتم التقريب قلت وقوع الخطأ بالفعل يستلزم عدم بداهة جميع تلك الطرق والمواد ومن العلم المتعلق بالجزئيات النظرية انما يحصل من الكليات فقد ثبت الاحتياج الى قانون في اكتساب المطالب الجملة ولا نعني بالاحتياج ههنا الا هذا القدر وفيه نظر وله جواب قه وموضوعه موضوع العلم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية اي يرجع البحث فيه اليها وهو الخارج المحمول الذي يلحق الشيء لذاته او لما يساويه على ما ذكره المتأخرون وذلك البحث اما بان يجعل موضوع العلم بعينه موضوع المسئلة ويثبت له ما هو عرض ذاتي كالجسم الطبيعي في قولهم كل جسم طبيعي فله حيز او بان يجعل نوعه موضوع المسئلة ويثبت له ما هو عرض ذاتي له كالحيوان في قولهم كل حيوان فله قوة اللمس او يثبت له ما هو عرض لامر اعم بشرط ان لا يتجاوز في العموم عن موضوع العلم صرح به ناقد التنزيل كقول الفقهاء كل مسكر حرام او يجعل عرضه عرضه

الذاتي ونوعه موضوع المسئلة ويثبت له العرض الذاتي له او لجنسه الاعم بالشرط المذكور كقولهم كل متحرك له حركتان مستقيمتان لا بد وان يكون بينهما سكون فقولهم ما يبحث عن اعراضه الذاتية محمل تفصيله ما ذكرناه او لا ريب في انه يبحث في العلوم عن الاحوال المختصة بانواع موضوع العلم كما يظهر من علم الادلة لو وجد فيه ذلك كما يظهر عن تتبع وقد نص الشيخ في الشفاء بعد ما عرف موضوع الصناعة بما يبحث فيها عن الاحوال المنسوبة اليه والعوارض الذاتية له على ان المسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه او اعراضه ويمكن ان يقول قوله عن الاحوال المنسوبة اليها اشارة الى المحمولات التي ليست اعراضا ذاتية ليس موضوع العلم كما في تفصيله واما توقف المتأخرين حيث ما حدوا فيه الاعراض الذاتية للموضوع فاما محمول على المسامحة اعتمادا على ما تفصيله في مقامه واما محمول على الفرق بين محمول العلم ومحمول المسئلة كما فرق بين موضوعهما فيكون محمول العلم ما يحمل اليه محمولات المسائل على طريق الترديد مثلا امتناع الوقف مع المحمولات التي يقابله اذا اخذت على وجه الترديد كان عرضا ذاتيا للجسم الطبيعي فانه لا يخلو عن احدها فان قلت لا حاجة الى ذلك اذ المعتبر في الحمل الذاتي شموله لجميع افراد الموضوع اما على الانفراد او على سبيل التقابل فكل محمول من محمولات المسائل

الا نوع شامل لجميع افراد موضوع العلم فيكون عرضا ذاتيا له فقد صرح الشيخ
وغيره على ان ما يلحق الشيء لامر اخص وكان ذلك الشيء محتاجا في لحوقه
الى ان يصير نوعا مهيا لقبوله ليس عرضا ذاتيا فان قلت لم يجعله
الشيخ خارجا عن العرض الذاتي مطلقا وكيف وقد مثل العرض
الذاتي الشامل على سبيل التقابل بالاستقامة والانحناء والزوجية
والفردية مع انه قد حقق هو وغيره ان المستقيم والمنحني مختلفان نوعا
وكذا الزوج والفرد بل انما اخرجه عن القسم المخصص على الاطلاق حيث قال
والقسمة المستوفاة الاولية اما ان تكون بفصول واما ان تكون
بعوارض هي للجنس بنفسه اولية مثل قولنا كل كم اما مساو او غير مساو
او قولنا كل جسم اما متحرك او ساكن واما بعوارض لا تكون للجنس اولية
وان كانت القسمة بها اولية وذلك اذا كانت العوارض انما تعرض
للجنس اذا صار نوعا معينا مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد فالزوج
والفرد ليس يعرض للعدد اولا بل ما لم يصر العدد نوعا معلوما لم يكن زوجا
او فردا الا ان الزوج والفرد عوارض لازمة لانواعه وكذلك قسمة الحيوان
الى الضاحك وغير الضاحك لان هذه عوارض تعرض للانسان وغيره
بعد ان قامت بطبايعها النوعية ولا تكفي طبيعة الجنس في ان يعرض
شيء من هذه العوارض فهي من حيث القسمة اولية للجنس واما بذاتها

اوليه

اوليه قلت هذا الكلام من الشيخ تصريح بان عد الشامل على سبيل
التقابل من الاعراض الذاتية مسامحة وان العرض الذاتي منها بالحقيقة
هو المقسم لا كل واحد من القسمين ولا شك ان البحث لم يقع عن شيء
من المسائل عن المفهوم المردد بين القسمين الذي هو العرض الذاتي
بالحقيقة فلا بد ان يصار الى ما ذكرنا وايضا قد شرط الشيخ في الشامل
على سبيل التقابل بل ان لا يخرج الموضوع عنه وعن مقابله بحسب المضادة
او بحسب العدم الذي يقابله خصوصا مثل الخط بالنسبة الى الاستقامة
والانحناء والعدد بالنسبة الى الفردية والزوجية فالشيء الذي يخرج الموضوع عنه
لا الى مقابل منه بل الى سلب فقط فهو عرض غريب وحاصل كلامه انه
لا بد ان يكون مع ضده او عدمه شاملا للافراد والموضوع وتلك المحمولات
ربما لا يكون منها التقابل والتضاد ولا العدم والملكة كما في الاصول المخصوصة
بانواع الجسم الطبيعي من الافلاك والمعادن والنبات والحيوان اذ المراد
بالتضاد هنا الحقيقي ويدل عليه انه قال القسمة الاولية بالعوارض الذاتية
قد يكون متقابل كقولنا كل خط اما مستقيم واما منحن وكل عدد اما زوج واما
فرد وقد يكون بغير تقابل كقولنا ان من الحيوان ما هو سابح ومنه ماش
ومنه طائر فقد جعل القسمة الاخيرة لا على التقابل بل مع تحقق التضاد
المشهور بين الاقسام ولقد استقصينا الكلام وبقي بعد دقائق في هذا المرام

المعلوم التصوري والتصديقي من حيث انه يوصل الى مطلوب
تصوري فيسمى معرفا او تصديقي فيسمى حجة التصورات دلالة
اللفظ م

ذكرناه لتحقيق المقام وانما شنعنا على قول الشيخ نزلا الى مدارك صحيفة الحبار
العارفين بحوار الرجال والما ارتقون عن حضيض النقص الى ذروة الكمال مستملون
بنور البصيرة حلية الحال ولا يلتفتون الى ما قيل او يقال **قوله** المعلوم
التصوري موضوع المنطق المعلوم التصوري من حيث يوصل الى مطلوب
تصوري والمعلوم التصديقي من حيث يوصل الى مطلوب تصديقي وقد
خالف المشهور في قصر البحث على الموصل القريب في التسمية حيث قال
في الاول ويسمى معرفا وفي الثاني ويسمى حجة فان بحث المنطق في التصورات
والتصديقات لا يختص بالموصل القريب الذي هو المعرف والحجة بل يبحث
عن الايصال البعيد فيهما والابعد في التصديقات ولعل ذلك نظرا منه
بعض النظر وارجاع جميع المباحث الى مباحث الموصل القريب حيث
يكون قولهم الجنس كذا في قوة ان الحد يتالف من الامر الذي هو كذا
او المعرف جزء كذا وقس عليه حال القضايا باذلا شك انه يحصل
بحسب تلك الاحوال واحوال الموصل القريب ونظير ذلك ما ارتكبه بعض
في جعل موضوع الطب بدن الانسان في قولهم الزنجبيل حار ان معناه
بدن الانسان يتسخن باكل الزنجبيل فلا يستبعد كثيرا **قوله** التصورات
دلالة اللفظ الدلالة كون الشيء بحيث يعلم منه شيء آخر وانما تنحصر بالاستقراء
في عقلي يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة ذاتية ينتقل لاجلها منه

اليه كدلالة الاثر على المؤثر او احد اثري المؤثر الواحد على الاثر الآخر ووضعي
وهو ما كان العلاقة فيه بينهما جعل الجاعل اياه له وطبيعي وهو ما كان العلاقة
بينهما احداث الطبيعة الاول عند عروض الثاني كاح اح على السعال
واصوات البهائم عند دعاء بعضها بعضا وصوت استغاثة العصفور
عند القبض عليه فان الطبيعة تنبعث باحداث تلك الدوال عند
عروض تلك المعاني فان الرابطة بين الدال والمدلول ههنا هو الطبع
كما انها في الاول هو الوضع وهي لا تنحصر في اللفظ فان دلالة الحمرة على الخجل و
الصفرة على الوجل منها بل دلالة حركة النبض على المزاج المخصوص فان قيل
بانها من قبيل دلالة الاثر على المؤثر او احد معلولي علة على الآخر لامكان اجرائها
في اح اح وان نعرف بان الطبيعة تضطر في هذه الصورة الى اصدار هذه
الآثار بخلاف اح اح منع انه عدم الاضطرار ايضا وفي الثاني لاستماعه
استعدادا المرض والتحقيق انه كان المرض المخصوص مستلزما للصوت
المعين والمزاج المعين للحركة المعينة والكيفيات النفسانية لتلك الالوان
استلزاما عقليا كانت لها دلالة عقلية فلا ينافي ذلك تحقق الدلالة
الطبيعية ايضا فان من لا يعرف الارتباط العقلي بين تلك الدوال و
مدلولها ينتقل اليها بمجرد ممارسة عادة الطبيعة ولا استغنا انه منه
الدلالة ليست عقلية لانها ليست مستندة الى العلاقة العقلية حتى لو

ان صح

على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام
ولا بد من اللزوم عقلا او عرفا ويلزمهما م

فرضنا اشعاوها كانت بانية على حالها وبالجملة فيتحقق الطبيعة في غير اللفظ
وفي اشتغال ركض الدابة الارض بيدها عندت بهذه الشعير الى غير ذلك
مما يجده من تتبع **قوله** على تمام ما وضع له مطابقة لم يقل على جميع ما وضع له
لاشعاره بالتركيب ولا على غير ما وضع له مع انه اخصر منهما على ان التمام
لا يشعر بالتركيب لان تعلقه بالبعض بخلاف الجمع بان تعلقه بالجمع البعض
قه وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام حصر الدلالة اللفظية في الثلثة عقلي فان
اللزوم شرط لتحقق الدلالة الالتزامية وليس معتبرا في حده **قوله** ولا بد من
اللزوم عقلا بان يمتنع عقلا تصور الملزوم بدون اللازم كالبصر للعمى والبصر فان
العمى موضوع للعدم المقيد بالبصر والبصر خارج عنه فان اسناده الى البصر
شائع بدون قرينة مجازية قال الله تعالى فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب
التي في الصدور وقال الله تعالى عمت ابصارهم الى غير ذلك من النظاير نابعة
والاصل الحقيقة على ان المناقشة في المثال غير مرضي **قه** او عرفا بان يمتنع
في مجرى العادة تصور الملزوم بدونه كما من الحاتم والجود فقد اختار مذهب
اهل العربية لانه لا ريب في هذا المعنى فاسقاطه عن درجة الاعتبار
غير مستحسن والعذر بالاختلاف بحسب العادات غير مسموع فان الوضع
ايضا يختلف باختلاف الاوضاع **قوله** ويلزمهما المطابقة ولو تقديرا
لان الدلالة على جزء الموضوع وعلى اللازم فرع لتحقق الموضوع له فان

فان جعل

المطابقة ولو تقديرا ولا عكس والموضوع ان قصد بجزء منه
الدلالة على جزء المعنى فمركب اما تام م

يستعمل اللفظ فيه بالفعل كانت المطابقة حقيقية وان لم يستعمل فيه فلا حقاة
في ان له معنى ولو استعمل فيه كان دالا عليه بالمطابقة وهذا هو التقدير فقد
اختار ههنا انه يكون الدلالة مستفادة للقصد وهو مذهب اهل العربية في
هذا المقام كلام طويل طوينا على غيره لضيق المقام **قه** ولا عكس
اي المطابقة لا تستلزم شيئا منهما اما التضمن فلتحقق البسائط واما الالتزام
فلجواز ان يكون معنى اللازم له عقلي ولا عرفي فان ادعى الجواز بمعنى الاحتمال
العقلي فهو تام لكن لا يفيد العلم بعدم الاستلزام بل عدم العلم بالاستلزام وان
بمعنى الامكان الذاتي فيحتاج الى بيان يفيد العلم بعدم الاستلزام ولم يتعرض لحال
التضمن والالتزام في الاستلزام احالة الى فهم المتعلم فانه كما يجوز بسيط لا
لازم له يجوز مركب كذلك ويجوز انه بسيط له لازم فحال استلزام التضمن
للالتزام كحال المطابقة والالتزام فاما عدم استلزام الالتزام التضمن فمعلوم
ان اعتبر اللزوم العرفي كما هو راي المصنف واما اذا اشترط العقلي فلا يتوقف
على ثبوت بسيط لا لازم عقلي وربما يمنع **قوله** والموضوع ان قصد
بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فمركب جرى ههنا على المشهور وانت خبير
بانه لا حاجة الى اعتبار القصد ههنا بعد اعتباره في اصل الدلالة ولذلك قال
الشيخ انما يحتاج اليه للتفهيم لا للتقسيم **قه** اما تام وهو ما لا يكون
السكون عليه كالسكوت على المسند دون المسند وبالعكس او كالسكوت

ذهني صح

خبر او انشاء واما ناقص تقييدي او غيره والا فرد وهو ان استقل في الدلالة بهيئته على احد الازمنة كلمة وبدونها اسم والا اداة م

علی الادوات التي هي نواقص كفي ومن **قوله** خبر وهو التام الصادق والكاذب **قه** او انشاء وهو التام الذي ليس بصادق ولا كاذب **قوله** واما ناقص لا يكون تاما **قوله** تقييدي ان كان الثاني قيد الاول وصفا كان او مضافا اليه او غيرهما كقولك غلام زيد في الدار زيدا **قه** او غيره كفي الدار بل الدار **قوله** والا فرد وهو ان استقل اي في الدلالة وذلك لكون معناه مستقلا في الملاحظة غير ملحوظ بالتبع في الدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلثة كلمة المراد بالدلالة بهيئته ان يكون نوع تلك الهيئة موضوعا للزمان ولا شك في ذلك اشتراطا كونه في مادة موضوعة متصرف فيها فلا يرد ان هيئته يعرض في مادة جسق غير دالة على الزمان ولا في نحو جحر وقيد الدلالة بالهيئة مغن عن قيد التعين في الزمان وكذا عن قيد الاقتران اذ لا يوجد في غير الكلمة دلالة بالهيئة على الزمان مطلقا **قه** وبدونها اسم سواء لم يدل اصلا على الزمان او دل بمادته كالزمان والغبوق والصبوح **قوله** والا اداة ان لم يستقل وذلك لعدم استقلال مفهومها بالملاحظة **قه** فاداة تدخل في مفهومها الكلمات الوجودية لكان الناقصة واخواتها ونسبتها الى الافعال كنسبة الادوات الى الاسماء فان كان مثلا لا يدل على الكون في نفسه بل على كون شيء شيئا لم يذكر فهذه الكلمات الوجودية انما تدل على النسبة الى موضوع غير معين في زمان

معين يكون تلك النسبة يعني شرطه والدليل على ان الادوات والكلمات الوجودية نواقص الدلالة انك اذا قلت في مسند ابتداء او في جواب سؤال اذ كان كذلك لم يفت الذهن منهما معنى محصل لما شرك ان فانها لا يدلان بانفرادهما على معنى متصور بل انما يدل على نسب لا تعقل الا بعد تعقل ما هي نسب بينها فلا يصلح افرادها لان يوضع او يحمل او يبتدأ بها او يخبر الا ان يقترن بها لفظ آخر او ترد مقامها فصح ان يخبر بها او عنها وحيثما اما دال على نسب غير معين اي نسبة هي مرآة لتعرف الغير فتعينهما تابع لتعين الغير كفي وعلى فانهما دالان على نسبة الظرفية والاستعلاء الماخوذتين على وجه يكون تعينهما بما ذكر بعدهما بخلاف الابوة والبنوة فانهما وان دلا على النسبة لكن لم يوجد الا من حيث هما آلة لتعرف حال الغير ولذلك كانا اسمان او انما قال واما دال على سلب نسبة كغير فانه دال على سلب الاتحاد وهذا الكلام للشيخ في شرح فانه ونسبة تلك المعاني على المرآة مما اتفق عليه كلمة المحققين حتى ان الامام حجة الاسلام صرح به في الاحياء وشهد به الفطرة السليمة ولم يوجد ذلك قبل هذا الوجه **قوله** والا فرد بقسم آخر او مطلق التوزيان ان احتمل معناه اي ما يعبر يعني انه لا يكون له معنيان **قه** في تشخصه وضعا علم فان قلت الضماير واسماء الاشارة داخل في هذا القسم لان معناهما شخص وضعا بناء على انها موضوعة بوضع واحد

لكل واحد من الجزئيات كما هو مذهب المتاخرين مع انها ليست باعلام
اصطلاحا فكان ينبغي ان يقول بدل قوله علم وهي جزئي ليشملها
قلت هذا التقسيم لما اتحد معناه ولا شك ان معنى الضماير واسماء
الاشارة على هذا التحقيق متعدد وان كان وضعها واحدا فهي
خارجة عن المقسم لا يقال اعتبار التشخص في الضماير واسماء الاشارة
فهم اذ ضمير الغايب قد يرجع الى الجنس والاشارة قد تكون الى
الجنس كقول عوام المحصلين هذا الاسود لا بالسواد ولا نقول ينبغي
التعين بغير المخاطب والمتكلم والاولى ان يقال في الجواب
ان لا نقول بهذا التحقيق بل انها موضوعة للمعنى الكلي الا انه ترك
استعمالها فيه والتزم استعمالها في الجزئيات فهي من المجازات
المتروكة الحقيقة فيتشخص معانيها بحسب الاستعمال الطارى لا بحسب
الوضع فلا دخل في قوله مع تشخصه وضعا واما علم الجنس فليس علما
في عرف المنطق لان نظرهم الى المعنى بالقصد الاول ومعناه كلي وان ادخله
اهل العربية في العلم نظرا الى الاحكام اللفظية وهذا من تخالف الاصطلاحين
بسبب اختلاف النظرين كما في الكلمة والاداة هذا اذا جوزنا اطلاق
العلم الجنس حقيقة على الافراد كما هو التحقيق اما اذا لم يجوز ذلك
وقيل بانها موضوعة للحقيقة بشرط الوحدة النوعية فهي بهذا

معنى م

وبلا وبه متواطي ان تساوت افراده ومشكك ان تفاوت باولية
او اولوية وان كثر فان وضع لكل فمشترك والا فان اشتهر في الثاني
فمنقول ينسب الى الناقل والا فحقيقة ومجاز **فصل** المفهوم
ان امتنع فرض صدقه على الكثير فجزئي والا فكلي م

الاعتبار متشخص فلا اشكال **قوله** وبدونه متواطي ان تساوت
افراده اي صدق هذا المعنى عليها **قوله** ومشكك ان تفاوت
باولية او باولوية لا يخفى ان انه يشتمل على الاولى انه فان اتصاف العلة بالوجود
اولى من اتصاف المعلول به اذ لا يخفى ان اعتبار الاولوية غير اعتبار الاولية
وان كان الاقدم اولى لكن يتضح من ذلك ان الاشد به الضم كذلك فليجعل
قسما آخر **قوله** فان كثر فان وضع لكل فمشترك **قوله** والا فان اشتهر
في الثاني اي ابتداء اذ المنقول الوضعي موضوع **قوله** فمنقول منسوب
الى الناقل شرعا كان او عرفا عاما او خاصا **قوله** والا فحقيقة في المنقول منه
ومجاز في المنقول اليه ولا يخفى عليك ان المشترك ايضا يكون بحسب كل من معنييه
داخلا في احد الاقسام السابقة والاولى ان يجعل التقسيم الى المشترك و
غيره تقسيما ثانيا **قوله** المفهوم ان امتنع فرض صدقه على الكثيرين
فجزئي والا فكلي اي ان امتنع ان يحكم العقل بعد تصوره بصدقه على كثيرين فجزئي
اي يكون سبب الامتناع مجرد تصوره وتوقف ذلك بان يغمض العقل عن
الخصوصيات الخارجة لو تجرد النظر الى الصورة الحاصلة فان امتنع لو
هذا النظر الحكم بجواز صدقه على كثيرين فهو جزئي ظاهر وان فرض صدق الجزئي
على كثيرين ممكن فانه يمنع نفسه الشرطية وتاليها فقولك ان كان زيد
صادقا على كثيرين لم يكن جزئيا وعكسه فالفرض هنا ليس بمعنى التقدير

امتنعت افراده او امكنت ولم توجد او وجد الواحد فقط م

بل بالمعنى الذي مر كما انه في قولهم تمنع فرض الالف في النقطة ليس بمعنى التقدير انه
وربما يتوهم في الجواب ان الشرطية المذكورة ليست قضية معقولة بل هي مجرد
اللفظ وفيه ما فيه لا نقال الصورة الخيالية من البيض المعينة مثلا تنطبق على
كل من البيضات المعينة بحيث يجوز العقل ان يكون هي هي وانه صرح
الشيخ بان الطفل في مبدأ الولادة لا يعرف من صورة امه وغيرها بل يدرك
منها شبحا واحدا او يجعل ذلك احد قسمي الفرد المنتشر وانه بضعف
البصر يدرك شبحا ويجوز عقلا ان يكون زيدا او عمرا فيلزم ان يكون هذه
الصور كلية لانا نقول ليس شيء من هذه الصور امكان فرض صدقه على كثيرين
اذ لا يجوز العقل ان يكون تلك البيضة الخيالية بيضات كثيرة في الخارج بل
يجزم بامتناع ذلك بمجرد النظر الى تلك الصورة نعم نسبته على الامر تردد
في انها هل هي هذه ام غيرها واما الطفل فلا يدرك الكثرة اصلا فليس له
تجويز صدق تلك الصورة الخيالية من حيث هي لا تقبل الكثير عنده اصلا
واما شبح ضعيف البصر فحاله حال البيضة ومن ههنا يتضح ان تحقق
معنى الكلية والجزئية ان المعنى الواحد في الذهن ان جوز العقل بكثرة خارج
الذهن بمجرد النظر اليه من حيث تصوره فقط لا عاما عن الخصوصيات
فهو كلي والا فجزئي **قوله** امتنعت افراده كشريك الباري تعالى عن ذلك
علوا كبيرا **قوله** او امكنت ولم يوجد كجبل من الياقوت **قوله**

او وجد

مع امكان الغير او امتناعه او الكثير مع التناهي او عدمه والكليات ثم

او وجد الواحد فقط مع امكان الغير كالشمس المنحصر افراده في هذه الشمس [illegible]
قوله او امتناعه اي امتناع الغير كواجب الوجود وفيه بحث اذ يدل
الواجب بحسب مفهومه فيما يمكن افراده وقد ثبت انه لا يمكن تعدد افراد
الواجب تعالى الله عن ذلك ويمكن الاعتذار عنه بان المراد بامكان الافراد
امكان جنس الفرد اعم من ان يكون واحدا او كثيرا او لو قال ما او امكنت
او لم يرد ذلك مع الوجازة او سلبا مشاعه عن جميع الافراد اما بامكان
الجميع او البعض **قوله** او الكثير مع التناهي كالكواكب السيارة **قوله**
او عدمه كمعلوم الله تعالى ومقدوراته **قوله** والكليات حصص البحث
بهما الا بالاستقراء او لانه ليس كل [illegible] لا لكتب وايضا لا يجري جميع
النسب في الجزئيين ولا في الجزئي والكلي اذ ليس في الاول التباين او
المساواة وليس في الثاني الا التباين او العموم المطلق وما قيل
من انه لا تصادق في الجزئيات فان قيل زيد الضاحك وهذا الضاحك
ان كان ذات اليهما مختلفا فهناك جزئيان متباينان او واحدا
فليس هناك الا جزئي واحد عبر تارة مع وصف الكتابة واخرى
مع الضحك وبذلك لا يتعدد الجزئي تعددا حقيقيا ولا تغاير ان تغايرا
حقيقيا بل هناك تعدد وتغاير بحسب الاعتبار والكلام في الجزئيين
المتغايرين بحسب الحقيقة كما هو المتبادر من العبارة لا في جزئي واحد له

ان تفارقا كليا فمتباينان والا فان تصادقا كليا من الجانبين فمتساويان م

اعتبارات متعددة والوعد جزئي واحد بحسب الجهات والاعتبارات

جزئيات متعددة لزم ان تكون الكلي المحتمع كليا فاذا اشرنا الى زيد بهذا

الكاتب وهذا الضاحك وهذا الطويل وهذا القاعد كان هناك على هذا

التقدير جزئيات متعددة يصدق كل واحد منها على ما عداه من الجزئيات

المتكثرة فلا يكون ما فرض مشتركا بين كثيرين فيكون كليا قطعا فاقول

فيه بحث اذ لا شك في ان التغاير الاعتباري كاف في كونهما مفهومين كانا

كليين فان النسبة تشمل الكليين المتغايرين بالذات والمتغايرين

بالذات والمتغايرين بالاعتبار وما ذكره من لزوم كون الجزئيات كلية فان

الكلية على ما حقق آنفا هو امكان فرض تكثر المعنى الواحد في النفس بحسب

الخارج اعني تجويز صدقه على ذوات متكثرة لا صدق مفهومات آخر على

ذات واحدة والمتحقق ههنا هو الثاني دون الاول هذا اذا كان الاشارة

بها الى فرد معين فاما اذا كانت الى حصصها فهي في حكم الاشارة

الى ذاتين متغايرتين واما قضية امتناع حمل الجزئي الحقيقي وما فيه سنحق في

موضع يليق بيان شاء الله تعالى **قوله** ان تفارقا كليا اي ان لم

يصدق واحد منهما على شيء مما صدق عليه الآخر **قوله** فمتباينان تباينا

كليا كالانسان والحجر وان كان في زمانا ما لكادان يكونا متصادقين

جزئيا **قوله** والا اي وان لم يتفارقا كليا **قوله** فان تصادقا

فلا حاجة لتخصيص الجزئين المتغايرين بالذات ح

ونقيضاهما كذلك م

كليا من الجانبين فمتساويان اي يصدق كل واحد منهما على ما صدق

عليه الآخر وقوله من الجانبين ليس ضروريا في هذا الشق لان

الصادق الكلي لا يتبادر منه الا الكلي من الجانبين ولذلك ترك في

التفارق وانما ذكره ههنا لانه قصد منه الاعم بطريق عموم المجاز ولذلك

عطف عليه بعد ذلك قوله او من جانب **قوله** ونقيضاهما كذلك اي متساويان

والا فيكذب بعض احدهما على بعض ما صدق عليه نقيض الآخر فيصدق

عين ذلك النقيض الذي يكذب على بعض ما صدق عليه نقيض الآخر

لان كذب النقيض محال فيلزم صدق احد المتساويين

بدون الآخر هذا خلف مثلا يصدق كل لا انسان لا ناطق

وكل لا ناطق لا انسان والا فيصدق بعض اللاانسان ليس

بلا ناطق فبعض اللاانسان ليس بلا ناطق يستلزم بعض

اللاانسان ناطق هف فبعض الناطق لا انسان هف

وههنا شك مشهور وهو ان بعض اللاانسان ليس بلا ناطق

لا يستلزم بعض اللاانسان ناطق لان السالبة المعدولة المحمول

اعم من الموجبة المحصلة لصدق الاول لانتفاء الموضوع بخلاف

الثاني فربما كان نقيضا المتساويين مما لا فرد له بحسب نفس

الامر كنقيضي المفهومات الشاملة كاللاشيء واللاممكن فاذا قيل

او من جانب واحد فقط فاعم واخص مطلقا ونقيضاهما بالعكس م

بعض اللاشيء ليس بلا ممكن يستلزم بعض اللاشيء ممكن ويرد المنع
المذكور وقد يجاب بتخصيص الدعوى بغير نقايض الصور الامور
الشاملة فان نقايض غير الصدق كالحالة على شيء ما فيكون الموضوع
موجودا او عند وجود الموضوع يستلزم السالبة المعدولة المحمول اذ الموجبة
المحصلة وما قال من انه يجب عموم قواعد المنطق فانما هو بحسب الطاقة
والطاقة بادخالها في القواعد لاختلاف احكامها مع احكام غيرها
ولا غرض يعتد به في البحث عن تلك النقايض حتى يبحث عنها
استقلالا فلا بأس باغفالها وقد يجاب بان القضية المذكورة
ليس معدولة المحمول بل سالبة المحمول والموجبة السالبة المحمول في
قوة السالبة فيصدق بانتفاء الموضوع فيكون السالبة المحمول اسف
فقة الموجبة ويستلزمها وسيجيء تحقيق معنى السالبة المحمول وما
فيه في موضعه ان شاء الله تعالى **قوله** او من جانب يعني
العبارة او يتصادقان تصادقا كليا من جانب اي يتصادقان
كليا من احد جانبيه **قوله** فاعم واخص مطلقا اي الذي
صدق عليه كلي اعم مطلقا والآخر اخص مطلقا **قوله** ونقيضاهما
بالعكس اي نقيض الاعم مطلقا اخص مطلقا من نقيض الاخص
مطلقا اي يصدق نقيض الاخص على كل ما صدق عليه نقيض الاعم من

والا فمن وجه وبين نقيضيهما تباين جزئي

غير عكس اما الاول فلانه لولاه لصدق عين الاخص على بعض ما صدق
عليه نقيض الاعم فيصدق الاخص مطلقا بدون الاعم وهو محال مثلا اصدق
كل لا حيوان لا انسان والا فبعض اللاحيوان ليس بلا انسان فبعض
اللاحيوان انسان وبعض الانسان لاحيوان هف وعليه نقض ما سبق
فان بعض اللاحيوان ليس بلا انسان وان كانت معدولة لم يستلزم بعض
اللاحيوان انسان فانها موجبة بعض والسالبة المعدولة اعم من
الموجبة المحصلة كما مر والجواب كالجواب واما الثاني فلانه لو صدق
نقيض الاعم على كل ما صدق عليه نقيض الاخص وقد ثبت ان كل ما صدق
نقيض الاعم يصدق عليه نقيض الاخص فيكون نقيضا الاعم والاخص
متساويين فيلزم ان يكون عيناهما ايضا كذلك او نقول بعض
نقيض الاخص عين الاعم تحقيقا لمعنى العموم ولا شيء من عين الاعم بعض
الاعم فبعض نقيض الاخص ليس نقيض الاعم **قوله** والا اي وان
لم يكن تصادقا كليا لا من جانبين ولا من جانب **قوله** فمن وجه
اي فهما اعم واخص من وجه **قوله** وبين نقيضيهما تباين جزئي
وهو ان يتفارقا في الجملة سواء تصادقا في الجملة وهو العموم من وجه او لم يتصادقا
اصلا كالمتباينين فان التباين الجزئي انما يحصل باحد الامرين ولذلك
لم يذكره في نسب الكليات اذ المقصود هنا ذكر انواع النسب

كالمتباينين م

وهذا الجنس منحصر باحد النوعين وانما كان بين نقيضيهما تباين
جزئي لان النقيضين يصدق كل منهما بدون الآخر فالنقيضان ايضا
كذلك اذ حيث لا يصدق عين احدهما يصدق نقيضه وفيه نظر
لان معنى التباين الجزئي على ما مر لا يصدق على العموم من وجه لان
الاجتماع جزء منه ولا يصدق على مجموع التفارق والاجتماع التفارق
في الجملة ثم يصدق المتباينان بالتباين الجزئي على الاعم والاخص
من وجه فليس النسبة فرد النسبة والقول بان الاجتماع خارج عن
مفهوم العموم من وجه وقيد له ركيك والجواب ان مآل الحصر في هذا
المقام انما هو الكليين في هذه النسب بمعنى ان الكليين والكليات
اما متساويان او متباينان واعم واخص مطلقا او من وجه لا حصر
النسب في الاربع وكون التباين الجزئي من النسب لا يقدح في
الحصر المقصود وهو ظ **قوله** كالمتباينين فان بين نقيضيهما ايضا
تباينا جزئيا يتحقق في ضمن الاول وليس بين نقيضي الاعم والاخص
من وجه ولا بين نقيضي المتباينين تباين كلي اما الاول فلتحقق
العموم من وجه بين الابيض واللاانسان مع ان بين نقيضيهما و
هما اللاانسان واللاابيض ايضا عموما من وجه واما الثاني فلتحقق
المتباينة الكلية بين الحجر والحيوان مع ان بين اللاحجر واللاحيوان

كالاسود

وقد يقال الجزئي للاخص من الشيء م

عموما من وجه وكذا ليس بين نقيضي الاعم والاخص من وجه ولا بين
نقيضي المتباينين عموم من وجه اما الاول فكما بين اللاحيوان و
اللاحجر واما الثاني فلان بين اللاانسان واللاناطق تباينا
كليا مع ان بين نقيضيهما وهما الانسان والناطق ايضا
تباينا كليا **قوله** وقد يقال الجزئي للاخص اي الجزئي
معنيان احدهما ما مر ويخص بالجزئي الحقيقي والثاني هو الاخص
من شيء اي مطلقا لا مطلقا ويخص بالاضافي وهذا التعريف لفظي
للجزئي الاضافي وقد علم انه بمعنى الاخص فتفسير الجزئي الاضافي
به ظاهر وانه تعريف لفظي قال بعض الفضلاء وهذا التعريف
لا يكون الانسان من جزئيات الناطق وكذا امثال ذلك مع ان
الحكماء عدوها من الجزئيات في احكام الكليات وموضوعات
القضايا والاولى ان يقال في تعريف المندرج تحت كلي اي الموضوع
لكلي ليعم الكل وقال السيد المحقق قدس سره في حاشية المطالع المتبادر
من كون الشيء مندرجا تحت شيء آخر ان يكون اخص منه ولذلك
قسم الكلي والجزئي الاضافي مرادفان العام والخاص الا انه
اشتهر في موضوعات القضايا بعد احد المتساويين جزئيا اضافيا
للآخر ثم يرى بعضهم عرف المندرج تحت كلي بالموضوع الكلي وبه

وهو اعم الكليات الخمس الاول الجنس وهو المقول

فصل

ه ان يقع موضوعا في قضية كلية موجبة لا في قضية مطلقا والا لكان
الاعم من الشيء جزئيا له ولا قائل به اقول ذلك الفاضل في
القضايا نعني بج ما صدق عليه ج بالفعل في الذهن او في الخارج وقت
الحكم او غيره قبل الحكم ولو في المستقبل ويكون ذلك الشيء من جزئيات
ج وذكر لكل من القيود فايدة وقال قولنا من جزئياته يخرج ج وان
صدق عليه ج بالفعل وظهر من كلامه ان ما سوى الشيء ج مما يصدق
عليه ج داخل في الحكم ولعل ما قال من عدهم المساوي من الجزئيات
في موضوعات القضايا اشارة الى ذلك لكن الشيخ في الشفا قال
الحكم على واحد واحد من الجزئيات الشخصية او النوعية والشخصية معا
ان كان المعنى جنسا ولم يتعرض للامور المساوية اذ قصر الحكم في
الافراد الشخصية والنوعية فظهر عدم دخول المساويات في شيء
منها **قوله** وهو اعم اي الجزئي الاضافي اعم مطلقا من الجزئي
الحقيقي لان كل جزئي حقيقي مندرج تحت كليات كثيرة
واقلها الشيء والممكن العام فيكون جزئيا اضافيا لها وليس كل
جزئي اضافي جزئيا حقيقيا لجواز ان يكون كليا مندرجا تحت كلي
آخر كالحيوان بالنسبة الى الجسم **فصل قوله** والكليات
خمس اي خمسة انواع **قوله** الاول الجنس وهو المقول

على الكثرة المختلفة الحقائق في جواب ما هو

على الكثرة اي الكثيرين المختلفة الحقائق في جواب ما هو حذف
لفظ الكلي للاستغناء بالمقول على الكثرة عنه اذ الكلي جنس له
وذكر الجنس واجب في التعريفات التامة اذ المقصود بالذات
فيها مجرد التمثيل للاحاطة بالمهية والتمييز يتحصل بالعرض ولا يخفى
ان معنى الكلي هو المقول على كثيرين معناه الا ان الكلي يدل عليه
اجمالا والمقول على كثيرين تفصيلا اذ ليس المراد بالمقول على
كثيرين المقول بالفعل والا لخرج المفهومات الكلية التي ليس لها
افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن بل المراد به الصالح لان يقال
على كثيرين فاقول فيه بحث اما اولا فلان الكلي كما هو
الذي يمكن فرض اشتراكه اي فرض مقوليته على كثيرين ولو اخذ
المقول في التعريف على وجه يمكن فرض اشتراكه المقولية
لدخل في تعريف الكليات الفرضية بالنسبة الى الحقائق
الموجودة اذ يمكن فرض المقولية عليها بل الكليات المباينة
بالنسبة الى المباينة مطلقا فالمراد بالمقول في التعريف ما يصلح
للمقولية بحسب نفس الامر وهو الاخص من الكلي فدلالته
عليه لو كانت لكانت التزامية وهي مهجورة في التعاريف
واما ثانيا فلان الكليات التي ليست لها افراد اصلا

ليس ح

فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشا
ركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب م

ليست اجناسا لشيء فلا بأس لوجوده فههنا يتضح ان الخمس
في الخمسة وهو الكليات التي للافراد بحسب نفس الامر لا
الوضعيات فتأمل بل لظهوره حيث اورد التعريف عقيب
تخمس الكليات فيظهر ان كلا من الخمس فرد منه اولا قصد
رسمه الناقص لكان **قوله** المقول كي المحمول وهو
شامل للكلي والجزئي فان الحمل يجري فيهما معا على
ما صرح به الفارابي في مدخل الاوسط بل الشيخ في
الشفاء ايضا وما قال من ان الجزئي الحقيقي لا يقال و
لا يحمل على شيء حقيقة اصلا لان حمله على نفسه لا يتصور قطعا
اذ لا بد في الحمل الذي هو النسبة من امرين متغايرين و
حمله على غيره ايجابا ممتنع فاقول فيه نظر اذ يجوز حمله
على جزئي مغاير له بحسب الاعتبار متحد معه بحسب الذات
كما في هذا الضاحك وهذا الكاتب فانهما مختلفان
بحسب المفهوم ومتحدان بحسب الذات فان ذاتهما الى

صح البياض

والا فبعيد كالجسم النامي وهو المقول على الكثرة
المتفقة الحقيقة في جواب ما هو م

بحسب الذات فان ذاتهما زيد بعينه مثلا وكذا الحمل على كلي آخر في غير كلي انه
كذلك بعض الانسان زيد قوله على الكثرة يخرج الجزئيات فانها لا يصدق
الا على ذات واحدة وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل البعيد والعرض العام
وسائر الخواص فان شيئا لا يقال منها في جواب ما هو وهو ينطبق على الحد في
الموقف **قوله** فان كان الجواب عن الماهية آه قد علم ان الجنس مقول
في جواب ما هو على الكثرة المختلفة الحقيقة فيكون جوابا للسؤال عن الماهية وعن
بعض مشاركاتها لا محالة فان كان مع ذلك جوابا للسؤال عن الماهية وجميع
مشاركاتها كان جنسا قريبا كالحيوان بالنسبة الى الانسان فانه اذا سئل
عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب هو الحيوان لانه تمام المشترك بينهما
بينهما وهو بعينه جواب عن السؤال عن الانسان وجميع مشاركاته في الحيوانية
قوله والا فبعيد كالجسم النامي اي وان لم يكن الجواب عن الماهية وعن
بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل كان جنسا بعيدا كالجسم
فانه جواب عن السؤال بما هو عن الانسان وبعض المشاركات كالنبات
والجمادات والافلاك ليس جوابا عن الانسان وجميع المشاركات اذ ليس
جوابا عنه وعن الاجسام النامية بل الجواب عنها الجسم النامي واعلم انه قد يقال
فان كان جوابا عن الماهية وجميع المشاركات الى آخره فقال الكاتبي اخصر الحد
النوع وهو المقول في جواب ما هو يعرف بواسطة العموم الناس الى آخره

وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس
في جواب ما هو ويخص بالاضافي من اسم

تعريف الجنس لا يقال الجنس ايضا مقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو لانه
اذا سئل عن زيد وعمرو وفرس معين بما هم فالجواب الحيوان فلا بد من قيد فقط لاخراج
لانا نقول هو مقول بالذات على الجميع وهي مختلفة الحقائق لكن تتضمن قوله
على الاتين والمتبادر من المقول على الكثرة المختلفة في جواب ما هو هو المقول
عليها من حيث انها كذلك **قه** وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس
في جواب ما هو للنوع معنيان احدهما الحقيقي وهو ما مر تعريفه والثاني
الاضافي وهو الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو فقوله
الماهية اي الامر الكلي اذ قيل ان الماهية بدل الذات على الكلية فيخرج الشخص
وكذا الصنف لانه ليس ماهية بالقياس الى افراده بل هو عارض له ومن فسره
بالكلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولا اوليا
اخرج الصنف بقيد الاولية لانه لا يحمل الجنس عليه قولا اوليا بل بواسطة
قوله على النوع فان الامر اذا ثبت للعام والخاص كان ثبوته للعام اوليا
وللخاص ثانيا فيخرج النوع الاضافي بالقياس الى الاجناس العالية مع انه
تسمية بنوع الانواع وتسمية الجنس العالي بجنس الاجناس تقتضي ان يكون السافل
نوعا بالقياس الى جميع العوالي فالاولى ان يعتبر فيه كونه مقولا في جواب
ما هو ليخرج الصنف ويدخل السافل بالنسبة الى العوالي **قوله** ويخص باسم الاضافي
آه وجه التسمية ان المعتبر في النوعية التحصل والاول قد انتهى تحصيله فخص

كالاول بالحقيقي وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الانسان
وتفارقهما في الحيوان والنقطة ثم الاجناس قد تترتب متصاعدة
الى العالي ويسمى جنس الاجناس ومن السافل ثم

يخص باسم الحقيقي بخلاف الثاني فانه لا يعتبر فيه كمال التحصيل بل التحصيل بالاضافة
الى ما فوقه من الاجناس فخص باسم الاضافي **قه** لتصادقهما على الانسان
فانه مقول على زيد وعمرو وبكر في جواب ما هو وهم متفقة الحقيقة ولا تمايز بينها الا بالاعراض
المشخصة فيكون نوعا حقيقيا ويقال عليه وعلى الفرس مثلا الحيوان في جواب ما هو
فيكون نوعا اضافيا ايضا **قوله** وتفارقهما في الحيوان فانه نوع اضافي
اذ يقال عليه وعلى الشجر مثلا الجسم وهو الجسم النامي في جواب ما هو وليس نوعا حقيقيا
لان افراده مختلفة الحقائق **قوله** والنقطة فانه نوع حقيقي وليس نوعا اضافيا
اما الاول فلاتفاق افراده في الحقيقة واما الثاني فلانها لا تدخل تحت مقولة
من المقولات وان دخلت تحت العرض لكن العرض ليس جنسا لما تحته اولا
بسيط وكلا الوجهين ضعيف اما الاول فلانه لا يدل على ان لا جنس لها بل يحتمل
ان لا جنس لها عاليا وربما كان له جنس متوسط والانحصار في المقولات من الاجناس
العالية فقط واما الثاني فلان البساطة العقلية والخارجية لا تحدي والمتبع
في ذلك المتاخرين واما القدماء حتى الشيخ في الشفاء فقد ذهبوا الى ان
الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي وهذا انما يتم لو ثبت ان كل نوع فله جنس وكل ما تحت
الجنس فهو نوع ولم يجوزوا ان يكون نوع بسيط لا جنس له **قوله** ثم الاجناس قد تترتب متصاعدة في
العموم منتهية الى العالي الذي لا جنس فوقه **قوله** ويسمى جنس الاجناس لان جنس
باعتبار العموم بمعنى انه يكون مقولا في جواب ما هو فيكون العالي الكلي بكون جنس الاجناس

والانواع متنازلة الى السافل ويسمى نوع الانواع وما بينهما متوسطات
الثالث الفصل وهو مقول على شيء في جواب اي شيء هو في جوهره فان ميّز عن المشاركات في الجنس القريب فقريب
او البعيد فبعيد
واذا نسب

قد والانواع متنازلة في الخصوص منتهية الى السافل ويسمى نوع الانواع
وما بينهما متوسطات لان النوعية الاضافية التي لا تجري الترتيب الا فيها باعتبار
الخصوص فاخص الكل نوع الكل **قوله** الثالث الفصل وهو المقول على الشيء
يطلب به ما يميز الشيء عن غيره بشرط ان لا يكون تمام ماهيته المختصة والمشترك فان
قيل في ذاته او في جوهره وما يجري مجريهما كان طالب المميز الذاتي اما عن جميع الاغيار
او بعضها وهو الفصل القريب والبعيد فيتعين في الجواب احد الفصول وان قيل في عرضه
كان طالب المميز العرضي اما عن جميع الاغيار او عن بعضها وهو الخاصة المطلقة و
الاضافية فيتعين في الجواب احد الخواص وان اطلق كان طالب المميز كيف ما كان
فيتعين في الجواب اما الفصول او الخواص وقولنا في ذاته في موضع الحال عن هو او ما يجيء
الى [illegible] الوجوه على اختلاف رأي النحاة ومعناه اي شيء هو مميز او ملاحظ في ذاته
اي مع قطع النظر عن عوارضه **قوله** فان ميز عن المشاركات في الجنس القريب
كان ناطق بالنسبة الى الانسان فانه يميزه عن المشاركات في الحيوان الذي هو
جنس القريب **قد** او البعيد فبعيد كالحساس بالنسبة اليه فظاهر عبارة المص ان ما لا جنس له لا فصل
له والا لكان له قسم آخر يميزه عن المشاركات في الوجود لا في الجنس كما في الماهية المركبة
من امرين متساويين ان امكن لكان كل منهما فصل له وبما نقيل مع القول بالفصل المميز عن
المشاركات الوجودية وتجويز تركب الماهية ذكر ان القريب والبعيد لا يجري الا في المميز
عن المشاركات الجنسية وفيه نظر اذ لو كان جنسه مركبا من امرين متساويين كان كل منهما

وما بينهما متوسطات صح

معتبرا

النسبة

والى ما يميزه فمقوم والى ما يميز عنه فمقسم والمقوم للعالي
مقوم للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس الرابع الخاصة
وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط

بالنسبة الى البعيد [illegible] مركب منهما كان كل منهما بالنسبة اليه
فالقريب والبعيد يجري في [illegible] وتحقيق المقام لها طويل لا يليق
بهذا المقام **قوله** الى السافل ما يميزه فمقوم الفصل بالنسبة الى ما يميزه كالنوع
كان ناطق بالنسبة الى الانسان فانه داخل في قوامه **قوله** والى ما يميز عنه
فمقسم اي عن المشاركات فيه بالتقسيم كهو بالنسبة الى الحيوان فانه يحصل به
اليه قسم او بانضمامه اليه وجودا او عدما قسمان فهو مقوم للانسان مقسم للحيوان وما
قوله والمقوم للعالي مقوم للسافل ضرورة ان جزء الجزء جزء **قوله** ولا
عكس اي كليا او بالمعنى اللغوي اي ليس ما هو جزء الكل فهو جزء جزئه والا لكان
الكل جزء الجزء اذ الكل عين جميع اجزائه فافهم **قوله** المقسم بالعكس اي
ان كل ما هو مقسم للسافل فهو مقسم للعالي لان القسم قسم ولا عكس وهو ليس كل ما هو مقسم
للعالي قسم السافل والا لكان العالي عاليا والسافل سافلا هف ما علم **قد**
الرابع الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط سواء كانت تلك
الحقيقة نوعا عاليا او متوسطا او جنسا عاليا بل غيرهما وهذا اولى من تعريفه بالخارج المختص
بافراد نوع واحد لعدم شموله الخواص الجنس العالي فلذا اختاره الشيخ فان قلت
الخاصة المطلقة تختص بالشيء بالقياس الى جميع ما عداه كالضاحك للانسان
واما اضافية تختص بالشيء بالقياس الى بعض اغياره وتعريف المص لا يتناول القسم الاخير
قلت الخاصة التي هي قسم للكليات الاربع وهو الاول دون المطلق والاضافي

الخامس العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها
وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى
الماهية او
الوجود ومتن انما هي على المطلق بالاشتراك اللفظي على ما يعلم من الشفا **قد** الخامس العرض
العام وهو الخارج المقول الخ لا اشكال فيه بناء على ما حقق انفا من معنى الخاصة
التي هي احد الخمسة واما اذا جعلت اعم من المطلقة والاضافية كما ذهب اليه
بعض المتأخرين فيكون الماشي بالنسبة الى الانسان خاصة وعرضا عاما
معا فيتداخل بعض الاقسام بالنسبة الى شيء واحد فلا يكون القسمة حقيقية
بل اعتبارية لا تحدي بطائل فافهم **قد** وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء
وهو الماهية الموجودة فان الشيئية تساوي الوجود وانما لم يقل عن الماهية
ليشمل لوازم الوجود ولئلا يكون التقسيم الى لازم الماهية وغيره تقسيم الشيء الى نفسه
وغيره **قوله** فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود فان ما يمتنع انفكاكه عن
الماهية الموجودة اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية مطلقا اي بحسب كلا وجوديها
بمعنى انها حيث وجدت كانت متصفة به وهو لازم الماهية كالزوجية للاربعة
فان الاربعة زوج سواء كانت في الذهن او في الخارج او لا يمتنع انفكاكه
عنها الا في وجود خاص كالتحيز للجسم فانه انما يلزمه في وجوده الخارجي وكالكلية للانسان
فانه انما يلزمه في الوجود العقلي وقد قسم بعضهم اللازم الى لازم الماهية ولازم الوجود
ومثل لازم الوجود بالسواد للحبشي فان السواد لازم لوجوده وتشخصه لا للماهية
لان ماهية الانسان ولو كان السواد لازما للانسان لكان كل انسان اسود
وانت تعلم ان السواد كما لا يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجودها ايضا لان

بدل الخمسة

الانسان

بيّن يلزم تصوره من تصور الملزوم

الانسان الابيض كثير بل انما يلزم الماهية الصنفية اعني الحبشي بحسب وجوده
في الخارج فمعنى كلامه بحسب الظاهر فيه ان السواد ليس لازما لماهية الانسان
بل من لوازم وجود الصنف الذي تحتها ولا يخفى عدم انتظامه في ذوات المتابعة
المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود فان اللائق بالمقام ان يراد بالاول
ما يكون لازما للماهية ويكون لازما لوجود تلك الماهية والتحقيق انه ان اراد
بلازم الماهية ما يلزم النوع وبلازم الوجود ما يلزم الشخص فان السواد للحبشي
انما يلزم صنفه التي هي فرد حقيقة باعتبار تشخصه فيكون لازما لتشخصه لا للماهية
وفي العبارة المنقولة اشعار بذلك حيث قال لوجوده وتشخصه فهذا التقسيم لغير
سبيل التقسيم الذي ذكرناه فان محصول هذا التقسيم ان اللازم اما ان يكون
لازما للنوع او للشخص من حيث هو تشخص ومحصول ما ذكرنا ان اللازم اما ان
يكون لازما لكلا الوجودين او لوجود بعينه فهاتان قسمتان متغايرتان الا ان التمثيل
بكليهما ليس لازم الماهية بهذا يأتي عليه من ان السواد ليس لازما للحبشي بحسب
الوجود لجواز ان يزول سواده بعارض كالبرص مدفوع بان المراد من
ليس ذلك المزاج وان تولد بالحبشة ويدخل فيه ذلك المزاج وان لم يتولد
في الحبشة وان المراد بالسواد كونه اسود بطبعه والتخلف لمرض لا ينافي
ذلك على ان الابرص لم يبق على ذلك المزاج **قوله** بين يلزم تصوره
من تصور الملزوم تقسيم لغير المطلق اللازم ثم البين له معنيان احدهما ما يلزم

بالحبشي المتزج بالمزاج الصنفي المخصوص
سواء كان بالحبشة او غيره فيخرج ج

او من ضروريها الجزم باللزوم وغيرها بين بخلافه والا فعرض مفارق يدوم او يزول بسرعة او بطوء خاتمة مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا

تصوره من تصور الملزوم ويقال له البين بالمعنى الاخص والثاني ما يلزم من تصور
مع الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم ويقال له البين بالمعنى الاعم وانما يظهر
ثمرته اذا اعتبر في الاخص مع ما اعتبر فيه كون تصور جامع النسبة كافيا في الجزم
باللزوم اذ يجوز ان يكون الملزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكفي التصوران مع
تصور النسبة في الجزم باللزوم ولم يعتبر اي غير البين الاحتياج الى الوسط كما
وقع في بعض الكتب لجواز ان يحتاج الى غير الوسط كحدس او تجربة وذلك لان
الوسط ما يقترن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا وما لا يكفي تصور الطرفين فيه لا
يلزم ان يفتقر الى الوسط بهذا المعنى قوله والا فعرض مفارق سمي اذا
الدوام لا ينفك عن الضرورة بالمعنى الاعم الذي هو المراد باللزوم ههنا
اعني امتناع الانفكاك سواء كان ناشيا من الذات او غيره لان دوام المسبب
لا محالة لدوام السبب المنتهي الى الواجب لذاته فيمتنع ارتفاعه واما انفكاكه
عن الضرورة بالمعنى الاخص اعني ما يكون ناشيا من الذات فلا يجدي ههنا
لما مر ان اللزوم هو الاعم اقول لو اريد بالدوام ما يدوم بعد حصوله ما دام
الموضوع كالامور التي لا يمكن سلبها من لزوم الاتصال وغيره وبالزوال
ما ينفك مع تبار الموضوع لم يرد ذلك قوله بسرعة كحمرة الخجل قوله او بطوء
كالشيب المزمن وقد يمثل بالعشق قوله مفهوم الكلي من غير اعتبار تقييده
بمادة من المواد قوله يسمى كليا منطقيا لانه عنوان الموضوع في المسائل المنطقية

لجواز مفارقته وليس
بدوام او بزوال تقسيم
للدوام والزوال
وهو بحث صح

ومعروضه طبيعيا والمجموع عقليا وكذا الانواع الخمسة والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه متن لست

قوله ومعروضه طبيعيا لانه طبيعة من الطبايع وحقيقة من الحقايق
قوله والمجموع اي المعروض مع العارض قوله عقليا اذ لا تحقق له الا
في العقل والمنطقي كذلك ايضا لكن وجه التسمية لا يجب انعكاسه قوله
وكذا الانواع الخمسة فيها منطقي وطبيعي وعقلي مثلا مفهوم النوع نوع منطقي
ومعروضه كالانسان نوع طبيعي والانسان النوع نوع عقلي قس عليه
قوله والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه اعلم ان مذهب المحققين
من الحكماء ان الكلي الطبيعي اعني الماهية المعروضة للكلية من حيث هي هي لا
بشرط عروض الكلية موجود في الخارج بعين وجود الاشخاص لا بوجود مغاير لها
قال الشيخ في اول النمط الرابع من الاشارات قد يغلب على اوهام الناس ان
الموجود هو المحسوس وان ما لا يناله الحس بجوهره ففرض وجوده محال وان ما لا
يتخصص بمكان او بوضع بذاته كالجسم او بسبب ما هو فيه كاحوال الجسم
فلا حظ له من الوجود وانت يتأتى لك ان تتامل نفس المحسوس فتعلم منه
بطلان قول هؤلاء لانك ومن يستحق ان يخاطب تعلمان ان هذه المحسوسات
قد يقع عليها اسم واحد لا على الاشتراك الصرف بل بحسب معنى واحد مثل
اسم الانسان فانكما لا تشكان في ان وقوعه على زيد وعمرو بمعنى واحد
موجود فذلك المعنى الموجود لا يخلو اما ان يكون بحيث يناله الحس او لا يكون فان
كان بعيدا من ان يناله الحس فقد اخرج التفتيش من المحسوسات ما ليس بمحسوس وهذا

بجوهره

فصل معرّف الشيء ما يقال عليه لافادة تصوره

عجب انه لو كان محسوسا فلا محالة له وضع واين ومقدار وكيف معين لا يبقى
ان يحس بل لا ان لا يتخيل الا كذلك فان كل محسوس وكل متخيل فانه يتخصص لا
محالة بشيء من هذه الاحوال واذا كان كذلك لم يمكن ان يحمل على ما ليس بتلك الحال فلم
يكن مقولا على كثيرين مختلفين في تلك الحال فان الانسان من حيث هو واحد
بالحقيقة بل من حيث حقيقته الاصلية التي لا تختلف فيها الكثرة غير محسوس
بل معقول صرف وكذلك الحال في كل كلي هذا كلامه وقد صرح بعينه غيره ايضا
من القدماء لا يقال هذا يرجع الى وجود شخص كان زاله المص ولا نزاع فيه لانا
نقول نجز هذا النظر كما صرح به الشيخ انما يعطى وجود امر اعز من وجود شخص فالوجود
واحد والموجودات اثنان ولو قال المص بعين وجود افراده لكان بعينه
مذهب الفقه ما لحق الحق في المقام ومن سط في الكلام قوله
معرف الشيء ما يقال عليه لافادة تصوره اي يحمل عليه لافادة تصوره
والقيد الاخير لاخراج المحمول الذي لا يكون الغرض منه افادة التصور والمراد
بالافادة ما هو سبب المعقول لا صيغة القابل ليشمل المعرف الذي يحصله الانسان
لنفسه لا لغيره من غير تكلف فان قلت التعريف تصور محض فلا يكون فيه حمل
فلا يصح تعريف المعرف بما يحمل عليه قلنا المقصود بالذات منه التصور ولا يلزم
من ذلك ان لا يكون محمولا بل صحح الفاضل المقول في جوابه سواء لي شيء المقصود
منها التصور ضرورة انها من المطالب التصورية مع انها تحمل على المسئول عنه في الجواب

ويشترط ان يكون مساويا اجلى فلا يصح بالاعم والاخص

هذا هو التحقيق ومن اراد المحافظة على ما قرره بعض المتاخرين من اشتراط الحمل فله ان يقول المراد
بما يقال عليه ما من شانه ان يحمل عليه الا ان عدم الحمل بالنسبة الى الحدود من اضافة المقول في
جوابه ما هو مع تسميتهم المقول بالمحمول يخدشه ثم انه عدل عن العبارة المشهورة وهي ما يستلزم
تصوره لاستلزامه للاستفسار باللزومات بالنسبة الى لوازمها البينة لا بالمعرف بناء على ان
تصور الماهية يستلزم تصور معرفها على ما تقرر فان ذلك مع ان تصور الماهية قد يحصل بدون
المعرف كتصورها بالوجه السابق على الكسب مما قال في جواب الشبهة من ان المراد الاستلزام
بطريق النظر ترشيحه ما سبق من ان الموصل الى التصور بالنظر يسمى قولا شارحا واما
البحث في النص عن كواسب التصورات والتصديقات فلا يدل على ضعف ذلك تحقيق
قوله ويشترط ان يكون مساويا واجلى اي في الصدق سواء كان لازما
او غيره قوله فلا يصح بالاعم والاخص ترك المباين لخروجه عن المعرف
باعتبار الحمل فيه واشتراط المساواة في مطلق المعرف ليس مذهب المحققين فانهم
جعلوا المقصود من التعريف التصور سواء كان بوجه مساو او اعم او اخص ولذا قالوا في
جميعا مدخل فلا وجه لعدم اعتباره نعم يشترط في المعرف التام قال ابو نصر الفارابي
في المدخل الاوسط بعد ذكر الحدود وما كان منها اعم من الاسم كان ذلك حدا ناقصا
ثم قال في الرسوم وما كان منها اخص من خصص منه ان يتحقق المفهوم عن الاسم الذي كان
ذلك رسما كاملا وما كان اعم او اخص كان ذلك الاسم الذي يفسد رسما ناقصا
هذا كلامه ولم يذكر في الحد الاخص لعدم امكانه فتفطن والمص ساق كلك مسارق

الاقوال الضعيفة كما يجي فان قيل اذا لم يجز التعريف بالاخص كما هو مذهب المتقدمين
يلزم ان لا يصح تعريف المعرف لان ما ذكر فيه تعريف معرف خاص فهو اخص من مطلق المعرف
فتعريفه تعريف بالاخص اجيب بان معرف المعرف اخص منه بحسب العارض ومساو له
بحسب الذات والتعريف انما هو بحسب الذات لا بحسب العارض وهذا الجواب لا يخلو
عن كدر لان ذات معرف المعرف وهو قول ما يقال على الشيء لافادة تصوره اخص
منه ضرورة ان المعرف يصدق عليه وعلى غيره من المعرفات كالحيوان الناطق
وانما كان يتم هذا الجواب لو كان قوله ما يقال مع وصف المعرفية اخص لا ذاته
اخص منه مع الوصف فانه مع ذلك الوصف ليس معرفا ضرورة ان انضمام وصف
المعرفية اليه اخرجه عن كونه معرفا والحاصل ان الوصف منشأ الاخصية
لا قيد الاخص حتى يكون المقيد اخص دون ذاته والاقرب ان يقال المراد
بالاخص هنا ان يكون اخص بحسب الحمل المتعارف فينبغي ان يصدق المعرف
على جميع افراد المعرف ولا يصدق المعرف على جميع افراد المعرف كما في
الانسان والحيوان فان كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان وكلاهما
قضيتان متعارفتان ومعرف المعرف ليس اخص بهذا المعنى بل هما متساويان
بطريق الحمل المتعارف الكلي وهذا المعرف يصدق عليه انه ما يقال على الشيء لافادة تصوره ولذا
المعرف يصدق عليه انه معرف والسالبة الصادقة هنا هو قولنا ليس كل
معرف هو ما يقال على الشيء لافادة تصوره فيلزم انه ليس معرف من جنس هذا المفهوم

كل فرد مما يقال على الشيء

والمساوي معرفة والاخفى والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام والا فناقص م

بطريق منحرفة الطبيعة فافهم **قوله** والمساوي معرفة بان يكون مساويا له في المعرفة
كالمضايف نحو تعريف الاب بمن له الابن فانهما يعقلان معا او بان يكون
مساويا له بالنظر الى من يعرفه كتعريف الزرافة بحيوان يشبه جلده جلد النمر
لمن لم يعرف النمر **قوله** والاخفى سواء كان اخفى بالعزة بان يتوقف
معرفته على معرفة كتعريف الحركة بما ليس بسكون فان السكون عدم الحركة
عما من شانه او كان اخفى بالنظر الى من يعرفه سواء كان من شانه ان يكون
اخفى كتعريف النار بالجوهر الشبيه بالنفس او لا كتعريفها بانه الخفيف المطلق
لمن لم يتصور الخفة **قوله** والتعريف بالفصل القريب لا يخفى ان مدار الحد على
كون المميزات ذاتيات والرسمية على كونه عرضيا ومدار التام فيهما الاشتمال على
الجنس القريب واعلم ان الحد التام قد يتركب من غير الجنس والفصل كما صرح
به الشيخ في حكمة المشرقية فان المركب الخارجي انما يتصور كنهه بتحصيل حقيقة
اجزائه في العقل كما في البيت فان كنهه الجدران والسقف مع الهيئة
المخصوصة وكانهم لم يعتبروه لعدم مدخلية الصناعة في جزء الصوري
اذ الاجزاء الخارجية اذا تمثلت بتمامها في الذهن على اي ترتيب
اتفق حصل تصور كنه المركب فليس الحركة الثانية التي هي تحصيل صورة
الكاسب وفيه نظر اذ في المركب من الجنس والفصل ايضا لا يجب تقديم الجنس
نعم قال الشيخ في بعض تعليقاته ناطق حيوان علم الا ان الاولى تقديم

ولم يعتبروا بالعرض العام وقد اجيز في الناقص ان يكون اعمّ كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ

الاعم لشهرته نعم لا بد من تقييد احدهما بالآخر حتى يحصل صورة مطابقة للمحدود وذلك لا تحتاج الى حركة ثانية والاولى ان يقال ان للصناعة مدخل في تحصيل الاجزاء الذاتية بخلاف الاجزاء المحمولة فان الصناعة كافلة لتحصيلها باعطاء قواعد تميز بها تلك الاجزاء عن العرضيات **قوله** ولم يعتبروا العرض العام قد اعتبره المعتبرون في الرسوم الناقصة **قوله** وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم قد سبق انه مذهب المحققين **قوله** كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ فانه يجوز بالاعم كقولهم سعدان نبت وصلاء مطلقة والتعريف اللفظي عند المصنف من المطالب التصورية وخالفه بعض المحققين وقال انه من المطالب التصديقية وانت خبير بانه اذا كان الغرض معرفة حال اللفظ وانه موضوع لذلك المعنى كان بحثا لغويا خارجا عن المطالب التصورية واما اذا كان الغرض منه تصوير معنى اللفظ فليس كذلك اذا علم ان الغضنفر موجود فلم يفهم السامع الغضنفر معنى فسرناه بالاسد ليحصل له تصور معناه فذلك من المطالب التصورية وكيف قد علل القوم تقدم مطلب ما الاسمية على جميع المطالب بانه ما لم يفهم معنى اللفظ لم يمكن التصديق بوجوده فلا يمكن طلب حقيقته ولا التصديق بالهيئة المركبة فان ذلك الكلام انما يتم اذا كان التعريف اللفظي داخلا في مطلب ما كما لا يخفى والتفصيل ان للتصور مراتب اولها ان يتحضر في المدركة صورة مخزونة بواسطة لفظ موضوع بازائه

فان

التصديقات القضية قول يحتمل الصدق والكذب

فان حصل به ذلك ابتداء فلا يتصور طلبه كما اذا اطلق لفظ موضوع بازاء معنى الى العالم بالوضع فيفهم معناه وهذا لا يدخل في سلسلة المطالب لعدم الطلب وان حصل بعد الفكر فان لم يعرف معناه فهناك يتصور الطلب كما اذا قيل الحلازم مثلا ما الحلازم فيجاب بانه نبت موصوف فهذا التعريف لفظي فان الغرض منه احضار صورة مخزونة وهو بمنزلة التصور ابتداء الا انه من حيث انه مسبوق بلفظ لم يفهم معناه بخصوصه فيصح طلبه بعد من مطالب ما وثانيها ان يحصل صورة غير حاصلة في الخزانة وفيه مراتب متفاوتة واعلاها تصور الكنه وذلك بالحد التام فالتعريف اللفظي داخل في المطالب التصورية لما ذكرنا لا كما قاله بعض الافاضل المعاصرين من انه ليفيد تصور الموضوع له من حيث انه معنى هذا اللفظ وهذا التصور لم يكن حاصلا وذلك انه ليس الغرض من التعريف اللفظي تصور المعنى بهذا الوجه بل الغرض تصوره بذاته كما في شان الحلازم فان المخاطب طالب لتصور نفس المعنى لا لتصوره من حيث انه موضوع له لهذا اللفظ او غرضه تحصيل التصديق المتوقف على ذلك الطرف ولا يتعلق له غرض بتصوره بهذه الحيثية اعني كونه معنى لهذا اللفظ وهو لا يكون منفكا عن المطالب التصورية واما التصديق بان هذا اللفظ موضوع لاي معنى كما هو شان اللغوي فخارج عن المطالب التصورية بل هو بحث لغوي كما مر **قوله** القضية قول يحتمل الصدق والكذب

لعل مقصوده ان القصور [illegible] لكنه يحصل بالحد الناقص [illegible] فهو بهذا الاعتبار [illegible] التام [illegible] لا يتفق بالرسم [illegible] المحشي [illegible] حواشيه على شرح المطالع [illegible]

القول المركب سواء كان ملفوظا او معقولا ويشعر عباراتهم بانه ليس مشتركا
معنويا بينهما والمراد باحتمال الصدق والكذب ان يجوز العقل بالنظر
الى المفهوم مع قطع النظر عما في الواقع ويشار بذلك الى اشتماله على النسبة الخبرية
التي هي الحكاية عن الواقع فان شان الحكاية ان يتصف بالمطابقة و
عدمها بخلاف النسبة الانشائية والتصورات فانها ليست حكاية عن
امر واقع فلا يجري فيها الصدق والكذب نظير ذلك ان النقاش اذا تصدى التنقيش
صورة على انها حكاية زيد يجري عليه الاعتراض بعدم المطابقة واذا تصدى
بمجرد التنقيش من غير التزام انه نقش شيء في الخارج لا يجري عليه التخطئة اصلا
فان كل نقش فهو في حد ذاته نقش ولعلك تفهم من هذا التفصيل ان قول
القائل كلامي هذا صادق مشيرا الى نفس هذا الكلام ليس خبرا اصلا وان كان
في صورة الخبر لانتفاء الحكاية التي تقتضي مغايرة بين الحكاية والمحكي عنه
نظيره ان يتصدى النقاش الى نقش صورة على انها حكاية عن نفسها
فانه مع انه اعتبار لا طائل تحته بل غير محصل لا يجري فيها التخطئة ولقد
اجاد صاحب المفتاح حيث قال يرجع احتمال الصدق والكذب الى امكان
اجتماع النسبة الذهنية مع ثبوتها في الواقع ولا ثبوتها فانه يمكن ادراك ان
زيد قائم سواء كان قائما في الواقع او قاعدا ولا شك انه اذا كان الحكم
غير نفسه كما في المثال المذكور لا يمكن ذلك اذ يمتنع بالذات اجتماع ثبوت

المثال

فان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فحملية موجبة
او سالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا و
الدال على النسبة رابطة م

الخبر التي مع اشتمالها هذا واورد على التعريف انه دوري لان الصدق مطابقة
للواقع والكذب عدم مطابقته واجيب بان التصديق بديهي او هو مطابقة
الامر الذهني وفيه نظر لان التصورات مطابقة ولا يوصف بالصدق
اصلا وبان الخبر بديهي والتعريف للتنبيه واحضاره من بين المخزونات فلا
دور ويحقق ذلك ان الغرض من التعريف احضار الشيء في المدركة بعد حصوله
في الخزانة ويجوز ان يحصل هذا الغرض من امر يتوقف في الحصول على ذلك الشيء
اذا كان تصوره مستلزما لتصور الشيء ولان التوقف في الحصول ابتداء لا
يستلزم التوقف في الالتفات والتذكر نظيره اذا تعقلنا عدة معان
منها الحيوان واردنا تعيينه من تلك المعاني فنقول ذلك جنس الانسان
فهذه المعرفة تعين ذلك المعنى فيزول الالتباس من غير دور **قوله**
فان كان الحكم فيها القضية اما حملية وهي التي حكم فيها بثبوت شيء لشيء
وهي الموجبة وسلبه عن شيء وهي سالبة واما شرطية وهي التي ليست كذلك
قوله ويسمى المحكوم عليه موضوعا لانه وضع وجوده واثبت له شيء **قوله**
والمحكوم به محمولا لتشبيهه بالامر المحمول على غيره لكونه مثبتا له ولكونه
مبنيا عليه من انه يثبته لغيره بعد ثبوته في نفسه **قوله** والدال على النسبة رابطة
قال الشيخ في الشفاء القضية الحملية تتم بامور ثلثة الموضوع والمحمول والنسبة بينهما
وليس اجتماع المعاني في الذهن من كونها موضوعة ومحمولة بل يحتاج

الى ان يكون الذهن تعقل مع ذلك النسبة التى بين المعنيين بايجاب
او سلب فاللفظ اذا اريد ان يحاذى به ما فى الضمير يجب ان يتضمن ثلاث دلالات
دلالة على المعنى الذى للموضوع واخرى على المعنى الذى للمحمول وثالثة على
العلاقة والارتباط بينهما ثم قال فظهر من هذا ان ههنا معنى غير الامرين
الموضوع والامر المحمول فمن حقه ان يدل عليه وهو النسبة فاللفظ الدال على النسبة
يسمى رابطة وحكمها حكم الادوات فى لغة العرب وربما حذفت الرابطة اتكالا
على شعور الذهن بمعناها وربما ذكرت هذا كلامه وهو صريح بان اجزاء
القضية المعتبرة ثلثة وذلك مذهب القدماء اذ عندهم ادراك النسبة التامة
بين الموضوع والمحمول هو الحكم وليس مسبوقا عندهم بتصور نسبة هى مورد الحكم
فان اثبات تلك النسبة من تدقيقات المتاخرين حيث راوا ان فى صورة
الشك قد تصورت النسبة بدون الحكم اذ لو لم يتصور النسبة لا يحصل الشك وعند
ارتفاع الشك ينضم الى الادراكات الحاصلة ادراك آخر كما يشهد به الوجدان
لانه يزول ادراك ويحصل ادراك آخر بدله ولقائل ان يقول فيه مجال اذ لا نجد
ان يلتزم ان المدرك فى صورة الشك هو بعينه المدرك فى صورة الحكم
اعنى الوقوع واللاوقوع والتفاوت فى الادراك فانه فى الاول متعلق
بادراك غير اذعانى وفى الثانى بالادراك الاذعانى وقد نبهت فيما سبق
على ان التفاوت بين الادراكين بالذات لا بالمدرك وليس [illegible]

وقد استعير لها هو من است

الوجدان فليتامل هذا وقد علمت من ذلك ان شاملا للقضايا لا يخلو عن معنى
الرابطة سواء ذكرت لفظا او حذفت او ضمن معناها اللفظ الدال على الحكم
على ما تبين من الكلمات **قوله** وقد استعير لها هو اشارة الى ان هو ضمير راجع
الى الموضوع فيكون رابطة حقيقة لان الرابطة انما يكون اداة والضمير
اسم لانه يعين المرجع من المعنى فمثل الذهن الرابطة به لانهم لم يجدوا فى كلام
العرب ما يكون لفظا دالا على الرابطة الغير الزمانية نحو است فى الفارسية
واستين فى اليونانية فاستعاروا لهذا المعنى لفظ هو ليصح تكلمهم بهذا
ما ذكره المص واقول قد صرح الشيخ فى الشفا على ان لفظ هو ههنا اداة حيث
قال ولغة العرب ربما حذفت الرابطة اتكالا على شعور الذهن بمعناها او
ربما ذكرت والمذكور ربما كان فى قالب الاسم كقولك زيد هو حى فان لفظ
هو جارت لا الدليل بنفسه بل الدليل على ان زيد هو ما لم يذكر بعده ما دام
يقال هو الى ان يصرح به فقد خرجت عن ان يدل بذاتها والا لكانت
فالحق بالادوات لكنها شبيه بالاسماء هذا كلامه مع انه قد جعلته بعض ائمة النحو
ايضا حرفا فان الرضى نقله عن بعض البصريين واختاره حيث قال لما
كان الغرض من اتيان الفصل ما ذكرناه اعنى دفع التباس الخبر الذى
يذكره بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعنى افادة المعنى فى غيره صار
حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعنى صيغة الضمير المرفوع

وان تغير ما بعده من الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديم التصرف
لكن بقي فيه تصرف واحد كان في حال الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا
ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم علامة في الحرفية ومثل كاف
الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخل في الحرفية انتهى
كلامه ثم لو فرض اجماع النحاة على انه اسم فلا يلزم عدم كونه اداة عند المنطقيين
اجماعا وما ذكره الملخص من انه راجع الى الموضوع فانه يعبر عنه بحسب المعنى نعم
اذا سلم كونه اسما واما اذا قلنا بانه حرف اتى به للربط فلا بل هو حرف اداة في
صورة الاسم كما في كاف الخطاب وضمائر الغيبة في اياك واياه فظهر ان
ما ذكره الملخص مع انه غير تام توجيه بكلام المنطقيين بما لا يرضوا فانهم مصرحون
بانه اداة ولا يشترطون في جوازه ما يشترط اهل العربية من كون الخبر مما يتلبس
بالنعت او نظائره بل يجوزون مثل زيد هو كاتب مع عدم الالتباس بالصفة
كما صرحوا به فان قلت الظاهر ان الرابطة في لغة العرب هي الحركات الاعرابية
او المفردات اذا ذكرت ساكنة الاواخر لم يدل على الاسناد واذا ذكرت
مع اعرابها افادت ذلك فيكون الاعراب والا على الربط قلت المنطقيون
مصرحون على ان الرابطة لفظ هو ونظائره فلا يكون علامات الاعراب
رابطة بل هي دالة على الفاعلية والمفعولية وغيرهما كما عند اهل العربية وانهم
معنى الرابطة عند حذفها من تلك العلامات لانها يدل على تلك المعاني المعتبرة

والاشرطية ويسمى الجزء الاول مقدما والثاني تاليا

التي لا يعبر بدون الرابطة **قوله** والا فشرطية اي وان لم يكن الحكم فيها
بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه سواء كان الحكم فيها بثبوت شيء عند شيء آخر
لزوما او اتفاقا او عدم ثبوته كذلك يسمى متصلة او بتنافي شيء عند آخر
وسلب ذلك التنافي ويسمى منفصلة ويسمى تفصيل ذلك وانما سميت
شرطية لانها مشتملة على اشتراط ثبوت التالي بانتفاء المقدم او التنافي
بثبوته او كليهما في المنفصلة كما سيظهر عليك ان شاء الله تعالى **قوله** ويسمى الجزء
الاول مقدما والثاني تاليا اي الجزء الاول من الشرطية وهو المحكوم عليه فيها
يسمى مقدما لتقدمه في الذكر في الملفوظة والذكر في المعقولة والثاني
تاليا لتلوه اياه في الذكر فان قلت كيف يصح الحكم على المقدم مع انه ليس
والكون محكوما عليه من خواص الاسم قلنا لا نسلم انه من خواصه بل ان سلم
ففي الموضوع والمحمول فقط واما اهل العربية فلما كان الخبر عندهم هو الجزاء
والشرط قيد له بمنزلة الحال والظرف ربما انكروا كون الحكم على التي من
خواص الاسم والا لو افق ذلك قواعد المنطق فان الحكم عندهم يقتضي تلك القواعد
بالارتباط بين المقدم والتالي قيل وهو الحق المقطوع بصدق الشرطية مع
كذب الشرطين في الواقع ولو كان الخبر هو التالي لم يتصور صدقها مع كذب جزئه
استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد اقول التقييد بالشرط يفيد ان ثبوت
التالي على تقدير المقدم ولا يلزم من انتفاء ثبوت التالي بحسب نفس الامر

والموضوع ان كان مشخصًا سميت القضية شخصية و
مخصوصة وان كان نفس الحقيقة فطبيعية والا

انتفاء على التقدير نظيره انما اذا قلت زيد قائم في ظني لم يكذب بانتفاء
قيام زيد في الواقع بل بانتفاء حصوله في ظنك فقط وما ذكرتم من استلزام انتفاء
المطلق انتفاء المقيد مسلم لكن لا نسلم ان المطلق ههنا منتف في الواقع بل المنتفي
في الواقع هو قيام زيد في نفس الامر وليس ذلك مطلقا بالنسبة الى قيامه
في الظن فان المطلق بالنسبة اليه هو قيام زيد ماخوذا بحيث يمكن تقييده
بنفس الامر والظن وغيرهما وذلك متحقق في الواقع في ضمن تحقق المقيد فيه
اعني قيام زيد في ظنك فان قيامه في ظنك متحقق في الواقع فيتحقق قيامه
مطلقا في ضمنه وبمثل ذلك يتضح ما يتخيل من انه يصدق المقيد على الشي مع كذب
المطلق عليه كقولك زيد معدوم في الظن مع كذب قولك زيد معدوم فان
المطلق ههنا هو المعدوم الاعم من ان يكون معدوما في نفسه او في نظيره وهو صادق
عليه قطعا والكاذب عليه هو المعدوم في نفسه وليس هو مطلقا بل مقيدا في
ذلك المقيد الصادق فالتفتن لذلك فربما دل فيه اقدام الحكماء وفضلاء عن
الفضلا **قوله** والموضوع ان كان مشخصا لم تتم حمله على الشيئين ... احوال ان
قوله سميت القضية شخصية ومخصوصة لخصوص موضوعها وتشخصه **قوله**
وان كان نفس الحقيقة بحيث لا يتعدى الى افرادها **قوله** فطبيعية كقولك
الانسان نوع **قوله** والا اي وان لم يكن الحكم على نفس الحقيقة بل على الافراد
واعلم ان التحقيق ان الحكم على نفس الطبيعة الا انها في الطبيعة قد اخذت من حيث

انها

انها شي واحد بالوحدة الذهنية فيصدق عليها بهذا الاعتبار ما لا يتعدى الى
افرادها كالنوعية فيما مر ولذلك لا يصلح الحكم عليها بالتخصيص والتعميم بل هي
شخصية كما يشعر به كلام الشيخ في كتبه وفي المهملة اخذت من حيث هي
بلا زيادة شرط فيصلح الحكم الصادق عليها بهذا الاعتبار للتخصيص والتعميم
وفي المحصورة اخذت من حيث انها يصلح للانطباق على الجزئيات لا
على ان يكون هذا الوصف قيدا لها بل على نحو يصلح للانطباق على الجزئيات
فلا جرم ذلك الحكم يتعدى الى الاشخاص اما الى جميعها وهو الكلية او الى
بعضها وهو الجزئية وليس الحكم في المهملة والمحصورات على الفرد اصلا الا بالعرض
بمعنى ان الحكم وقع على شي يتعدى منه ذلك الحكم الى الفرد وينطبق عليه كيف
لا والمحكوم عليه بالحقيقة ليس الا الامر الحاصل في النفس وهو الطبيعة دون الافراد
وما يقال من ان الافراد معلومة بالوجه الكلي فمعناه ان الامر الحاصل في النفس
على وجه يصلح آلة للتطبيق على الجزئيات فذلك الامر معلوم ومحكوم عليه
بالذات وتلك الجزئيات معلومة ومحكوم عليها بالعرض للتطبيق بانه
ليس في النفس الامر وهو ذلك الوجه الا انه لوحظ على وجه يصلح للانطباق
على الافراد ولذلك يتعدى هذا الحكم اليها بمعنى انه لو لوحظ تلك الافراد لوجد
ذلك الامر منطبقا عليها فيعرف احكامها بالفعل اذا تمهد ذلك فيمكن
توجيه كلام المص بان مراده بقوله وان كان نفس الحقيقة ان يكون الحكم لا يتعدى منه

فان بيّن كمية الافراد كلاً او بعضاً فمحصورة كلية او جزئية
وما به البيان سور والا فمهملة وتلازم الجزئية متن

الحكم كليها بمعنى انه لوحظ تحت الافراد الى الفرد ولهذا لا يتعدى اليه
وان كان ظاهر كلامه مشعرا فاغتنم هذا التحقيق **قوله** فان بين كمية افراده كلا
او بعضا فمحصورة كلية او جزئية لف ونشر مرتب لا يقال قد تقرر ان الحكم
بالذات ليس على الافراد فكيف يبين فيها كمية الافراد لانا نقول الذي يتحقق
في صاحب الحكم للطبيعة في جميع موارد تحققها او في بعضها وتلك الموارد
هي الافراد بعينها فنسبة النسبة اليها بالعرض كما اشرنا اليه انفا من انها محكوم
عليها بالعرض **قوله** والا اي وان لم يبين كمية الافراد بالمعنى الذي مر
قوله فمهملة لاهمال بيان كمية الافراد **قوله** تلازم الجزئية لانه حيث
صدق الحكم على الطبيعة من حيث هي هي فاما ان يصدق عليها في ضمن جميع الافراد
او في بعضها وعلى التقديرين يصدق الجزئية اقول فيه نظر لان موضوع
المهملة على ما تقرر هو الطبيعة من حيث هي هي بلا زيادة شرط كما صرح به الشيخ
وغيره من المحققين فالحكم الصادق عليها بهذا الاعتبار قد يصدق عليها بشرط
الوحدة الذهنية ككون الانسان نوعا فيمكن ان يصدق الطبيعة فلا
يستلزم الجزئية فان قيل هذا انما يرد اذا كان الحكم في المهملة على الحقيقة
كما هو المعتبر به فذلك يدل على فساده فليرجع عن ذلك الى ما ذكره المتاخرون
حتى لا يلزم ذلك قلنا ان الحكم ليس بالذات الا على الامر الحاصل في الذهن
بالذات وهو الطبيعة الماخوذة على الوجه الخاص كما مر اذ ليس العقل الا تلك الطبيعة

وايضا

وايضا على تقدير ان يكون الحكم في المهملة على الفرد حتى يقضي لغيري يكون
الحكم فيها على الطبيعة من حيث هي بحيث يمكن صدقها لصدق كل واحد من الطبيعة
والجزئية فان الطبيعة من حيث هي يصلح للكلية والجزئية فاذا الحكم عليها
بهذا الاعتبار يحكم كان صدقها اعم من ان يكون المحمول صادقا على فرد من
افرادها الحقيقية او على الطبيعة من حيث انها عامة والحق ان المهملة يستلزم الجزئية
اعم من ان يكون الحكم في تلك الجزئية على بعض الافراد الحقيقية اعني الانواع
والاشخاص او الافراد الاعتبارية التي حصرها بحسب الاعتبار وقد اشار
الى ذلك الشيخ في الشفاء حيث قال في دفع شك من قال ان الجنس يحمل على النوع
والحيوان يحمل على الانسان نوع ان الجنس لا يحمل عليه ان الجنس انما يحمل على
طبيعة من حيث اعتبار تجريدها في الذهن بحيث يصلح لاتباع الشركة فيها
والنوع بهذا التجريد اعتبار اخص من اعتبار الحيوان بما هو حيوان فقط الى اخر
ما قال في بيان ذلك ثم قال والحقيقة هذا يرجع الى ان الطرف الاكبر يحمل
على الطرف بعض الاوسط وعلى البعض الذي لا يحمل على الطرف الاصغر
وشبه ذلك بان الناطق يحمل على بعض الحيوان والحيوان يحمل على كل فرس
وليس يلزم من ان ذلك يحمل على الناطق على الفرس فقد صرح بان جهة المقدمة
يصدق جزئية وعلم به ان الجزئية اعم من ان يكون الحكم فيها بالعرض على الافراد
الحقيقية او الاعتبارية الا ان المتعارف بما خصها بالحقيقة على المهملة ايضا

ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققا في الخارجية او مقدرا فالحقيقية او ذهنا فالذهنية متن

بالافراد الشخصية او النوعية والشخصية معا كما علم من كلام الشيخ وغيره
ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققا في الخارجية او مقدرا في الحقيقية
او ذهنا في الذهنية صدق القضية الموجبة يستلزم وجود موضوعها ضرورة
ان ما لا يوجد اصلا لا يثبت لشيء اصلا فان ما ليس موجودا ليس شيئا من
الاشياء حتى ان يصدق سلبه عن نفسه ثم الموجبة تارة يوجد خارجية
فيكون معنى قولنا كل ج ب كل ج موجود في الخارج ب في الخارج
وصدقها يستلزم وجود الموضوع في الخارج وقد يوجد حقيقية وقد
فسرها المتأخرون بالحكم على الافراد الخارجية محققة كانت او مقدرة
فيتناول الافراد التي ليست بموجودة في الخارج اذا كانت بحيث لو
وجدت في الخارج لكانت متصفة بالمحمول كقولنا كل عنقاء طائر فان
معناه عندهم كل ما لو وجد كان عنقاء فهو بحيث لو وجد لكان طائرا
ولا يخفى ان موضوع الحقيقية بهذا التفسير وان كان يشتمل الخارجية
الا انها لا تشتمل جميع افراد الموضوع فان جميع افراد الخارجية محققة او
مقدرة بعض الافراد اذ من الافراد ما ليست موجودة في الخارج لا تحقيقا
ولا تقديرا ومنها قضايا لا يلتفت فيها الى وجود الموضوع في الخارج اصلا
كقولهم كل كرة كذا وكل مثلث كذا فان الحكم فيها على الموضوع سواء كان
موجودا في الخارج او لم يكن حتى ان هذا الحكم يشمل الكرة التي هي اعظم من فلك

الافلاك والمثلث الذي ضلعه اعظم من قطره مع امتناعهما في الخارج لا تحقق افراد
الموضوع كيف ما كانت يصدق عليها انها لو وجدت في الخارج كانت
محمولة فيدخل في الافراد المقدرة لانا نقول اما اولا فلانهم اخذوا الامكان
وجود الافراد وبهذا القيد يخرج ما ذكروا واما ثانيا فلو اخذ هذا القيد او لم يؤخذ
واخذ الامكان صدق الموضوع على الافراد بحسب نفس الامر كما ذكره افضل
المتأخرين في حواشي شرح الشمسية فهو بحسب الاعتبار خارج بالنسبة
الى مفهوم القضية الكلية فان معنى قولك كل كرة كذا او كل مثلث كذا الحكم
على جميع ما هو كرة او مثلث مع قطع النظر عن الوجود محققا او مقدرا فاعتبار
الوجود الخارجي اعتبار زائد لا يقتضيه مفهوم القضية ولا التعارف ضرورة
ان القضايا الهندسية غير ماخوذة بهذا الاعتبار كما هو ظاهر بل في
اعتباره وبعضهم فسر الحقيقية بقولهم كل ما امكن صدق ج عليه بحسب
نفس الامر وفرضه العقل ج بالفعل فهو ب بحسب نفس الامر ونسبه
الى الشيخ وجعله المفهوم المنطبق على جميع المواد واعلم ان جمهور المتأخرين
كما اعتبروا الاتصاف بالعنوان على تقدير الوجود كذلك اعتبروا الاتصاف
بالمحمول على تقدير الوجود حتى يصدق مثلا كل انسان ذي راسين انسان
بالاطلاق وان لم يوجد الموضوع اصلا ولم يتصف بشيء بالفعل في الواقع
فانه لو وجد كان انسانا وعلم من كلام بعضهم انهم اخذوا الوجود اعم من

الذهني والخارجي ولم يخصوا الافراد بالممكنة او التي يمكن صدق العنوان
عليها ولذلك قال صاحب المطالع ونحن نحقق بان قولنا كل محمول مطلق
يمتنع الحكم عليه يصدق حقيقة من غير تناقض لان معناه دوام ثبوت
الامتناع على تقدير كونه محمولا مطلقا وهو لا يلزم ثبوت الامتناع في الواقع
وبذلك يندفع الايراد الذي ذكر على تفسير الحقيقة آنفا وعدم صدق الحقيقية
الكلية بهذا المعنى في مثل قولنا كل انسان ماش لا يضر كما ان عدم صدق
الكلية بالمعنى الذي نسب الى الشيخ في قولك كل جسم متحرك بالفعل
لا يقدح فيه فان هذا المعنى هو معنى الحقيقية الكلية بحسب اللغة في تخصيص
وانت تعلم ان المعنى الذي نعناه يمكن اعتباره حيث لا يمكن اعتبار المعنى
الذي نسب الى الشيخ كقولنا شريك الباري ممتنع لعدم امكان
صدق العنوان على شيء بحسب نفس الامر والقول بانه سالبة في المعنى
تحكم غير مسموع لان كل مفهوم نسب الى آخر فللعقل ان يحكم عليهما بالايجاب
ولا شك ان اعتبار معنى المذكور اعتبار صحيح عقلا وهو ماخوذ في بعض
القضايا وهو اشمل مما اخذ في سائر الاعتبارات فلا يبعد ان يجعل معنى الحقيقية
الاصلية ويكون ما عداه من التخصيصات التي بعضها التعارف و
في كلام الشيخ اشارة الى هذا المعنى ايضا حيث قال الذهن يحكم على الاشياء
بالايجاب على انها في نفسها وجودها يوجد لها المحمول وانما يعقل في الذهن

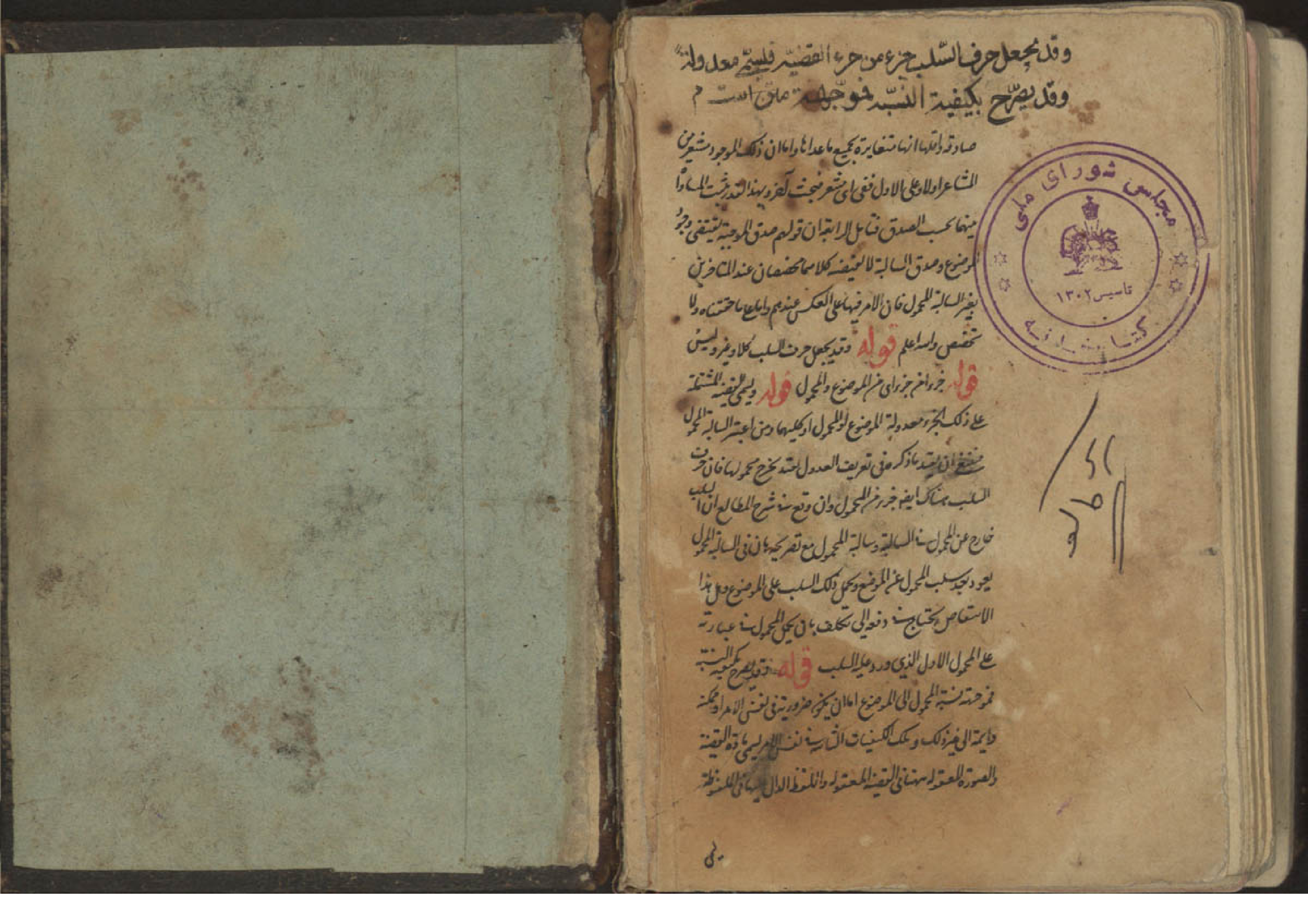
موجود لها المحمول لا من حيث هي في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت
وجد لها المحمول ثم قال فاما الاشياء التي لا وجود لها بالحقيقة فان الاثبات
الذي ربما اشتمل عليها حيث ان الذهن يحكم عليها انها كذا معناه
انها لو كانت موجودة وجودها في الذهن لكان كذا وهو كما يقال
ان الخلاء ابعاد انتهى كلامه ثم ههنا نكات يجب التفطن بها الاولى
ان معنى قولهم صدق الموجبة يستلزم وجود الموضوع ان صدقها يستلزم وجود
الموضوع حال ثبوت المحمول به واتحاده معه في ظرف ذلك الثبوت والا
ان ذهنا فذهنا وان خارجا فخارجا وان وقتا فوقتا وان دائما فدائما
فان قلت ما معنى قول المصنف الحقيقة تقتضي الوجود المقدر للموضوع
والوجود المقدر لا حجر فيه فلا فائدة في اعتباره قلت ان اعتبر
في موضع الحقيقة امكان صدق العنوان على الافراد او امكان وجودها
فالمراد بالوجود المقدر الوجود المقدر مع ذلك القيد ولا يخفى فائدة
اعتباره وان لم يعتبر كما هو مقتضى كلام بعضهم فالمراد بالوجود المقدر
كون الموضوع بحيث لو وجد كان متحدا بالمحمول الثانية ان صدق السالبة
لا يستلزم وجود الموضوع بل قد يصدق بانتفائه ضرورة ان حال ثبوت الشيء
في نفسه لا تثبت لغيره لكن تحقق مفهوم السالبة في الذهن يستلزم
وجود موضوعه فيه حال الحكم فقط الثالثة ان المتاخرين اعتبروا في الحقيقة

اتحاد

سالبة المحمول وحكموا بان صدق موجبتها لا يستلزم وجود الموضوع وفرقوا
بينها وبين السالبة فان فيها زيادة اعتبار اذ في السالبة يتصور الطرفان
ويحكم بالسلب وفي سالبة المحمول يرجع ويحمل ذلك السلب على الموضوع
قالوا ومعنى السالبة المحمول ج شيء سلب عنه المحمول ومعنى السالبة الطرفين
ان شيء سلب عنه ج هو شيء سلب عنه ب ومعنى السالبة انه ج سلب
عنه ب ولكن ان صدق السلب لا يستلزم وجود الموضوع كذلك صدق
ثبوت السلب هذا كلامهم اقول فيه نظر لان المقدمة القائلة بان ثبوت
الشيء للشيء يستلزم ثبوت المثبت له مستثنى العقل منها الامر السلبي
والقول بان العقل يستثني السالبة المحمول دون معدولة تحكم لان المعدول
المطلق ليس شيئا اصلا فكيف يجوز شيئا سلب عنه ب لا يقال المعدول
هو عدم مقارن للاستعداد فيقتضي وجود الموضوع باعتبار الاستعداد
موجودي لانا نقول ليس ذلك مذهبهم بل هم مصرحون بخلافه قالوا
قولنا كل جوهر ليس بعرض وكلما ليس بعرض فهو غير موجود في الموضوع ينتج
كصغرا موجبة معدولة مع عدم استعداد الموضوع للمحمول اصلا والذي
يفهم من كلام الشيخ وغيره من المحققين ان الايجاب مطلقا يقتضي وجود
الموضوع قال في الشفاء وانما اوجبنا ان يكون الموضوع في القضايا الا ...
المعدولة موجودا لا لان نفس قولنا غير عادل يقتضي ذلك ولكن لان

الايجاب

الايجاب يقتضي ذلك في ان يصدق سواء كان نفس غير عادل يقع على
الموجود والمعدوم او لا يقع الا على الموجود فيجب ان يعلم ان الفرق
بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ان السالبة
البسيطة اعم من الموجبة المعدولة لانها يصدق على المعدوم من حيث
هو معدوم ولا يصدق الموجبة المعدولة على ذلك وقد صرح فيه وكذلك
بانا اذا اخذنا حرف السلب مع قالوا اثر وكان مجموعه واحد واخذناه
كشيء واحد ثم اثبتناه على الموضوع برابطة الاثبات كانت القضية
موجبة فيتلخص من كلامه انه لم يفرق بين ما سموه سالبة المحمول والمعدولة
وان الموجبة مطلقا يقتضي وجود الموضوع لاجل معنى الرابط لا لا
قتضاء المحمول ذلك والحق ان الموجبة السالبة المحمول على ما اعتبره المتاخرون
قضية ذهنية لان اتصاف الموضوع بسلب المحمول انما هو في الذهن لا في
الخارج فيكون بينها وبين السالبة الخارجية تلازم فان قلت صدق
السالبة الخارجية لا يقتضي وجود الموجود حال ثبوت المحمول اصلا لا ذهنا
ولا خارجا وصدق السالبة على ما قررت يقتضي وجوده في الذهن
فيكون السالبة الخارجية اعم من السالبة المحمول قلت المراد بالوجود الذهني
ههنا الوجود في نفس الامر وجميع المفهومات المتصورة متساوية الاقدام
في انها موجودة في نفس الامر فانها لا محالة موضوع القضية موجبة كلية



وقد يجعل حرف السلب جزءا من جزء القضية فليسمّ معدولة
وقد يصرّح بكيفية النسبة بنحو جهة ما من الجهات م

صادقة لانها متغايرة بجميع ما عداها واما ان ذلك الموجود شيء من
الشاعر اولا على الاول فنفي اي شعر نحت آخر وبهذا التقدير ثبت الشاعرا
بينهما بحسب الصدق تأمل الاتقان قوله لم صدق الموجبة يقتضي وجود
الموضوع وصدق السالبة لا يقتضيه كلاهما مخصصان عند المتأخرين
بغير السالبة المحمول فان الامر فيها على العكس عندهم واما على ما حققناه ولا
تخصص والله اعلم **قوله** وقد يجعل حرف السلب كلا وغير وليس
قوله جزءا من جزء اي من الموضوع والمحمول **قوله** ويسمى القضية المشتملة
على ذلك الجزء معدولة الموضوع او المحمول او كليهما ومن اعتبر السالبة المحمول
منعه ان يقيد ما ذكر في تعريف العدول حتى يخرج محمولها فان حرف
السلب هناك ايضا جزء من المحمول وان وقع في شرح المطالع ان السلب
خارج عن المحمول في السالبة وسالبة المحمول مع تصريحه بان في السالبة المحمول
يعود بعد سلب المحمول عن الموضوع ويحمل ذلك السلب على الموضوع وعلى هذا
الاستقاص يحتاج في دفعه الى تكلف بان يحمل المحمول في عبارته
على المحمول الاول الذي ورد عليه السلب **قوله** وقد يصرح بكيفية النسبة
نحو جهة نسبة المحمول الى الموضوع اما ان يكون ضرورية في نفس الامر او ممكنة
دائمة الى غير ذلك وتلك الكيفيات الثابتة في نفس الامر يسمى مادة القضية
والصورة المعقولة منها في القضية المعقولة واللفظ الدال عليها في الملفوظة

بل



